بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـــــــــــــــــة اليرمـــــــــــــــوك
كليـــــــــــــــــــــــــــــة الآداب
قســــــــم العلـــــــــوم السياســـــــية

رسالة ماجستير بعنوان

أثر العولمة على عدالة توزيع الدخل

The Impact of Globalization on The Fairness of Income Distribution

إعداد

عبد الوهاب صالح عمر بوكرموش

إشراف الأستاذ الدكتور

وليد سليم عبد الحي

حقل التخصص- اقتصاد سياسي دولي

الفصل الدراسي الثاني
2013/2012

أثر العولمة على عدالة توزيع الدخل

إعداد

عبد الوهاب صالح عمر بوكرموش

بكالوريوس في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009م.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اقتصاد سياسي دولي، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

أ. د. وليد سليم عبد الحي..مشرفاً ورئيساً

أ. د. نظام بركات.. عضواً

د. سعد السعد .... عضواً

تاريخ المناقشة

2013/05/06

الإهــــــداء:

إلى من يعجز اللسان عن شكرها، ويقصر البيان عن الوفاء بحقها، إلى أغلى ما في الوجود، إلى من فرشت لي الطريق المستقيم بعطفها وبدعواتها طول هاته السنين، والدتي العزيزة الغالية، حفظها الله وأمد في عمرها.

إلى من كان عونا لي منذ وعيت على الدنيا، إلى الذي عمل من أجلي وشقى، وتسلح في الحياة بالعزيمة والرضى وما ضاق بالحياة ذرعا وما شكا، إلى منير دربي ورمز افتخاري ومحل ثقتي ومثالي الأعلى، إلى الذي دلني على العلم وحثني عليه والدي العزيز، حفظه الله ورعاه وأطال في عمره.

إلى من كانوا سندا لي جهدا ووقتا ومالا، إلى من أيقظ فيّ العزيمة وحرصوا على مشعلها حتى يدركوا لحظة يشاركوني فيها فرحتهم بتخرجي حاملا للشهادة، إخوتي أخواتي، كان الله لهم سندا ومعينا.

إلى أصدقائي الذين شجعوني وحثوني على مناشدة التفوق والنجاح.

شكر وتقدير

بعد حمد الله تعالى على إتمام هذا العمل المتواضع، أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور وليد عبد الحي، ونعم المشرف الذي لم يتوان لحظة عن توجيهي وإرشادي، وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور نظام بركات والدكتور سعد السعد لقبولهما مناقشة الرسالة.

والشكر والاحترام موصولان إلى كل أساتذتي في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي وفي قسم العلوم السياسية عموما، وإلى إدارة مكتبة جامعة اليرموك التي سهلت علينا عناء البحث بنظامها ومراجعها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أصدقائي الذين ساعدوني بملاحظاتهم أو سؤالهم طيلة فترة إنجاز البحث مرتقبين فرحة الإتمام بفارغ الصبر، وأخص منهم بالذكر يحيى وصالح ومحمد وبلحاج.

قائمة المحتويات:

الإهـــداء:..ب

شكر وتقدير..ج

قائمة المحتويات:..د

فهرس الأشكال التوضيحية..ح

الملخص..ط

الملخص بالانجليزية..ك

مقدمة:..م

مشكلة الدراسة:..م

فرضية الدراسة:..ن

حدود الدراسة:..ن

منهجية الدراسة:..س

أهمية الدراسة:..ع

أهداف الدراسة:..ع

الدراسات السابقة:..ف

الفصل الأول: العولمة..1

المبحث الأول: مفهوم العولمة..3

المبحث الثاني: أبعاد العولمة..12

المطلب الأول: العولمة السياسية..12

المطلب الثاني: العولمة الاقتصادية..17

المطلب الثالث: العولمة الثقافية..20

المبحث الثالث: مناهج قياس العولمة..22

المطلب الأول: منهج كوف KOF لقياس العولمة..22

المطلب الثاني: منهج كيرني لقياس العولمة..31

المطلب الثالث: مقارنة بين المنهجين ونقدهما 36

المبحث الرابع: مؤشرات العولمة في دول العينة.. 39

المطلب الأول: الدول عالية العولمة.. 39

المطلب الثاني: الدول متوسطة العولمة. 45

المطلب الثالث: الدول منخفضة العولمة... 49

الفصل الثاني:عدالة توزيع الدخل. 53

المبحث الأول: الدخل القومي 55

المطلب الأول: مفهوم الدخل القومي:... 55

المطلب الثاني: طرق حساب الدخل القومي:... 60

المطلب الثالث: نظرية توزيع الدخل.. 64

المطلب الرابع: معامل جيني لقياس عدالة توزيع الدخل.................................. 68

المبحث الثاني: قياس عدالة التوزيع في عينة الدراسة..................................... 73

المطلب الأول: معامل جيني في مجموعة الدول عالية العولمة................................ 73

المطلب الثاني: معامل جيني في مجموعة الدول متوسطة العولمة............................. 76

المطلب الثالث: معامل جيني في مجموعة الدول منخفضة العولمة............................. 78

الفصل الثالث: تحليل أثر العولمة على عدالة توزيع الدخل.. 81

المبحث الأول: الاتجاهات الفكرية لأثر العولمة على عدالة توزيع الدخل.............. 83

المطلب الأول: أنصار العولمة. 83

المطلب الثاني: خصوم العولمة.. 96

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين اتجاه جيني والتصنيف في سلم العولمة. 113

المطلب الأول: الدول التي تزداد فيها عدالة التوزيع................................. 113

المطلب الثاني: الدول التي تتراجع فيها عدالة التوزيع................................ 118

المطلب الثالث: الدول التي تتذبذب فيها عدالة التوزيع................................ 124

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين العولمة وعدالة التوزيع استنادا إلى معامل الارتباط "بيرسون":
.... 129

المبحث الرابع: المتغير الوسيط في العلاقة بين العولمة وعدالة توزيع الدخل............. 133
الخلاصة والنتائج:... 137
قائمة المراجع:.. 139

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	أوزان مؤشرات العولمة عند كوف	27
2	أوزان مؤشرات العولمة عند كيرني	33
3	مؤشرات العولمة في الدول عالية العولمة (2000 ـ 2012).	40
4	مؤشرات العولمة في الدول متوسطة العولمة (2000 ـ 2012).	45
5	مؤشرات العولمة في الدول منخفضة العولمة (2000 ـ 2012).	49
6	معامل جيني في الدول عالية العولمة (2000 ـ 2012).	104
7	معامل جيني في الدول متوسطة العولمة (2000 ـ 2012).	106
8	معامل جيني في الدول منخفضة العولمة (2000 ـ 2012).	109
9	العلاقة بين مؤشر جيني ومؤشر الديمقراطية.	135

فهرس الأشكال التوضيحية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	أعمدة بيانية للمؤشر الكلي لدول المجموعة عالية العولمة (2000 ـ 2012).	**42**
2	رسم بياني للمؤشر الاقتصادي لمجموعة الدول عالية العولمة (2000 ـ 2012).	**43**
3	أعمدة بيانية للمؤشر الكلي لدول المجموعة متوسطة العولمة (2000 ـ 2012).	**46**
4	رسم بياني للمؤشر الاقتصادي لمجموعة الدول متوسطة العولمة 2000 ـ 2012.	**47**
5	أعمدة بيانية للمؤشر الكلي لدول المجموعة منخفضة العولمة (2000 ـ 2012).	**50**
6	رسم بياني للمؤشر الاقتصادي لمجموعة الدول منخفضة العولمة (2000 ـ 2012).	**51**
7	رسم توضيحي لمنحنى لورنز	**70**
8	رسم توضيحي لمعامل جيني	**72**
9	رسم بياني لاتجاه معامل جيني في الدول عالية العولمة (2000 ـ 2012).	**106**
10	رسم بياني لاتجاه معامل جيني في الدول متوسطة العولمة (2000 ـ 2012).	**108**
11	رسم بياني لاتجاه معامل جيني في الدول منخفضة العولمة (2000 ـ 2012).	**110**

الملخص

بوكرموش، عبد الوهاب صالح، أثر العولمة على عدالة توزيع الدخل، رسالة ماجيستر، جامعة اليرموك، 2013، (إشراف: أ. د. وليد سليم عبد الحي).

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى معرفة أثر العولمة على عدالة توزيع الدخل خلال الفترة 2000 ـ 2012، وتم استخدام التكامل المنهجي كالمنهج الكلاني لدراسة ظاهرة العولمة وعمليات التشابك التي تحدثها في العلاقات بين الكيانات والموضوعات المختلفة، والمنهج الإحصائي التحليلي لتفسير العلاقة بين المتغيرين، والمنهج المقارن لمقارنة النتائج بين مجموعات العينة.

وقد افترضت الدراسة وجود علاقة عكسية سالبة بين العولمة ومؤشراتها وعدالة توزيع الدخل ومؤشراتها، أي أنه كلما زادت عولمة الدولة نقصت عدالة التوزيع فيها.

وتناولت الدراسة أثر العولمة على عدالة توزيع الدخل في ثلاثين دولة، تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، الأولى عالية العولمة، والثانية متوسطة العولمة، والثالثة منخفضة العولمة، وتحتوي كل منها 10 دول تم استيفاء بيانات درجة عولمتها وتصنيفها حسب منهج كوف لقياس العولمة، وبالمقابل تم استخدام بيانات البنك الدولي حول معامل جيني لقياس عدالة التوزيع في دول العينة، وبعد الربط بين بيانات المتغيرين توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1 ـ أن هناك علاقة نسبية بين العولمة وعدالة التوزيع، فبينما دل معامل الارتباط في المجموعة الأولى والثالثة وجود علاقة عكسية سالبة بين العولمة وعدالة التوزيع، دل معامل الارتباط في المجموعة الثانية متوسطة العولمة وجود علاقة موجبة بين المتغيرين.

2 ـ خلصت الدراسة إلى أن هناك متغيرا وسيطا لعب دوره في العلاقة بين العولمة وعدالة التوزيع، وتم افتراض الديمقراطية متغيرا وسيطا باعتبارها تعبيرا عن قيم العدالة السياسية والمساواة الاقتصادية التي تقوم عليها، وقد أكد الربط الإحصائي بمعامل الارتباط بيرسون بين مؤشر

الديمقراطية ومعامل جيني في دول العينة وجود علاقة طردية موجبة بينهما، وهو ما عبر عنه اتجاه العلاقة الموجبة في المجموعات الثلاث الديمقراطية وشبه الديمقراطية والسلطوية، وأكد ارتفاع معامل الربط كلما ارتفع مستوى الديمقراطية أنه كلما زادت الديمقراطية زادت عدالة التوزيع، ما يعني أنه كلما زادت العولمة وزادت الديمقراطية زادت عدالة التوزيع.

3 ـ لم تؤكد الدراسة سيادة رأي أحد التيارين، أنصار العولمة الذين يرون أن العولمة تزيد من عدالة التوزيع، وخصوم العولمة الذين يرون أن هناك علاقة سلبية بين العولمة وعدالة التوزيع.

الكلمات المفتاحية: العولمة، عدالة توزيع الدخل، مؤشرات العولمة، معامل جيني لقياس عدالة توزيع الدخل، مؤشر الديمقراطية.

الملخص بالانجليزية.

Boukermouche, Abdelouahab Saleh, The Impact of Globalization on The Fairness of Incom Distribution, Master thesis, Yarmouk University, 2013, supervisor Prof Walid Salim Abdulhay.

This study aimed at knowing the impact of globalization on the fairness of income distribution in the 2010-2012 period. It used complementary approaches, such as the holistic approach to study the phenomenon of globalization and the operations of interconnection created by the links between the different entities and themes, the analytical and statistical approach in order to explain the relationship between the variables, and the comparative approach to compare the results of the sample's groups

The study assumed the existence of an inverse relationship between globalization and its indexes, and the fairness of income distribution and its indexes, that is, the more globalized the country, the less fair the distribution of income.

The study dealt with the impact of globalization on the fairness of income distribution in thirty countries, divided into three groups, the first group highly globalized, the second moderately globalized, and the third lowly globalized, each group containing 10 countries, for which data about the level of globalization has been gathered and classified according to the Kof approach for measuring globalization. The study used data from the World Bank about the gini coefficient to measure the fairness of income distribution in the sample states. After linking between the variables data, the study concluded that.

First, there is a relative link between globalization and the fairness of income distribution. While the coefficient of correlation in the first and third groups showed the existence of an negative relationship between globalization and the fairness of income distribution, the coefficient of correlation in the second group moderately globalized showed the existence of a positive relationship between the variables.

Second, the study concluded that an intermediary element played a role in the relationship between globalization and the fairness income distribution, and supposed this element to be democracy with all the values of political justice and economic equality it stands upon. The statistical link by the Pearson correlation coefficient between the democracy index and the Gini coefficient in the sample states proved the existence of a positive relationship between them, which has been expressed by the positive relationship's trend in the three groups, democratic, semi democratic, and authoritarian. The increase of the correlation coefficient pegged to the increase of the level of democracy proved that the more democratic the country, the fairer the income distribution, which means that the more globalized and democratic a country is, the fairer the income distribution.

Third, the study didn't confirm any of the two currents, the proponents of globalizations who argue that globalization increases the fairness of income distribution, and their opponents who argue that there is an inverse relationship between globalization and the fairness or income distribution.

Key words: globalization, fairness of income distribution, globalization indexes, Gini coefficient for measuring income distribution fairness, democracy index.

مقدمة:

في عالم يعج بالنجاحات والثورات العلمية والأرقام القياسية في تحقيق الرفاهية، وبلوغ أسمى المراتب في التاريخ في جعل التكنولوجيا العلمية وسيلة لسعادة الإنسان، خلف هذه النجاحات والأرقام والمراتب تكمن أزمة صامتة، أزمة الفقر والتخلف والضغوط السكانية وتدهور البيئة، ويبقى الفقر أعتى مشكلة يواجهها حسب إحصائيات بعض المنظمات الدولية 5/4 من سكان العالم، ويعد الفقر ظاهرة عالمية موجودة في كل العالم باختلاف درجات تطور الأقاليم وباختلاف مستويات انتشاره داخل المجتمعات، ويتضح خطره في الانعكاسات السلبية على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أخرى يشهد العالم مفارقة عجيبة في هذه العقود الأخيرة، فقد أدت فيه التكنولوجيات المتطورة إلى استغلال أمثل للموارد لمضاعفة الإنتاج العالمي الذي ما تزال منحنياته نحو التزايد، إلا أن ذلك كان مترافقا مع ارتفاع معدلات الفقر والمجاعات، ويبرز الخلاف بين القضيتين بأجلى صوره في موضوع عدالة توزيع الدخل، فبين قفزات اقتصادية هائلة حققتها الترابطات والتكتلات الاقتصادية، وبين تصعيد أزمة الفقر، يبقى الجدل قائما على عدالة التوزيع للناتج الإجمالي، وتأتي هذه الدراسة لبحث الانعكاسات التي تحدثها العولمة على عدالة توزيع الدخل.

مشكلة الدراسة:

لا يزال الخلاف قائما بين المدارس التي تناولت موضوع المساواة الاقتصادية، ففي حين يرى الليبراليون المتحمسون للعولمة أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي يجعل فرص تحقيق العدالة في توزيع الدخل أكثر، يرى مناهضو العولمة أن الخلل في عدالة التوزيع لا يكمن في رفع معدلات النمو بقدر ما هو مرهون بالتفاعلات وسط النظام الرأسمالي والذي يجعل النمو لصالح القلة

الأقوى، وفي هذا السياق تأتي دراستنا للبحث في انعكاسات العولمة كمتغير مستقل على عدالة توزيع الدخل كمتغير تابع من خلال الربط الإحصائي، تحت التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي الشواهد التي تقدمها الاتجاهات الفكرية في موضوع العولمة وعدالة توزيع الدخل؟
2. ما طبيعة العلاقة بين العولمة وعدالة التوزيع إحصائيا؟
3. هل للربط الإحصائي دلالة في تأييد إحدى هذه التيارات؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على مشكلتنا البحثية فإن دراستنا تنطلق من الفرضية التالية:

تؤثر العولمة على عدالة التوزيع سلبيا، ويختل توزيع الدخل باندماج الدولة أكثر في العولمة، وكلما زادت الدولة انفتاحا على العولمة كلما قلت عدالة التوزيع فيها.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية: تمتد الفترة الزمنية لهذه الدراسة من سنة 2000 إلى 2012، ويأتي اختيار هذه الفترة بناءا على أنها الفترة التي بدا فيها اهتمام كبير بمواضيع العدالة للدخل ومواضيع الجوع والفقر، كما أنها الفترة التي تضاعفت فيها معدلات الترابطات الاقتصادية والاجتماعية بما يسمى بالعولمة، وشهد العالم فيها بداية أزمة اقتصادية حادة منذ سنة 2007 زادت من الهوة بين السكان الأعلى دخلا والأدنى دخلا واتضحت بشكل يبعث على القلق.

2. الحدود المكانية: سوف تسعى هذه الدراسة إلى تتبع انعكاس العولمة على عدالة توزيع الدخل لعينة تتكون من 30 دولة، مقسمة إلى ثلاث مجموعات، تضم كل منها 10 دول، فتمثل الأولى الدول عالية العولمة، أما المجموعة الثانية فتمثل الدول متوسطة العولمة، وتمثل الثالثة الدول منخفضة العولمة، وتقوم الدراسة بالربط بين المتغيرين: العولمة وعدالة توزيع الدخل من خلال

رصد اتجاه العلاقة بينهما في كل مجموعة من مجموعات العينة المختارة، وتم اختيار العينة وفقا للمعايير التالية:

1 ـ التمثيل السكاني: تمثل أغلبية سكان العالم، حوالي 70% من العدد الإجمالي للسكان.

2 ـ التمثيل الجغرافي: تمثل أقاليم ومناطق مختلفة، من آسيا وأمريكا وأوروبا وإفريقيا.

3 ـ مستوى العولمة: تمثل دولا مختلفة التأثر بالعولمة ومدى الانفتاح أو الانغلاق عليها.

4 ـ درجة التطور: تمثل دولا ذات تطور مختلف.

منهجية الدراسة:

ستعتمد دراستنا على المناهج التالية:

1 ـ المنهج الكلاني: والذي يقوم على نقطة مركزية أساسها أن الكل أكبر من مجموع أجزائه، فهو يركز على دراسة المجتمع الدولي باعتباره كتلة واحدة وليس وحدات متفرقة، وهو ما يساعدنا على دراسة العولمة كظاهرة تقوم على أساس تكثيف التفاعلات والعلاقات بين الكيانات المختلفة بشكل يجعل التحليل القاصر على دراسة الكيانات منفصلة أمرا مضللا.

2 ـ منهج تحليل النظم: ويشير هذا المنهج إلى جملة التفاعلات بين النظام وبيئته في دورة تبتدئ بالمدخلات التي يتم تحويلها إلى مخرجات تعمل بدورها على خلق ردة فعل اصطلح عليها بالتغذية الرجعية، وتمثل المدخلات في بحثنا تأثير العولمة كبيئة يتواجد فيها النظام الذي تمثله الدولة، أما المخرجات فتتمثل في توزيع الدخول والفروق بينها.

3 ـ المنهج الإحصائي: والذي يقوم بمساعدتنا على تقديم الأرقام والقياسات، فسنعتمد عليه لتتبع العلاقة والتأثير الذي تحدثه العولمة على عدالة توزيع الدخل في دول العينة.

4 ـ المنهج المقارن: حيث يقوم هذا المنهج بتتبع الارتفاعات والانخفاضات للظاهرة المدروسة بين الدولة والأخرى وبين السنة والأخرى، وسنعتمد عليه قصد معرفة الفرق بين مؤشرات العولمة وعدالة

التوزيع لكل مجموعة من مجموعات العينة، حتى نتمكن من رصد الاتجاهات لمعرفة العلاقة والأسباب.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها، وحيث أن توزيع الموارد بدأ يبرز في أفقه أزمة اقتصادية واجتماعية حادة تفسرها أرقام وإحصاءات الفقر والجوع، فإن البحث في التأثيرات الخارجية (العولمة) يجعل لموضوع الدراسة قيمة علمية وعملية عاليتين، ذلك أنها لا تسعى إلى إدراك اتجاه النمو فحسب كما هي عليه أغلب الدراسات، وإنما تبحث في طبيعة توزيع ذلك النمو على طبقات المجتمع، وتعمل على رصد تأثير العولمة على ذلك التوزيع.

وعند العودة إلى أغلب الدراسات فإنها تعطي الأهمية للجوانب الديمغرافية أو السياسية المتمثلة في الفساد والديكتاتورية والإثنيات العرقية في دراسة أسباب الفقر والتفاوت في توزيع الدخول، على أن دراستنا تهتم بالعولمة كمؤثر على اختلال عدالة التوزيع.

ومن جانب آخر فإن هذه الدراسة تنقل الموضوع من إطاره النظري إلى لغة الإحصاءات والأرقام، حيث تقوم بالربط بين العولمة وعدالة توزيع الدخل إحصائيا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر العولمة على عدالة توزيع الدخل من خلال تغطية الجوانب التالية:

- التعرض نظريا إلى المفهومين العولمة وعدالة توزيع الدخل وطريقة قياس كل منهما.
- الوصول إلى قاعدة بيانات عن العولمة وعدالة توزيع الدخول في دول العينة.
- استعراض شواهد التيارات الفكرية في موضوع انعكاسات العولمة على عدالة توزيع الدخل.
- حسم العلاقة عن طريق الربط الإحصائي بين بيانات المتغيرين في دول العينة.

الدراسات السابقة:

1. دفاعا عن الرأسمالية، المؤلف: يورهان، نور بيرغ، ترجمة نور قباعة، عمّان: مكتبة الأهلية، الطبعة الأولى، 2007.

تناول الكاتب في هذا المؤلف جانب المكاسب التي حققتها الرأسمالية كأيديولوجية للعولمة، وتبنى الدفاع عن الرأسمالية العالمية بالرد على منتقديها عندما استعرض منافع السوق الحرة في الحد كثيرا من مستويات الفقر ودفع الرأسمالية لعجلة النمو، كما تعرض إلى جوانب العدالة في التجارة الحرة حيث أن الجميع أصبح يستفيد منها، لكن أيضا يقر بأن هناك بعض الجوانب في تلك التجارة لابد من تنميطها أكثر بالتوزيع المتساوي للرأسمالية وتطبيقها الفعلي خاصة في دول العالم الثالث، وليس كما يعتقد المنتقدون للعولمة أن الحل يكمن في إلغاء أسس هذه التجارة الحرة، وأخيرا يدعو البلدان التي تعاني مما تعتقده حصيلة ديكتاتورية السوق إلى الأخذ بالنموذج الليبرالي بالشكل التام، فالرأسمالية والديمقراطية متلازمتان، وسبب ركود اقتصادات أغلب دول العالم الثالث هو الفصل بينهما.

2. **Globalization in question ; The International Economy and Possibilities of Governance.** Paul hirst and Graham thompsone. Polity press. Second edition. 1999.

من منظور تشكيكي ونقدي ينطلق مؤلفا الكتاب لنقد التيار الذي يرى في العولمة شيئا جديدا، ويجادل الباحثان بأن أخذ جانب التاريخ في تحليل مسار العولمة يفسر الوضع الراهن رغم الهالة التي تشهدها الساحة الفكرية من الاعتقاد ببلوغ وضع لم يسبق له مثيل، غير أن الباحثان إذ يقران باقتصاد عالمي مدوّل فإنهما أيضا يجادلان بأنه أبعد أن يكون كونيا، ذلك أن النشاطات التجارية والمتبادلة وتحركات رؤوس الأموال والضغوط التحكمية فيها تشير إلى أن هناك مناطق مغيبة عن

هذا الاقتصاد العالمي الذي يعتبر آلية من آليات العولمة، وهو ما جعل الأقاليم المتطورة أكثر استفادة، وبالتالي ضعفت حصص أغلب الأقاليم، فاللاعدالة تزداد ببروزها أكثر في هذه المرحلة الأخيرة من العولمة.

3. **مخاطر العولمة: كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقرا؟**، المؤلف: روبرت إسحاق، ترجمة سعيد الحسنية، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2005.

يستعرض الباحث في كتابه هذا انعكاسات العولمة في تسريع الاقتصاد والتطوير على الفقراء والأغنياء، ويجادل الباحث أن العولمة أدت إلى تسريع انتشار الفقر وتوسيع الهوة بين الطبقتين الفقيرة والغنية، وهو ما خلق اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي وعلى الصعيد الداخلي أيضا في كثير من الدول، ويأخذ دولة الهند مثالا على ذلك، حيث تعيش جزر منها في فخامة مفرطة وتزداد أوضاع الفقراء في جزر أخرى من الهند سوءا. كما أن الباحث عزا تلك الانعكاسات إلى آليات العولمة خاصة التجارة الحرة وما يترتب عنها من احتكارات وميزات وقواعد لصالح فئة محددة، وأيضا إلى النظام النقدي العالمي، وفي الجزء الأخير من كتابه يتعرض الباحث لأخطر الأزمات التي تواجه العالم بأسره كانتشار الأوبئة والأسلحة النووية والأزمة البيئة، ويقدم لها مخطط حلول لتقاسم الفرص عن طريق دمقرطة الرأسمالية ومساعدة الفقراء وبناء تجمعات تقنية عالية ومقاومة الآثار السلبية للسوق الحرة، والتواصل مع الحكومات والمنظمات الدولية.

4. الكذبات العشر للعولمة: بدائل ديكتاتورية السوق ، المؤلف: جيرالد بوكسبرغر، وهارالد كليمنتا، ترجمة: عدنان سليمان، دمشق: دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، 1999.

يعتبر هذا البحث محاولة بالنزول بالعولمة من مستوى التهويل النظري إلى المحاكمة الواقعية، وهي لا تمثل في نظر الباحث إلا إكراها اقتصاديا لملايين البشر الذين سلبت منهم حقوقهم وأملاكهم عبر سلطة السوق الديكتاتورية وحكمه المستبد ومؤسساته الدولية، وتأتي العولمة اليوم فتطيح

بالمكتسبات التي حققتها البشرية وتعوضها بأزمة البطالة والتوزيع المتفاوت للثروة والدخول، وتدهور الحياة المعيشية للملايير وانخفاض الأجور وتراجع الخدمات الاجتماعية والدمار البيئي، رغم أن موظفي آليات العولمة لا يعبرون بالضرورة عن السياسة الاقتصادية الليبرالية التي يتزعمون الاستناد إليها، بل إن ممارساتهم تدل على غموض في انتهاجهم الفكري السياسي والاقتصادي. ومن جملة ما يشكك فيه الباحث أن العولمة غير قابلة للقيادة والتوجيه، بل يراهن على أن خلف آليات العولمة ـ الاقتصادية خاصة ـ من يحركها نحو أهدافه، كما ينتقد من يدّعي ربح البلدان النامية من العولمة، بل على العكس، فقد ضاعفت العولمة فيها الفقر والتفاوت بين الطبقات وهو ما تدل عليه مؤشرات عديدة.

5. **منظور جديد للفقر والتفاوت**، المؤلف: ستيفن جينكنز، وجون مايكلرايت، ترجمة: بدر الرفاعي، الكويت: عالم المعرفة، الطبعة الأولى، 2008.

حاول الباحثان في بحثهما استعراض الاتجاهات الرئيسية الجديدة للتفاوت واللاعدالة والفقر خلال السنوات الثلاثين الماضية، فقد كان التفاوت مقتصرا على دراسة فروق الدخول، لكن يرى الباحثان أنه لابد من إدراج أبعاد مثل التعليم والإقصاء الاجتماعي ومؤشرات الحرمان المتعدد والصحة والرفاه، وهذا بعد أن تعرضا لمختلف الأعمال الأكاديمية التي حاولت دراسة أشكال التفاوت، وحاول الباحثان قياس كل بعد من أبعاد التفاوت في المنطقة الأوروبية حسب توفر المعلومات ثم خصصا فصلا لدراسة أثر الحد الأدنى للأجور في توزيع الدخول والتشغيل في الولايات المتحدة، وخلصا إلى أن الزيادة في الحد الأدنى للأجور تحدث آثارا إيجابية في توزيع العائدات، لكن قد يكون أحيانا للشركات تعاملات مع زيادة الحد الأدنى بما يحافظ على أرباحها، وهو ما يبقي العلاقة بين الحد الأدنى للأجور وعدالة التوزيع غامضة في كثير من الأحيان.

6. **الفقر، التنمية، الجوع**، الباحث: كارولين توماس، في كتاب **عولمة السياسة العالمية**، تأليف: بيليس جون، وستيف سميث، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، 2004.

يشير الباحث في هذه الدراسة إلى المفارقة التي يعيشها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد حققت السياسات الإنمائية ووسائل التكنولوجيا تقدما ونموا اقتصاديا هائلا يقابله زيادة متواصلة في عدد وشكل الطبقة الفقيرة، ومن ثم استعرض رأيين بخصوص أثر التنمية على الفقر، إما بلاقة سلبية وهو التيار الذي يدعو إلى تطبيق فعلي لليبرالية اقتصاديا وسياسيا والدخول الفعلي في رياح العولمة بكل آلياتها، أما التيار الثاني فيرى أن العلاقة بينهما موجبة، مستدلين بالأرقام التي توحي بزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء كلما زاد النمو، ثم استعرض مؤشرات عن المجاعات في العالم ومختلف آراء الاقتصاديين بصددها، وربط بين الجوع والعولمة باعتبار هذه الأخيرة سببا مباشرا في زيادة المجاعات إذا ما اعتمدنا ترابط الأنظمة الإنتاجية والغذائية عالميا زاوية للتحليل.

دراستنا مقابل هذه الدراسات:

تتمحور هذه الدراسات حول مواضيع الفقر والتفاوت والتنمية والعولمة، لكنها تختلف عن دراستنا في كونها تعطي الأهمية للجانب النظري أكثر من الجانب الإحصائي، أما دراستنا فتحاول اختبار صحة فرضيات التيارات الفكرية في موضوع العولمة وعدالة توزيع الدخل بناء على المعطيات الرقمية.

الفصل الأول: العولمة.

مقدمـــة:

تتباين الآراء وتختلف حول مفهوم العولمة، ولعل نقطة الخلاف تكمن في تباين الجوانب المنظور منها لهذه الظاهرة، حيث أن ديناماكية العولمة جعلت العلاقات بين الأطراف والموضوعات أكثر تشابكا وتعقيدا، وأصبح التحليل القاصر على جانب واحد غير قادر على رصد المتغيرات الأكثر عمقا وحدّة في العلاقات بين الظواهر ذات الصلة بالعولمة، وهو ما أدى إلى التباين في مداخل تفسير تلك العلاقات من جهة، وإلى صعوبة إدراك الخطر أو الفرصة في عالم تقلصت فيه الفوارق الزمنية بين الاكتشافات العلمية والتكنولوجية من جهة أخرى، وأصبح زوال الحدود بين الكيانات يجعل فرص التحكم أعسر تارة وأكثر ربحا تارة أخرى.

وبهذا الصدد يتناول هذا الفصل تشريحا لماهية العولمة، حيث يتناول المبحث الأول مختلف تعريفاتها، أما في المبحث الثاني فيتم استعراض أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، ويهتم المبحث الثالث بطرق قياسها وفقا لأشهر منهجين متخصصين في هذا الجانب وهما منهج كوف ومنهج كيرني، مع إجراء مقارنة بين أوزان مؤشراتهما بغية تحديد الجانب الأكثر أهمية لكل منهما، ومحاولة نقد للخلفيات النظرية التي ينطلقان منها من خلال تلك الأوزان، أما المبحث الرابع فخصص لقياس العولمة في دول العينة وفقا لمعطيات منهج كوف، وذلك من خلال ثلاث مطالب تتدرج عبرها المستويات الثلاث لمجموعات العينة.

المبحث الأول: مفهوم العولمة.

رغم حداثة مصطلح العولمة في العديد من لغات العالم إلا أن استعماله بات اليوم منتشرا بشكل يوحي بأهمية العولمة كظاهرة في علاقاتها بمختلف الموضوعات في حقل العلاقات الدولية، ولا تزال العمليات السياسية والأحداث والأنشطة في عالم اليوم تأخذ بعدا كونيا دوليا متزايدا، فبعد أن كان تأثير تلك العمليات والأنشطة تحده الحدود السياسية والفواصل الاجتماعية فإن انمحاء تلك الحدود وتماهيها يزداد وضوحا مخلّفا آثاره على مجالات الحياة.

لم تكن المناهج التجزيئية (Reductionism Approches) التي تأخذ بدراسة المجتمع الدولي باعتباره وحدات متباينة بينها، لم تكن قادرة على تفسير التغيرات في أشكال الترابط التي شهدها العالم خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أدى التعقد والتشابك في العلاقات إلى حلول منظور كلاني(Holistic Approach) يأخذ بالمجتمع الدولي باعتباره كتلة واحدة لا تذوب التناقضات فيها، ولكنها تربط بين الوحدات بالشكل الذي كان سائدا في المجتمعات أو التقسيمات السياسية المصغرة، وأصبح تجزيء الظواهر يعطي صورة قاصرة ومضللة.[1]

وحيث أن وعاء النظريات التقليدية في العلاقات الدولية لم يكن كافيا لاستيعاب هذه المعطيات، فإن حلول نظرية العولمة يدلي بتحول جديد يأخذ بالمنهج الكلاني في دراسة كل ما يجري في الكون من منظور التفاعل بين الوحدات الأخرى وليس الوجود المنفرد لكل منها كما كان سائدا.

ظهر مصطلح العولمة Globalization (Mondialisation بالفرنسية) لأول مرة في قاموس ويبستر Webester سنة 1961 لما عرفها بأنها: "إكساب الشيء طابع العالمية وبخاصة

[1] عبد الحي، وليد، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 6.

جعل نطاق الشيء وتطبيقه عالميا"،[1] ثم تلت ذلك موجة فكرية منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين ازداد من خلالها الربط بين مختلف المتغيرات بظاهرة العولمة، على أن العولمة كظاهرة إيديولوجية ليست بالضرورة وليدة زمن بداية الاهتمام بها، وهو ما يطرح إشكالية أساسية في الفارق بين العولمة كظاهرة تمتد جذورها عبر تحولات تاريخية مستمرة، تحمل في إطارها اتجاها متناميا لتحول العالم في شتى المجالات إلى دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة، وتتلاشى داخلها الحدود من خلال اتساع حركة الاندماج والتفاعل بين جميع الدول باتجاه تحويل العالم إلى وحدة واحدة متفاعلة ومترابطة، وبين العولمة كمصطلح يوحي بإدراك الظاهرة دون نفي وجودها قبل تاريخ الإدراك،[2] ذلك يعني أن العولمة ظاهرة تراكمية توسعية تقودها عمليات الترابط التي تشكلت مع أول نسق في التاريخ، ولكن ما جعل آثارها تبرز في هذه المرحلة الأخيرة هو تعمق آثار الثورة العلمية والتقنية والتطورات الكبرى في عالم الاتصال.

وبالرجوع إلى الفكر السياسي المعاصر، فإن العولمة هي إحدى الاحتمالات الأربع التي أدت إلى انشطار الفكر وانقسام المنظرين للعلاقات الدولية، حيث يدور السؤال المركزي حول الشكل الذي ستنتهي إليه المجتمع الدولي إذا استمر الترابط بين الأنساق المختلفة على كل المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، إذ تفترض العولمة مجتمعا دوليا واحدا تزول فيه كل الحدود والتقسيمات السياسية الحالية، على أن هناك احتمالات عن بقاء الوضع القائم الذي تشكل فيه الدولة القومية مركزا أساسيا في إدارة العلاقات الدولية، وقد يؤول الأمر إلى نظام عالمي تتشارك في سياسته الدولة القومية مع الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية حكومية كانت

---

[1] Webester, Webesters Third New Ineternational Dictionary of English Language Unabridged , Springfield, Mass, Marriam, 1961, P 591.

[2] شدود، ماجد، العولمة، مفهومها مظاهرها، سبل التعامل معها، دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق، ط1، 2002، ص 3.

أو غير حكومية والأقليات ومنظمات الإجرام الدولي....، أو أن وضعا تسوده فوضى دولية عارمة بدأت بوادره تطفو على الأفق.[1]

ثم إن الأخذ بالعولمة وحدة للتحليل يوجب التنبه إلى أن العولمة ظاهرة تاريخية ديناميكية مستمرة، يتم الانتقال فيها عبر المراحل الزمنية من حيز إلى أوسع منه، ذلك يعني أن العولمة كظاهرة تفهم من خلال اتجاهها العام زمنيا ومكانيا، فأشكال الترابط والتأثير المتبادل بين الوحدات المختلفة قد توحي بانحناء المستقبل نحو مجتمع عالمي واحد دون نفي استمرار بعض مظاهر التقسيمات التقليدية ومظاهر القومية في التفاعل بين هذه الوحدات، والمعادلة هي أننا نعيش مرحلة من مراحل العولمة التي لم تكتمل بشكلها النهائي، وهو ما يعني أن التحليل ينبغي أن يتعامل مع الظاهرة وهي في بداياتها، وستكون النتيجة مضللة ـ حسب مفكري العولمة ـ إذا انطلقنا من تصور معولم للمجتمع الراهن بالشكل النهائي.

العولمة كوجود:

يجرنا الحديث عن استمرارية العولمة إلى التأصيل التاريخي لها قبل الخوض في تعريفاتها المتعددة، ويثير التحديد الزمني لميلاد العولمة خلافا حادّاً، وحيث أن التاريخ لا يقدم لنا فواصل واضحة يتفق الجميع عليها فقد كان على المنظرين للعولمة أن ينظِّر كل منهم لبدايتها حسب تصوره الأساسي لمفهومها، ومن المعروف أن العولمة لا تقتصر على جانب واحد فحسب، بل تتجه وتيرتها نحو توحيد كوني للنشاطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية وحتى أنماط التفكير، غير أن المنظرين غالبا ما يركزون على جانب واحد منها، وهو ما أدى إلى الاختلاف في تحديد نقطة بداية العولمة، فقامبل Gambel يرجعها إلى فجر الحضارة الإنسانية، أما موديلسكي Modelski فيرى أن بدايتها جاءت مع الحقبة المعاصرة، ويحدد روبرتسون

[1] عبد الحي، وليد، انعكاسات العولمة على الوطن العربي، مركز الجزيرة للأبحاث، الدوحة، ط 1، 2011، ص8.

Robertson منتصف القرن التاسع عشر كنقطة انطلاقة للعولمة، أما المفكر الأمريكي جيمس روزينيو Rosenau فيحددها بأواخر خمسينيات القرن العشرين، غير أن هارفي Harvey يرى أن الترابط الاقتصادي والسياسي الذي شهدته سبعينيات القرن الماضي جسد ظاهرة العولمة لأول مرة.[1]

ولو أخذنا محاولة روبرتسون في تتبع النشأة التاريخية للعولمة من خلال رصد تطورها، فإن الفلسفة التي تحكم الفرد هي التكيف مع الأنساق التي يتوسع فيها كل مرة، فقد بدأ التكيف مع الأسرة ثم مع المجتمع ثم مع الدولة ثم توسع ليصل للمرحلة الأخيرة وهي الإنسانية،[2] وقد سجل ظهور المجتمع القومي نقطة تاريخية فاصلة، حيث تشكلت بنى اجتماعية متجانسة ثقافيا أدت إلى تشكيل أنماط محددة من الحياة وبدأ فيها التوحد والترابط لكن في أقاليم تفصل بينها الحدود السياسية على أساس قومي، وأدى ظهور مفهومي التدويلية والإنسانية إلى تعقيد وتشابك العلاقات بين المجتمعات المتباعدة بالشكل الذي نشهده الآن،[3] على أن العولمة بالمفهوم الحالي بدأت بوادرها تتضح فيما بعد التدويلية، وينقسم نموذج روبرتسون لنشأة العولمة إلى خمس مراحل:

1. المرحلة الجنينية: تزامنا مع ظهور المجتمعات القومية، وكانت هذه الفترة ممتدة من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، تم فيها إضعاف القيود الدينية التي كانت سائدة في القرون الوسطى، وبدأت تتضح فيها التوجهات الإنسانية على أسس أولية.[4]

2. مرحلة النشوء: استمرت هذه المرحلة من منتصف القرن الثامن عشر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأ فيها ظهور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية والاهتمام بمواضيع القومية والعالمية، وزادت فيها الاتفاقيات الدولية في مجال تنظيم العلاقات والاتصال.

---

[1] شولت، جان آرت، التجارة والموارد المالية العالمية، في عولمة السياسة العالمية، تحرير: بيليس، جون، وسميث، ستيف، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2004، ص 30.

[2] Robertson, R, Scholt, J, Encyclopedia of Globalization, MTS Publishin,. New York, 2007, PP 529 - 532.

[3] Robertson, R, and Scholt, J, Op.cit, p 530.

[4] روبرتسون، رونالد، رسم خارطة للوضع العالمي، العولمة كفكرة محورية، في: ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحداثة، تحرير: فيذرستون، مايك، ترجمة: علوب، عبد الوهاب، مكتبة الأسرة، مصر، 2005، ص26.

3. مرحلة الانطلاق: كان لظهور المفاهيم المتعلقة بالترابط وتدويل العلاقات في فترة ما بعد 1870 إلى العشرينيات من القرن الماضي أثرها على ظهور العولمة، وتزامن ذلك مع التطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات الكونية وظهور المنافسات العالمية والتطبيق الفعلي للزمن العالمي ونشوء عصبة الأمم، وتجسد في هذه المرحلة التوسع المكثف في العلاقات السياسية والاجتماعية، واتسعت الدائرة من التدويلية إلى العالمية.

4. مرحلة الصراع: إذ شهدت الفترة ما بين عشرينيات إلى منتصف ستينيات القرن العشرين خلافات فكرية وحروبا سياسية حاولت فيها القوى الكبرى السيطرة على أنماط التفاعلات الدولية كونيا وليس إقليميا فحسب، وتجسد دور الأمم المتحدة في هذه المرحلة أكثر.

5. مرحلة الوعي الكوني: شكل هبوط أول إنسان على القمر وعيا بالانتماء الكوني المشترك في فترة ما بعد الستينيات، وتنامت قيم الإنسانية وزادت أعداد المؤسسات الكونية والحركات العالمية بشكل كبير وتعاظمت أدوارها، وبرز الاهتمام بقضايا المجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية.[1]

تعريف العولمة:

يحاول كل مفكر إعطاء تعريف شامل للعولمة من زاوية منظوره للبعد الأهم فيها، ولقد تعددت التعريفات بتعدد المجالات التي شملتها العولمة، إذ يعرفها أنتوني غيدنز Giddens بأنها "عملية تكثيف العلاقات الاجتماعية عبر العالم بما يسمح بتكثيف التأثيرات المتبادلة بين المجتمعات المتباعدة، حيث تختفي أهمية الزمان والمكان وتزداد أهمية التكنولوجيا في التأثير على سلوك الإنسان"،[2] ذلك أن وسائل الاتصال لا يقتصر دورها على جعل التواصل بين المتباعدين

---

[1] Robertson, R, and Scholt, J, Op.cit, p 529.

[2] Giddens , A, The Consequenes of Modernity, London, Cambridg Polity. 1990. PP 64.65.

ممكنا فحسب، بل أيضا إلغاء أهمية الجغرافيا والوقت والتحول إلى عالم واحد يأخذ الفعل الاجتماعي فيه بعدا وتأثيرا كونيين.

ويركز المفكر البريطاني رونالد روبرتسون Ronald Robertson على البعد الثقافي في تناوله لظاهرة العولمة، وحيث أن علم الاجتماع التقليدي تتعدد فيه الأنساق والجماعات فإن علم الاجتماع المعولم يذيب الفروقات نحو نسق موحد تحكمه ثقافة واحدة بفعل تماهي الحدود بينها، ويعرف العولمة بأنها "تلك العملية التي من خلالها يتزايد الاعتماد الكوني المتبادل بما يضغط العالم في نسق موحد مع تنامي وعي الأفراد والمجتمعات بتحولهم إلى هذا النسق،"[1] ولعل ما جعل الوعي الكوني يزداد هو إعادة العولمة للأسئلة الميتافزيقية حول الطبيعة وحقوق الإنسان وأسرار الكون، وبدأ الجميع يطرح نفس الأسئلة على اختلاف البيئات والظروف الاجتماعية التي يتواجدون فيها.

ويقوم التصور الأساسي للمفكرين "جوزيف ناي و"جون دوناهيو" للعولمة على جانبها الجغرافي، إذ أن تعدد شبكات الاعتماد المتبادل بين الأقاليم المتباعدة في المجال العسكري والبيئي والاقتصادي والاجتماعي تخلق اتجاها نحو عالم موحد، حيث تعمل العولمة الاقتصادية على تدفق البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات من مسافات بعيدة، وتنتقل الأمراض البيئية بينها ويهدد خطر الكوارث الطبيعية أبعد المناطق، وتسعى الأديان والمعرفة العلمية إلى الانتشار في كل أنحاء العالم، وقد أصبحت الأطراف المتباعدة تهدد بعضها بعضا باستخدام القوة العسكرية.[2]

أما عند الدكتور محمد عابد الجابري فمفهوم العولمة يشير إلى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها، مع الدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي وفسح مجال العالم له

---

[1] روبرتسون، رونالد، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد، محمود، ونورا، أمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 1998، ص27.

[2] جوزيف، ناي، ودوناهيو، جون، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد الطرح، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2002، ص 21، 22.

ثقافيا واقتصاديا بما يعزز مصلحتها،[1] ذلك يعني أن العولمة لها جانب إيديولوجي تحركه القوة العظمى ويبقى الجانب الاقتصادي دافعا أساسيا لانتشار العولمة.

وعند المفكرين "بول هيرست و"جراهام طومبسون" فإن العولمة لا تزال بعيدة عن التصور الذي يزعمه أكثر المروجين لها الذين يفترضون نموذجا تذوب فيه الثقافات المحلية والاقتصادات القومية والحدود القومية، إذ يجادل بول وجراهام من وجهة نظر اقتصادية أن الاقتصاد العالمي الحالي ما هو إلا صورة للانفتاح الذي شهده العالم منتصف القرن التاسع عشر، بل قد يبدو أحيانا أقل تكاملا مما جرى في العلاقات شديدة التدويل أواخر القرن التاسع عشر إلى بدايات الحرب العالمية الأولى، وتندر حسب المفكرين ظاهرة الشركات عابرة القومية بالمفهوم المعولم، حيث أن أغلب تلك الشركات ما تزال مصبوغة بطابع قومي حتى إن تواجدت في إطار متعدد القومية إلا أن أصولها وإنتاجها وبيوعاتها تخضع لأسس قومية، كما أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر توحي بتحرك رؤوس الأموال بين بلدان متطورة معينة، وإذا استثنينا بعض البلدان حديثة التصنيع فإن العالم النامي الذي يشكل أغلب جغرافية العالم وسكانه فلا يزال مهمشا عن المشاركة في الاقتصاد العالمي استثماريا وتجاريا، لذلك فإن الحديث عن اقتصاد شبه عالمي يضم ثلاثيا اقتصاديا لا غير (أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا) لا يكفي للتعبير عن صورة مجتمع كوني معولم.[2] ونستنتج من هذا أن العولمة في نظر بول وجراهام هي زيادة الترابط الاقتصادي بين جميع الأقاليم وزوال الطابع القومي في تلك التفاعلات غير أن الحديث عنها مازال مبكرا.

ويرى المفكر برهان غليون أن العولمة تتجسد في نشوء شبكات اتصال عالمية تربط بين جميع الاقتصادات والبلدان والمجتمعات وتخضعها لحركة واحدة من خلال منظومة ثلاثية هي

---

[1] الجابري، محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، والعودة إلى الأخلاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2003، ص 136، 137.

[2] Hirst ,Pual, and Thompson, Grahame, Globalization in Question, London, Cambridg. Polity Press, 2009, PP 2.3.

المنظومة المالية والمنظومة الإعلامية والاتصالية والمنظومة المعلوماتية، غير أن غليون يقر بأن عملية الدمج في منظومة واحدة قابلة للمداراة، حيث أن الحركات التوسعية الإمبراطورية تاريخيا كهولندا وإسبانيا والبرتغال وفرنسا وبريطانيا حاولت أن تهيمن على كل التفاعلات، فإن الولايات المتحدة تسعى اليوم إلى فرض هيمنة تدير بها عملية العولمة لصالحها، غير أنه لابد من الإقرار بعمق المنظومة الثلاثية حاليا أكثر مما سبق وهو ما جعل العولمة أكثر قربا من مفهوم الأمركة.[1]

ويؤكد مفكرو نظرية النظام العالمي أمثال عالم الاجتماع الأمريكي إيمانويل فالرشتاين Immanuel Wallerstein على علاقات الاستغلال التي تسود البنية الثلاثية للنظام العالمي: المركز والمحيط وشبه المحيط، وحيث أن تقدم الرأسمالية التي تصبغ التفاعلات داخل هذا النظام أدت إلى دمج كل القطاعات والأقاليم في منطقها فإن الوحدات تختلف في استفادتها من تفاعلات النظام، حيث يزداد المحيط تخلفا كلما زادت مستويات التفاعل بين تلك الوحدات، وتسعى دول المركز (الدول المتطورة) في ظل نظام ليبرالي موحد إلى استغلال العمالة والموارد وفرص التجارة خاصة في المحيط، أما شبه المحيط فيساهم في تحقيق استقرار نسبي في النظام من خلال امتصاص الأزمات الدورية التي يشهدها النظام، غير أن أزمة تلوح في الأفق ستؤدي إلى انهيار حاد للرأسمالية التي عاشت قرونا، ويضيف "سكلير" أنه في المرحلة الأخيرة زاد دور الشركات والطبقات عابرة الحدود في حدة الاستغلال وهو ما يزيد قوتها في ظل الإيديولوجية الليبرالية، ويؤكد ساسن Sassen على أن المؤشرات تدل على أن هوة عدم المساواة بين النخب المعولمة والعمال ذوي المهارة المتدنية

---

[1] غليون، برهان، وأمين ، سمير، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، ط1، 1999، ص 12، 16، 17.

تزداد اتساعا،[1] ذلك يعني أن العولمة ما هي إلا امتداد للنظام الرأسمالي الشامل، وأدت كثافة التفاعلات في هذا النظام الممتد عبر القرون إلى مرحلة تم إدراكها فيه.

ومن منظور تراجع أهمية العامل الجغرافي يعرف بيليس جون وسميث ستيف Baylis and Smith العولمة على أنها "عملية الترابط المتزايد بين المجتمعات بشكل يجعل الأحداث في كل ركن تجد صدى تأثيرها في جميع الأركان البعيدة الأخرى بشكل متزايد"،[2] أي أن الترابط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي جعل من الفعل المحلي حدثا كونيا فاختفت بذلك أهمية الموقع الجغرافي، فشبكات الإنترنت تجمع أشخاصا ينتمون إلى دول مختلفة في قارات متباعدة، وتعمل المحطات التلفزيونية على التأثير على أبعد الأشخاص عن موقع الحدث، ويؤدي انهيار أحد البنوك في آسيا إلى دخول شرائح جديدة إلى الفقر في جنوب أمريكا، وقد يرتفع سعر اليورو في كل العالم بسبب خطاب للرئيس الروسي، وتزداد أرباح مصنع الملابس في إفريقيا على إثر نجاح فريق أوروبي في كأس أوروبا.

وبعد هذا العرض لبعض تعريفات العولمة يمكن القول أنه على اختلاف تلك التعريفات وأيا كان المدخل المنظور منه للعولمة، فإن الملمح الأساسي لها يبرز في كثافة التفاعلات الدولية التي تجعل المجتمعات المتباعدة تتجه نحو التوحد في الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية والثقافية والسياسية والاجتماعية فتزداد الاعتمادات المتبادلة بينها، وبعيدا عن اختلافات المنظرين حول الجانب الأهم في العولمة وفي تاريخ وجودها ومدى قابليتها للمداراة يرى الباحث أن التوجه نحو المجتمع العالمي الواحد الذي تزول فيه الحدود الفاصلة بين الكيانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بفعل الترابط المتزايد إنما هي عملية مستمرة لم تشهد اكتمالا يقضي على الجدل الدائر حول مستقبلها، غير أن

[1] إيمانويل، فالرشتاين، صعود النظام الرأسمالي وزواله المقبل، في العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، تحرير: لتشنر، فرانك جي، وبولي، جون، ترجمة: جكتر فاضل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 115، 121.

[2] بيليس، جون، وستيف، سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص 13.

مظاهر العولمة تبرز في جل الميادين التي كانت أو ماتزال تابعة للمجال المحلي، فتبدو آثار العولمة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا معبرة عن التحول إلى هذا المجتمع الموحد، وسنتناول تلك الأبعاد في المباحث التالية.

المبحث الثاني: أبعاد العولمة.

المطلب الأول: العولمة السياسية.

يتمحور التساؤل المركزي حول البعد السياسي للعولمة على انعكاساتها على مكانة الدولة القومية باعتبارها التقسيم السياسي الذي يستند إليه النظام الدولي International system ، وقد شكلت معاهدة وستفاليا 1648 مرجعية أساسية في اعتماد حدود إقليمية فاصلة بين الدول على أسس قومية، وتهيمن الدولة بفعل سيادتها على كافة الشؤون داخليا وخارجيا، وتتمركز السلطة المطلقة والنهائية على الأرض والشعب والاقتصاد والمجال الفكري والثقافي وحماية الحدود من أي شكل من أشكال الاختراق.[1]

إن التنقيب في أدبيات العلاقات الدولية يلفت الانتباه إلى مفهومين جديدين إلى جانب النظام الدولي وهما النظام العالمي والعولمة، وحيث أن النظام الدولي يقوم بالأساس على اعتبار الدولة القومية وحدة للتحليل، فإن مفهوم النظام العالمي يتسع ليشمل إلى جانب الدولة كافة الكيانات السياسية من دول وما دونها من التنظيمات وما فوقها، أما العولمة فتعني النظر إلى العالم ككيان واحد لا وجود فيه للفواصل بين الكيانات السياسية،[2] ذلك يعني أن رصد التغير ينبغي أن ينصب على الشكل التقليدي للدولة القومية من ناحية وعلى سيادتها من ناحية ثانية. وعند العودة إلى الفكر السياسي المعاصر فإن الجدل لا يزال قائما على مدى تأثر وظيفة الدولة بالعولمة، ولعل

---

[1] عتريسي، طلال، الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة، في: العولمة وأثرها على المجتمع والدولة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2002، ص 41.
[2] عبد الحي، وليد، انعكاسات العولمة على الوطن العربي، مرجع سابق، ص 34.

الصورة العامة التي تسترعي الانتباه هي التراجع العام لدور الدولة وانحسار نفوذها، ورغم الاختلافات بين التيارات الفكرية حول مصير الدولة إزاء هذه الصورة إلا أنها تجمع على تنامي أدوار اللاعبين الجدد، ولكن الربط بين صورة الدولة المعاصرة والدولة الوستفالية أدى إلى تشكل ثلاث اتجاهات فكرية رئيسية:

1ـ تيار العولمة:

لم يعد نظام وستفاليا عند جملة من الليبراليين الجدد قائما، وحيث أن الاعتبارات القومية في التفاعلات بين الدول كانت أساسا للتنظيم، فإن الأحجام الهائلة لأعداد وأدوار المنظمات والشركات عابرة القومية أدى إلى نتيجتين: تتمثل أولاهما في الاتجاه نحو تغليب المصلحة المشتركة بين الأطراف المتعارضة، ذلك أن مصلحة الشركات والمنظمات لا تنطلق من خلفية قومية لكنها تتخذ العالم باختلاف أجناسه وجغرافيته موطنا لها، وهو ما أدى إلى ذوبان الأنساق التقليدية في مجتمع العولمة، وأصبح الحديث عن المصلحة المشتركة أهم من أي اعتبار، أما النتيجة الثانية فتتمثل في تآكل الدور المركزي للدولة القومية، فالتخلي عن القطاع الاقتصادي والتعليمي والنقل والصحة والرفاه لصالح القطاع الخاص بدأ ينذر بنظرة تشكيكية إزاء الدولة التي بدأت تفقد بعضا من مكانتها.[1]

إن قيام الدولة الوستفالية كان مقترنا بمفهوم السيادة، لكن جملة من المظاهر أدت إلى انتهاء هذا المفهوم حسب تيار العولمة، ويعرف جان بودان السيادة بأنها: "السلطة المطلقة والدائمة في الدولة والتي لا يخضع صاحبها لأية إرادة أخرى وهو الذي يضع القوانين التي تطبق على الأفراد ويلزمهم باحترامها والخضوع لها، ولا يحد منها القانون، وهي لا تخضع للتفويض والتقادم

---

[1] Ohmae , Kenci, The End of Nation State. The Rise of Regional Economics, The Free Press,New York, 1995, P 15.

والتجزيء"،[1] ذلك يعني أن مظاهر السيادة تعطي الدولة حق الانفراد بالسلطة وحق استقلال داخلي في إقرار أية سياسة داخل إقليمها بعيدا عن التدخل الأجنبي وحق استقلال خارجي في إدارة علاقاتها مع الدول الأخرى بالشكل الذي يضمن لها كامل الحرية.[2] ويدعم تيار العولمة رأيهم بمجموعة من المؤشرات توحي بزوال هذه السيادة:

1ـ إذا كانت الحدود الجغرافية قد شكلت نقطة الارتكاز لمفهوم السيادة فإن الدولة العصرية أصبحت عاجزة أمام أشكال التدفقات عبر حدودها، ولم يعد من الممكن احتجاز ظواهر مثل حركة الأسهم والسندات ورؤوس الأموال والمعلومات والاستشعار عن بعد وحركة الشركات العالمية عبر الحدود وفرض الرقابة عليها أو تقييد حريتها.[3]

2ـ حين تبرز مشكلات دولية تستلزم تكاثف الجهود الدولية في سبيل التوصل إلى حلول ناجعة من قبيل مشكلة البيئة والطاقة ومشكلة ندرة المياه والتصحر والفقر ونقص الغذاء والإرهاب الدولي والعنف السياسي وعمليات غسيل الأموال والأمراض الوبائية الخطيرة...، فإن الدولة ضمنيا تتنازل بجزء من سيادتها حيال كل مشكلة،[4] ما يعني أن القرار الداخلي والخارجي لم تعد تصنعه حرية الدولة، بل إن انفرادها أمام المشكلات الكبرى قد يغرقها في مشاكل أكثر حدة وعمقا.

3ـ تعمل الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على جعل علاقة الدولة بمواطنيها شأنا خارجيا، حيث تعهد الدولة بكفالة تلك الحقوق أمام المنظمات التي تنخرط فيها،

---

[1] الأصبحي، أحمد، تطور الفكر السياسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ج1، ط1، 2000، ص 250.

[2] العايد، حسن، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2009، ص66.

[3] بيليس، جون، وستيف، سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص 44.

[4] منصور، ممدوح، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط1، 2003، ص44.

والأخطر أن هذه الحقوق كثيرا ما أعطت مبررا شرعيا للتدخل المباشر عسكريا،[1] ولم يعد للدولة مبررا لوجودها إذا فقدت سيادتها على القطاع الأمني إلى جانب القطاعات المدنية.

4ـ تنامي شبكة الاتصالات تجعل الدولة غير قادرة على حساب الخطر القادم شكلا وعمقا، فمثلا يمكن أن تؤدي حركة الأموال الكترونيا إلى وضع اقتصاديات دول تحت وصاية الشركات عابرة القومية والمؤسسات الدولية، مع أنها قد تكون اقتصاديات مزدهرة وتحقق معدلات نمو عالية، مما يؤدي إلى خلق أزمات اقتصادية بشكل سريع، وقد أدت الأزمة المالية في تايلاندا عام 1997 إلى دخول العديد من الدول ذات الصلة في أزمة مصرفية خانقة، [2] وإذا كانت الأنظمة العالمية الإنتاجية والتوزيعية قد خلقت فرصا كبيرة للدولة في مجال الاستثمار وحركة رؤوس الأموال وتدفق المعلومات والتجارة العالمية إلا أنها فعلت ذلك على حساب قدر كبير من سيطرتها،[3] فحيث يزداد الانفتاح على تلك الأنظمة تغيب الحدود الفاصلة بين الشأن الداخلي والخارجي، وهو ما يجعل الدولة في وضع تحيط به الفرص والمخاطر لكن إدراكها أمر صعب جدا.

5ـ تعمل التقنيات الجديدة في الإعلام والبث العالمي للمعلومات على تقليص سلطة الحكام، وقد سمحت بتأجيج بعض القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والأقليات ...، ورغم أن التاريخ زاخر بجهود الحكومات للسيطرة على المعلومات أو حصرها في اتجاه معين أو طمسها فكانت تخترع آليات جديدة للسيطرة مع قدوم كل وسيلة جديدة، إلا أنه بات من المستحيل اليوم سيطرة الحكومة على الرأي العام الذي تصنعه وسائل إعلامية أقوى تأثيرا من الدولة.[4]

2ـ تيار استمرار مكانة الدولة القومية:

---

[1] Clark, Iam, Globalization and Fragmentation International Relation in The Twentith Centurey, Oxford, Oxford University Press, 1997, P 186.

[2] جيدنز، أنتوني، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة زايد، أحمد، ومحيي الدين، محمد، المجلس الأعلى للثقافة والتربية والفنون، الكويت، 1999، ص191.

[3] دانيال، مارك، عالم محفوف بالمخاطر، ترجمة عضيمة، أدهم، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2002، ص 30.

[4] ريستون، ولتر، أفول السيادة كيف تغير ثورة المعلومات عالمنا، ترجمة نصار عزت، دار النسر للنشر والتوزيع، عمّان، 1994، ص 153، 154.

يرى هؤلاء أن التغير الحاصل هو في وظيفة الدولة وليس في جوهرها، فقد ظهرت الدولة كوسيلة للحرب والدفاع عن الأفراد داخلها ثم اتجهت نحو حماية الاقتصاد، ومع النصف الأول من القرن العشرين أصبحت وسيلة للرفاه الاجتماعي، لكنها تعود اليوم للوظيفة الأولى وهي الدفاع، لذلك فإن مستقبل السياسة العالمية لن يخرج عن إطار محورية الدولة في التحكم governance في نشاطاتها،[1] وتعمل الشواهد التالية على دعم رأي أصحاب هذا التيار:

1ـ لا تزال الدولة تسيطر على الإقليم والسكان، ورغم ما فعلته وسائل الاتصال الجديدة وآليات السوق العالمية فإن الشرعية التي تنفرد بها الدولة القومية في النطق باسم السكان والإقليم غنية عن أي جدال، فلا يزال البشر هم الأقل حراكا من الأموال والسلع والأفكار والخدمات، وهم يظلون معتمدين على جوازات السفر وسمات الدخول والإقامة ومؤهلات العمل.[2]

2ـ الملاحظ في عصر العولمة أن عدد الدول الجديدة يتزايد من دون اختفاء أية دولة قومية، ومما يعزز النزعة الانفصالية هي الأسس القومية، وهو ما نجده في سلوك الأقليات المطالبة باستقلالها، وفي أغلب الأحيان كان ظهور الدول الجديدة مدعوما باعتراف دولي بسيادتها، وقد وصل معدل ظهور الدول الجديدة إلى 4.2 دولة في السنة الواحدة في الفترة ما بعد 1985،[3] وهذا يعني أن العولمة تزيد من قوة الدولة ومكانتها أكثر من المساس بها.

3ـ أن أغلب النظم العالمية والهيئات والاتفاقيات لم تكتسب الشرعية إلا بعد موافقة الدول القومية على إنشائها ورسم خطط أعمالها، فإذا كانت السيادة قابلة للتحويل والتقسيم والنقل فإن وظيفة إعطاء الشرعية وتقديم الدعم للهيئات لا ينازع الدولة القومية فيها أي طرف.[4]

---

[1] روبرت، جاكسون، ميثاق العولمة سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، ترجمة جكتر، فاضل، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2003، ص761.

[2] Hirst, Pual, and Thompson, Grahame, Op.cit, P 220.

[3] عبد الحي، وليد، تحول المسلمات في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1994، ص 146.

[4] Hirst, Pual, and Thompson, Grahame, Op.cit, P 406.

3ـ تيار التحول الاجتماعي:

يرى هذا التيار الذي يقوده المفكر الاجتماعي الألماني هابرماس Habermas أن العولمة أفرزت مفهوما جديدا للقومية بسبب الترابط الاقتصادي المكثف والتلاقح الثقافي بين القوميات التقليدية وهو ما سمحت به وسائل الاتصال والمواصلات، وهذا التغير جعل العلاقة بين دولة والمجتمع تتحول تدريجيا من الولاء المطلق إلى اعتبار الدولة مجرد مكان للإقامة، وهو ما يتضح في تكريس مفهومي اللامكانية والوطنية الدستورية.[1]

المطلب الثاني: العولمة الاقتصادية.

يظهر البعد الاقتصادي للعولمة أكثر وضوحا، فقد أدت القفزة التي عرفتها التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال في العقدين الأخيرين إلى جعل مفهوم العولمة مرتبطا أساسا بعولمة النشاطات الاقتصادية، ويشير مفهوم العولمة الاقتصادية إلى فتح الحدود أمام تدفق السلع والخدمات والأفكار ورؤوس الأموال وتحرير التجارة الخارجية من العقبات الاستيرادية والتصديرية،[2] وقد لعبت الشركات متعددة الجنسية الدور الرئيسي في عولمة النشاط الإنتاجي والتجاري، وأدى توسع الأسواق وازدياد التكتلات الاقتصادية واندماج الشركات والبنوك وسياسات تحرير التجارة إلى تكامل اقتصادي متزايد.[3]

وما يجدر بالملاحظة أن تعميق البعد الاقتصادي للعولمة كان مرتبطا أساسا بالرأسمالية الصناعية، وحيث أن التطور الاقتصادي وتسارعه أدى إلى زيادة عالية في الإنتاج فإن تصريف الحجوم الهائلة للسلع ورؤوس الأموال اقتضى الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات القومية فازدادت

---

[1] عبد الحي، وليد، انعكاسات العولمة على الوطن العربي، مرجع سابق، ص 42، 43.

[2] خبابة، عبد الله، وبوقرة، رابح، الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص33.

[3] محيي الدين، عمرو، تعقيب على مفهوم العولمة، في العرب والعولمة، تحرير: يسين، السيد، وأسامة، الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 3، 2000، ص 35.

حركتها عبر الحدود خاصة من منتصف القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى، على أن سياسات الحمائية التي لجأت إليها الدول الكبرى فيما بين الحربين لم تستمر، بل شهدت الفترة المعاصرة عولمة لمختلف النشاطات الاقتصادية كالشركات والاستثمار والإنتاج والتجارة والتكنلوجيا، وساهم ظهور مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ومنظمة التجارة العالمية في ترابط معقد بين اقتصاديات كافة الدول.[1]

وتتمثل أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية فيما يلي:

1- فقدان الدولة لسيطرتها على الأنشطة الاقتصادية وتوجيهها، إذ لم تعد قادرة على التحكم في العمليات عابرة الحدود، فقد سمحت التكنلوجيا بتحول اقتصادي جعل التجارة وحركة السلع والأموال والاتصال بالأسواق العالمية لا تحده الرقابة الحدودية.[2] وما يقلل فرص التحكم أكثر هو تلاشي الحدود بين ميدان السياسة والاقتصاد من ناحية، وبين ما هو وطني وما هو دولي من ناحية أخرى، فالمستويات العالية من الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات السياسية الوطنية يجعلها أكثر انكشافا وتعرضا للتغيرات الاقتصادية الدولية.[3]

2- تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في التحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي من خلال فرض النظم الاقتصادية الدولية ووضع معايير للتجارة والإقراض والاستثمار، ومن بين هذه المنظمات كما أسلفنا البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.[4]

3- ظهور الشركات متعددة الجنسية، ويبرز جانب العولمة فيها في استراتيجياتها التي تضع المراحل المتعددة لإنتاجها في مواقع مختلفة من العالم، رغبة منها في الاستفادة من التكاليف الأدنى

---

[1] خلف، فليح، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2010، ص11، 13.

[2] أوهمي، كنيشي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية، تحديات وفرص في عالم بدون حدود، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت ط1، 2006، ص 124.

[3] توز، روجر، الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة، في: عولمة السياسة العالمية، تحرير: بيليس جون، وستيف سميث، مرجع سابق، ص455.

[4] منصور، ممدوح، مرجع سابق، ص 67.

في أسعار المواد الخام ونقلها واستغلال اليد العاملة المؤهلة أو الرخيصة والانتشار في كل أسواق العالم،[1] مع ملاحظة أن هذه الشركات تمتلك مواهب إدارية وفنية ومالية فعالة تسمح لها بإدارة عملياتها العملاقة بإستراتيجية عالمية منسقة.

4- استمرار معدلات التجارة العالمية في النمو بحيث أصبح العالم أكثر انفتاحا، ولعل ما ساعد على ذلك هو تحرير التجارة من القيود المعيقة لحركتها، ولئن كانت إزالة الإجراءات الحمائية على المنتجات الزراعية والخيوط المصنعة والملكية الفكرية هي المشكلة في بعض المناطق الجغرافية، فإن حرية التجارة في مجال المواد المصنعة قد شهد تطورا هائلا، فقد كان معدل التعرفة الجمركية فيما بعد الحرب العالمية الثانية وصل إلى 30% لكن نتائج جولة الأورغواي (1986، 1994) جعلتها أقل بكثير من ذلك فقد وصلت النسبة إلى 11% في الدول المتقدمة و3% في الدول النامية.[2] ثم إن توسيع التجارة وتحريرها لا يقف تأثيره في جعل الاقتصاد الدولي بمفهومه التقليدي "والذي يعني تدفق السلع والأموال بين الدول المحددة إقليميا"، تزداد وتيرته فحسب، بل تؤدي التجارة إلى ترابط معقد بين الدول بما يعطي صورة لمجتمع أوسع تتعاظم مصالحه المشتركة وتتداخل، ويصبح الحديث فيه عن الحواجز الجمركية والحمائية أمرا يزداد استبعاده، فتنامي آثار الاعتماد المتبادل لم يعد يفسح المجال لها.

5- انخفاض القيود على حركة رؤوس الأموال دوليا، وذلك موازاة لنمو التجارة العالمية ونمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال إلغاء القيود على تحركات أسعار الفائدة وتعويم أسعار الصرف وإزالة الحدود والقوانين الردعية للنظام المالي على المستويين المحلي والعالمي.[3] وقد أدت كل هذه التغيرات إلى تدفقات مالية دولية متزايدة وهو ما ساعد الأسواق المالية المحلية

[1] غيلبين، روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية، ط1، 2004، ص 287.
[2] كيركبرايد، بول، العولمة الضغوط الخارجية، ترجمة الأبرش، رياض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2003، ص 62، 63.
[3] حمزة، حسن، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2011، ص 42.

على الاندماج في السوق العالمي وظهر التوجه نحو ما يسمى بالعولمة المالية وفيها تترابط أسعار العملات ومصادر التمويل والأوراق المالية، وقد صاحب ذلك تحولات واسعة في مجال الاتصالات الإلكترونية والتكنولوجية.[1]

6ـ تحويل النشاطات الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهو ما يتماشى مع المنطق الرأسمالي باعتباره الإيديولوجية الاقتصادية للعولمة، فقد أدت عمليات الخصخصة في العديد من دول العالم إلى تحرير أوسع للسوق العالمية ونشاطها.[2]

المطلب الثالث: العولمة الثقافية.

يقوم المفهوم الأساسي للثقافة على تلك القيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات لجماعة بشرية ما، إذ يعطي لها مجموع هذه المتغيرات هوية حضارية تصنع لها خصوصية اجتماعية وتاريخية تميزها عن الأمم الأخرى في نظرتها إلى الكون والإنسان ومهامه وقدراته،[3] ذلك يعني أن التنوع والتعدد في الثقافات إنما هو نتيجة لتلك الخصوصيات المميزة للأمم، وأن رصد البعد الثقافي للعولمة ينصب على تأثيرها في التوجه نحو ثقافة عالمية موحدة بما يعيد تشكيل أنماط الحياة التقليدية في نمط معولم.

وإذا كانت العولمة قد أدت إلى إنتاج ثقافة كوزموبوليتانية (عالمية) يفسرها التوجه المتزايد نحو التشابه في نمط السلوكيات الاجتماعية وخلق قضايا إنسانية كونية، فإن الصراع بين الأصولية والكوزموبوليتانية ـ كما يعتقد غيدنز ـ هو استجابة للتهديد الذي تتعرض له أنماط الثقافات المحلية القائمة، إذ أن الدعوة إلى نمط عالمي موحد يعمل على فسخ الخصوصيات الاجتماعية

---

[1] العاني، عماد، اندماج الأسواق المالية الدولية (أسبابه، انعكاساته على الاقتصاد العالمي)، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2002، ص 13، 14.

[2] خلف، فليح، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 30.

[3] الجابري، محمد، العولمة والهوية الثقافية، في العرب والعولمة، تحرير يسين، السيد، وأسامة، الخولي، مرجع سابق، ص 297.

يؤجج حركات مقاومة تؤكد على ذاتيتها خاصة مع تطور تكنولوجيا الاتصال التي كثيرا ما جعلت الثقافات المحلية أكثر انتشارا من انحسارها.[1] وتدل أرقام تزايد عدد المنظمات المؤسسة على خلفيات دينية أو عرقية أو لغوية على تعزيز تلك الثقافات المحلية كرد فعل للعولمة، فخلال الفترة 1990- 2000 ارتفعت نسبة زيادة المنظمات غير الحكومية ذات التوجه الديني إلى 32.8%، وارتفعت نسبة زيادة الحركات العرقية في الفترة ذاتها إلى 77% رغم أنها الفترة التي شهدت فيها وتيرة العولمة قفزات عالية خاصة في مجال الاقتصاد والسياسة.[2]

وتكمن الإشكالية الأساسية في هوية ثقافة العولمة، وحيث أنها لا تعبر عن مجموع ثقافات اتحدت في نمط واحد فهي بالضرورة ثقافة للقوي المنتصر، ولعل ما يؤكد هذه الفكرة هو العودة إلى تاريخ الإمبراطوريات التقليدية، والذي يكشف عن محاولات الهيمنة على أنماط ثقافات الكيانات الاجتماعية التي يتم ضمها إلى فلك الإمبراطورية بمختلف أشكالها من دولة إمبريالية إلى تحالف أسرتين حاكمتين أو دولتين أو انتصار البروليتاريا العالمية أو غيرها من التوجهات الدينية التي تستغل سلطتها وقوتها لتعزيز مكانتها بزرع قيمها ومبادئها.[3]

ويذهب أغلب المناهضين للعولمة إلى الاعتقاد بأن الثقافة المصدرة لن تكون محايدة ولا يمكن وصفها بالعالمية، إذ يرى البعض أن العالم اليوم أمام محاولة تغريب وهيمنة وتعميم الهوية الثقافية الأمريكية امتدادا للهيمنة على الأنماط المختلفة كالاقتصاد والسلوك والفكر بما يضع الثقافات المحلية أمام خيارين، إما ذوبانها في النموذج الوافد وإما بقاؤها منكفئة على ذاتها غير قادرة على التطور، على أن الحديث عن ثقافات غير قابلة للاختراق في ظل وسائل الاتصال

[1] غيدنز، أنتوني، عالم منفلت، كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا، ترجمة: محيي الدين محمد، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ط1، 2000، ص 59- 61.
[2] عبد الحي، وليد، أثر العولمة على حقوق الإنسان والحريات العامة، مجلة الرسالة، عمّان، العدد 05، 2006، ص 16.
[3] روبرتسون، رونالد، رسم خارطة للوضع العالمي، العولمة كفكرة محورية، في ثقافة العولمة القومية والعولمة والحداثة، تحرير فيذرستون، مايك، مرجع سابق، ص 27.

الحديثة أصبح أمرا متعذرا.[1] لكن التساؤل الرئيسي إزاء هذه الفكرة عن ما إذا كانت ثقافة العولمة ستتأثر بتراجع مكانة الولايات المتحدة، أو بتقدم مكانة الصين في الاقتصاد العالمي، أما جانب الأمركة في العولمة عند أنتوني غيدنز يبدو واضحا في انتشار رموز الثقافة الأمريكية وتركز أغلب الشركات متعددة الجنسية في الولايات المتحدة مع سيطرتها الاقتصادية والعسكرية على مناطق واسعة من العالم.

وما يمكن استنتاجه هو أن العالم أصبح أقل تقييدا لحركة الأفكار والمعلومات والثقافات وهو ما جعله يعيش مفارقة بين التوجه نحو التوحد والتكامل وبين نزعة التعدد والتفكك والمحلية، غير أن ما يسمح بإدراك الاتجاه نحو التوحد هو تعميق البعد التاريخي للمسألة، فعبر القرون بقيت الاختلافات بين الثقافات تسوق إلى التباعد في القيم والمبادئ والقناعات والأفكار واللباس والأكل ونمط العمران، بل حتى في أشكال الفنون من الأدب والشعر والرقص والغناء والأساطير الشعبية، لكن تكنولوجيات الاتصال والإعلام جعلت الفوارق بين هذه الجوانب أقل، فلا يختلف اللباس كثيرا بين أوروبا وأمريكا وشمال إفريقيا وشرق آسيا، كما أن وجبات ماكدونالدز يستهلكها مواطنو 120 دولة، وأصبح الحديث يدور حول نفس القيم الإنسانية بين مختلف القارات، ومن ناحية أخرى فقد دفع التماثل بين المجتمعات ـ كما يعتقد روبرتسون ـ في هذه الأنماط إلى بحث الأفراد عن ما يميزهم عن غيرهم فلم يجدوا إلا الدّين، وهذا ما يفسر تنامي ظاهرة الدين في كل المجتمعات.

المبحث الثالث: مناهج قياس العولمة.

المطلب الأول: منهج كوف KOF لقياس العولمة.

<u>أولا: مؤشرات كوف</u>.

[1] بركات، محمد، <u>ثقافة المجتمعات في مواجهة العولمة</u>، مجلة شؤون الأوسط، العدد 120، 2005، ص 95.

يقوم المعهد الاقتصادي السويسري في زيورخ "Swiss Economic Institute" بإعداد منهج متعدد الأبعاد لقياس العولمة في أغلب دول العالم بما فيها الأقاليم ذات الإشكالية السياسية المتمثلة في عدم الاعتراف الدولي كالصحراء الغربية وفلسطين وإقليم كوسوفو وغيرها، إذ وصل عدد تلك الأقاليم والدول ذات السيادة إلى 208 دولة سنة 2011 في المؤشر الكلي للعولمة، ويعمل هذا المنهج على تحويل مظاهر العولمة إلى مقاييس تسمح بإدراك مدى انفتاح الدولة على العالم في إحدى تلك المظاهر وتتبع رقمي لحجم وقوعها عبر السنوات، وكان من الأهمية قبل التفصيل في مؤشرات منهج كوف Kof index أن نستعرض التعريف النظري المعتمد لدى هذا المعهد، إذ يعرف العولمة على أنها: " عملية إنشاء شبكة اتصالات بين الجهات الفاعلة حول القارات بواسطة مجموعة متنوعة من التدفقات تشمل الأشخاص والمعلومات والأفكار ورؤوس الأموال والبضائع، مما يؤدي إلى تآكل الحدود الوطنية ويدمج الاقتصاديات والثقافات والتقنيات وتنتج علاقات معقدة من الترابط المتبادل".[1]

ومن منطلق هذا التعريف يقوم منهج كوف بحساب كمي لأشكال الترابط بين الجهات والأقاليم المختلفة والمتباعدة، ويعطي مؤشرا كليا لحدوث ظاهرة العولمة في الدولة عبر السنوات ابتداء من سنة 1970، ويبدو أن عدم التساوي بين المؤشرات الرئيسية وبين المؤشرات الفرعية متعمّد حسب اعتبارات الأهمية لبعض مظاهر العولمة على الأخرى، إذ يقسم منهج كوف العولمة إلى ثلاثة أبعاد هي: العولمة الاقتصادية والعولمة الاجتماعية والعولمة السياسية، ويندرج تحت كل بعد منها جملة من المؤشرات الفرعية، ويمكن إيضاحها فيما يلي:

أولا: العولمة الاقتصادية:

[1] http://www.mrglobalization.com/globalisation/292-measuring-globalization(10/04/2012).

يقوم هذا المؤشر الرئيسي بحساب مختلف التأثيرات المتبادلة بين الدول ذات الصبغة الاقتصادية، ويندرج تحته مؤشران فرعيان:

أ ـ التدفقات الاقتصادية الفعلية: ويشمل هذا المؤشر على حجم التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية والمحافظ الاستثمارية، ومدفوعات الدخل الوطني.

1. التجارة الخارجية: وتقاس بنسبتها المئوية إلى إجمالي الدخل المحلي، حيث تقيس حركة السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدولة والدول الأخرى، وذلك بمجموع قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي GDP،[1] ولعله بهذا الصدد يمكن ملاحظة أن التجارة الخارجية للدولة تشكل أهم صورة للعولمة الاقتصادية، وقد ازداد وضوحها في النصف الثاني من القرن العشرين بشكل بارز،[2] وتعد الخيط الرابط بين مختلف المجتمعات على تنوع ثقافاتها وتوجهاتها، ويعتمد منهج كوف على بيانات البنك الدولي في حساب التجارة الخارجية للدولة.[3]

2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة: ويشير مفهومها إلى الاستثمار طويل الأجل الذي يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مقام في اقتصاد آخر،أي هو امتلاك مستثمر مقيم في البلد الأم أصلا من أصول الإنتاج في بلد آخر (البلد المضيف) قصد إدارته،[4] وقد باتت الشركات متعددة الجنسية تسيطر على معظم هذا الاستثمار بسبب احتياطاتها المالية الكبيرة والمتزايدة بكل ما تملكه من مؤهلات.[5] ويقاس الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبته إلى إجمالي الناتج المحلي، وتستقى البيانات عليه من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد.

3. المحافظ الاستثمارية: ويشير مفهومه إلى توظيف المال في أصل من الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والقبولات البنكية وشهادات الإيداع...، وهو ما يسمى بالاستثمار في الأصول

---

[1] http://globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/method_2012.pdf(11/04/2012).

[2] ناي، جوزيف، ودوناهيو، جون، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة،مرجع سابق، ص77.

[3] http://globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/method_2012.pdf(11/04/2012).

[4] السامرائي، هناء، الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد، ط1 ، 2002، ص 14.

[5] نفس المرجع السابق، ص 14.

المالية،[1] ويعتمد منهج كوف على إحصائيات البنك الدولي المالية، ويقاس كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي.

4. مدفوعات الدخل: والتي تقيس قيمة الدخول للأفراد الأجانب كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي، وذلك اعتمادا على بيانات البنك الدولي.[2]

ب . القيود على التدفق الفعلي: وهو المؤشر الفرعي الذي يقيس نسبة القيود المفروضة على التجارة وتحركات رؤوس الأموال، متمثلة في عقبات الاستيراد، ومعدل التعريفات الجمركية، ونسبة الضرائب على التجارة الخارجية، وكذا قيود الحسابات الرأسمالية، وتقاس نسبة إلى الدخل الإجمالي المحلي، وحيث أن هذه النسبة كلما ارتفعت تدل على سياسة حمائية في الدولة وهو ما يعني انخفاض العولمة فيها من الجانب التجاري، فإن العولمة تفترض نموذجا تزول فيه كل العوائق على التجارة الحرة.

ثانيا: العولمة الاجتماعية:

من منطلق التأثيرات المتبادلة ذات الطابع الاجتماعي بين المجتمعات يضم مؤشر العولمة الاجتماعية فروعا ثلاثة هي: الاتصال الشخصي، وتدفق المعلومات، والتقارب الثقافي.

1. الاتصال الشخصي: ويهدف هذا المؤشر إلى حساب الاتصال بين الأفراد في البلدان المختلفة، وذلك من خلال عدد من المؤشرات الجزئية تتمثل في حجم الاتصال التلفوني والتحويلات الخارجية حكومية كانت أم خاصة مقاسا لنسبتها المئوية من إجمالي الناتج المحلي، وأيضا التجارة الدولية في مجال السياحة، ونسبة السكان الأجانب إلى العدد الإجمالي للسكان، وحجم الرسائل إلى الخارج نسبة إلى عدد السكان.

---

[1] حدان، طاهر، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمّان، ط 1، 2009، ص 15.

[2] http://globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/method_2012.pdf(11/04/2012).

ويعتمد منهج كوف على معطيات الاتحاد الدولي للاتصالات وإحصائيات اتحاد البريد العالمي في حساب الاتصال التلفوني، ويعتمد على بيانات البنك الدولي في حساب المؤشرات الجزئية الأخرى.[1]

2. تدفق المعلومات: ويتفرع إلى نسبة مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة، وعدد أجهزة التلفزيون أيضا لكل 1000 نسمة، والتجارة الدولية في الصحف نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، ويعتمد في حساب هذه المؤشرات على بيانات البنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات وقاعدة بيانات إحصائيات التجارة السلعية في برنامج الأمم المتحدة وبيانات منظمة اليونسكو.[2]

3. التقارب الثقافي: يقوم بقياس عدد مطاعم ماكدونالدز McDonald's إلى عدد السكان، وعدد محلات شركة إيكيا IKEA نسبة إلى العدد الإجمالي للسكان، وأيضا حجم التجارة في الكتب قياسا إلى الناتج الإجمالي المحلي، علما بأن هذا المؤشر الجزئي الأخير (حجم التجارة في الكتب) يعد تعويضا عن البيانات التي يرصدها منهج كوف في إطار التقارب الثقافي على عدد الأغاني الانجليزية الأكثر رواجا وبيعا وعدد الأفلام المنتجة في هوليوود والمعروضة في الدولة قيد القياس، ذلك أن أغلب الدول لا تتوفر عنها هذه البيانات الأخيرة،[3] ويعتمد على بيانات اليونسكو وبيانات إحصاءات التجارة السلعية في برنامج الأمم المتحدة.

ثالثا: العولمة السياسية.

ويعنى مؤشر العولمة السياسية بقياس المتغيرات التالية:

1. عدد السفارات والمفوضيات العليا في الدولة.
2. عدد المنظمات الدولية التي تنخرط الدولة فيها.
3. عدد بعثات الدولة التي تشارك بها في مهمات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة.

---

[1] http://globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/method_2012.pdf(16/04/2012).
[2] http://globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/method_2012.pdf(16/04/2012).
[3] http://globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/method_2012.pdf(16/04/2012).

4. عدد المعاهدات الموقعة بين الدولة وغيرها منذ 1945.

ويعتمد على بيانات الكتاب السنوي الأوروبي Europa World Yearbook وكذا كتاب حقائق العالم الذي تصدره السي آي ايه The CIA World Factbook ومجموعة من معاهدات الأمم المتحدة، وبيانات مديرية الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام.[1]

ثانيا: أوزان مؤشرات كوف وكيفية قياسها.

1ـ أوزان مؤشرات كوف.

تختلف أوزان مؤشرات العولمة في منهج كوف KOF حسب الاعتبارات النظرية لأهمية بعض تلك المؤشرات في تفعيل عملية العولمة، وحيث أن التعريف المعتمد في هذا المنهج يعتبر التدفقات العابرة للحدود الوطنية شكلا من أشكال العولمة فإنه لا يساوي بين تلك الأشكال، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:[2]

الجدول 1: أوزان مؤشرات العولمة عند كوف.

المؤشرات		الأوزان
العولمة الاقتصادية		**%36**
1. التدفقات الفعلية.		%50
	التجارة (قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي)	%21
	الاستثمار الأجنبي المباشر(نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي).	%28
	محافظ الاستثمار (نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي)	%24
	مدفوعات الدخل (نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي)	%27

[1] http://globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/method_2012.pdf(18/04/2012).

[2] http://www.globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/variables_2012.pdf(18/04/2012)

2. القيود على التدفق الفعلي		%50
	عقبات الاستيراد	%24
	معدل التعريفات الجمركية	%27
	الضرائب على التجارة الخارجية	%26
	قيود الحسابات الرأسمالية	%23
العولمة الاجتماعية		**%38**
1. الاتصال الشخصي		%34
	حجم الاتصال التلفوني.	%25
	التحويلات الخارجية(نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)	%4
	السياحة الدولية.	%26
	نسبة السكان الأجانب قياسا للعدد الإجمالي للسكان.	%21
	الرسائل الدولية.	%25
2. تدفق المعلومات		%35
	نسبة مستخدمي الانترنات لكل 1000 شخص.	%33
	نسبة التلفزيونات لكل 1000 شخص.	%36
	التجارة في الصحف قياسا لإجمالي الناتج المحلي.	%32
3. التقارب الثقافي		%31
	عدد مطاعم ماكدونالدز.	%44
	عدد فروع شركة IKEA.	%45
	التجارة بالكتب نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي.	%11
العولمة السياسية		**%26**
	عدد السفارات الدولية.	%25
	العضوية في المنظمات الدولية.	%28
	المشاركة في بعثات مجلس الأمن.	%22
	المعاهدات الدولية.	%25

الجدول من إعداد الطالب، البيانات مقتبسة من موقع منهج كوف لقياس العولمة على الانترنت:

http://www.globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/variables_2012.pdf (20/04/2012).

2ـ كيفية قياس المؤشرات:[1]

1ـ تحول كل المؤشرات الفرعية إلى مقياس تدريجي من 1 إلى 100، حيث أن 100 هو الحد الأقصى لقيمة متغير معين حدث خلال الفترة ما بين 1970ـ 2009، أما الرقم 1 يمثل الحد الأدنى للقيمة، ذلك يعني أن كل مؤشر فرعي سيعطي نسبة مئوية تعبر عن حدوث إحدى أبعاد العولمة في الدولة قيد القياس، على أن النسبتين الأقصى والأدنى ما هما إلا نسبتان محققتان في دولة من الدول أو أكثر.

2ـ يتم تحديد مكانة الدولة في المؤشر الفرعي وفقا للمقياس التدريجي، أي وفقا للنسب المئوية في التوزيع الأصلي من 1 إلى 100، على أن تحديد الأوزان لحساب تلك المؤشرات الفرعية يتم بمساعدة تحليل المكونات الرئيسية لنموذج كامل من البلدان والسنوات.

3ـ في كل مجموعة فرعية هناك تباين بين متغيراتها، حيث تحدد الأوزان بطريقة غير متساوية (انظر مثلا مؤشر التدفقات الفعلية، إذ يحظى الاستثمار الأجنبي بالنسبة العليا، ثم مدفوعات دخل الأجانب، فمحافظ الاستثمار، وأخيرا التجارة الخارجية)، ثم تستعمل نفس الطريقة لتحديد المجموعات الفرعية الأخرى، ويتم تجميعها وفقا لنسب الجدول السابق (رقم 1)، وهو ما يساعد على حساب المؤشرات الرئيسية: العولمة الاقتصادية، والعولمة الاجتماعية، والعولمة السياسية، وأخيرا فإن جمع هذه المؤشرات الثلاث وفقا لقيمها المعتمدة يعطي لنا المؤشر الكلي للعولمة في دولة ما.

4 ـ يتم حساب البيانات على أساس سنوي، غير أن هناك عائقا يتمثل في عدم توفر البيانات عن جميع المؤشرات في كل الدول وفي كل سنة، وهو ما يصعّب عملية حساب الأرقام القياسية، فيتم في هذه الحالة الاعتماد على أحدث البيانات المتوفرة.

[1] http://globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/method_2012.pdf(2012/04/18)

يوضح الجدول 1 أن العولمة الاجتماعية حظيت بأعلى الأوزان حيث بلغت 38% لعامي 2011 و2012 بعدما كان وزنها 39 % في السنوات السابقة، غير أنها مازالت تحتفظ بالوزن الأكبر مقارنة بمؤشري العولمة الاقتصادية والسياسية، وقد حظي مؤشر العولمة الاقتصادية بوزن 36% بعد أن كان يحظى بوزن 37% في ماضي السنوات، أما مؤشر العولمة السياسية فهو الذي ارتفع رغم أنه مازال يحظى بأقل الأوزان، حيث كان يحظى بنسبة 24% في ما قبل 2011 ثم أصبح يحظى بنسبة 26%، وهو ما يدل على تزايد أهمية العولمة السياسية بجميع أشكالها.

أما في المؤشرات الفرعية فيمكن ملاحظة أن هناك تساوي فيما بين مؤشري التدفقات الاقتصادية والقيود المفروضة على التدفق إذ يحظى كل منهما بنسبة 50% من مؤشر العولمة الاقتصادية الرئيسي، ويبقى مؤشر تدفق المعلومات يحظى بالنسبة العليا في إطار مؤشرات العولمة الاجتماعية لكن تناقص بدرجة واحدة حيث كان يحظى بـ 36% في 2011، بينما في 2012 حظي بـ 35%، وزاد وزن مؤشر الاتصال الشخصي بدرجة واحدة وأصبح 34%، أما التقارب الثقافي فلم يسجل تغيرا، وبقيت المؤشرات الفرعية للعولمة السياسية تحتفظ بنفس الأوزان.

وبالنسبة للمتغيرات الجزئية فيمكن ملاحظة أن أغلبها جرى فيها تغيير بدرجة أو اثنتين ما بين سنة 2011 و2012، إلا بالنسبة لمتغير التجارة الدولية في الصحف الذي زاد بنسبة أربع درجات ما بين السنتين (من 28 إلى 32%)، ونسبة مستخدمي الانترنت تراجع بثلاث درجات(من 36 إلى 33%) في إطار مؤشر تدفق المعلومات الفرعي.

المطلب الثاني: منهج كيرني لقياس العولمة.

<u>أولا: مؤشرات كيرني.</u>

تعمل مؤسسة كيرني الدولية A.T.Kearney بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية Foreing Policy على إعداد نموذج لقياس مستوى العولمة في عدد كبير من دول العالم، ويختلف

العدد من عام لآخر، وقد وصل إلى 72 دولة في عام 2011، ويضم 85% من سكان العالم،[1] ويشمل هذا النموذج على عدد من المؤشرات تقيس مختلف أبعاد العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتكنلوجية، وينقسم النموذج إلى أربع مؤشرات رئيسية يندرج تحتها اثنا عشر مؤشرا فرعيا، والمؤشرات الرئيسية هي:

1. مؤشر التكامل والاندماج الاقتصادي.
2. مؤشر الاتصالات الشخصية والفردية.
3. التواصل التكنلوجي.
4. التفاعل والانخراط السياسي.

وتسعى هذه العناصر الأربعة إلى الإلمام بأبعاد العولمة، لكن ذلك يتم باختلافات نسبية بين أوزانها، وسنتعرض فيما يلي إلى المقصود بكل مؤشر من خلال استعراض مؤشراته الفرعية.

1. <u>مؤشرات التكامل والاندماج الاقتصادي</u>: تهدف مؤشرات التكامل الاقتصادي إلى قياس حركة السلع والخدمات عبر الحدود القومية من خلال رصد نسب الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية ومدى حريتها بغية إدراك موقع الدولة من الاندماج الاقتصادي العالمي، ولهذا فإن هذا المؤشر يعمل على قياس الجانب الاقتصادي في عولمة الدولة، ويضم هذا المؤشر مؤشرين فرعيين: يتمثل الأول في نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج الإجمالي المحلي، والثاني في نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الإجمالي المحلي.

2. <u>مؤشرات الاتصالات الشخصية والفردية</u>: وتعمل هذه المجموعة على قياس جملة من الأبعاد التي تعبر على تواصل الفرد داخل الدولة مع خارج حدودها، ويندرج تحت هذه المجموعة ثلاث مؤشرات فرعية:

---
[1] http://www.atkearney.com/index.php/Publications/globalization-index.html (22/04/2012).

أ . الاتصال الهاتفي: والذي يقيس نسبة المكالمات الدولية بالدقائق إلى إجمالي عدد السكان، والنتيجة هي متوسط الاتصال الهاتفي الفردي إلى الخارج، وتعطي النسبة تصورا عن مدى تفاعل الفرد مع المؤسسات والمجتمعات والأفراد الذين لا ينتمون إلى نسقه الاجتماعي الخاص بل إلى أنساق متباعدة.

ب . السياحة والرحلات الدولية: والذي يقيس نسبة عدد السكان القادمين والمغادرين إلى العدد الإجمالي للسكان، وحساب حجم نفقات الأفراد على السياحة خارج بلادهم.

ج . مؤشر تحويلات العاملين في الخارج كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وهي تلك الحوالات المالية لمواطني الدولة المشتغلين في بلدان أخرى وفائض الأرباح من الاستثمارات في الخارج.

3. مؤشرات التواصل التكنلوجي: وهذه المجموعة تقيس دور البعد التكنلوجي في ربط الدولة والأفراد بالمجتمع العالمي، وذلك من خلال هذه المؤشرات:[1]

1/ مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت إلى العدد الإجمالي للسكان.

2/ نسبة حاضنات الإنترنت إلى العدد الإجمالي للسكان.

3/ الخوادم الآمنة server إلى العدد الإجمالي للسكان.

4. مؤشرات التفاعل والانخراط السياسي: وتعمل هذه المجموعة على قياس مدى انفتاح الدولة سياسيا مع المجتمع الدولي من خلال المؤشرات التالية:[2]

1/عضوية الدولة في المنظمات الدولية.

2/ المصادقة على المعاهدات الدولية.

---

1 http://www.atkearney.com/index.php/Publications/globalization-index-data-2007.html (22/04/2012).

2 http://www.atkearney.com/index.php/Publications/globalization-index-data-2007.html (22/04/2012).

3/ المساهمة في بعثات حفظ السلام للأمم المتحدة، أي نسبة المبالغ المالية المرصودة لهذه المساهمة إلى إجمالي الناتج المحلي، ونسبة العاملين في هذه البعثات من الدولة إلى العدد الإجمالي من السكان.

4/ التحويلات الحكومية، وهي تلك النسبة من مبالغ المقبوضات والمدفوعات لحوالات الحكومة إلى إجمالي الناتج المحلي.

ثانيا: أوزان مؤشرات منهج كيرني وطرق قياسها

1/ أوزان مؤشرات كيرني:

على غرار منهج كوف kof فإن أوزان مؤشرات كيرني Kearney لا تتساوى فيما بينها، حيث أن هناك اعتبارات لأهمية بعض المؤشرات على الأخرى، والجدول التالي يوضح توزيع النقاط العشر وهو الوزن الكلي للعولمة على المؤشرات الرئيسية والفرعية.

الجدول 2: أوزان مؤشرات العولمة عند كيرني.

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية	وزن المؤشر الفرعي	وزن المؤشر الرئيسي
مؤشرات التكامل الاقتصادي	مؤشر الاستثمارات الأجنبية	3	5
	مؤشر التجارة الخارجية	2	
مؤشرات الارتباط الفردي	مؤشر عدد السياح والمسافرين	1	3
	مؤشر عدد المكالمات الدولية	1	
	مؤشر الحوالات المالية الشخصية	1	
مؤشرات	مؤشر عدد مستخدمي الانتيرنات	3/1	1

الارتباط التكنلوجي	مؤشر عدد شبكات ربط المشتركين	3/1	
	مؤشر عدد مزودي خادمات الانتيرنات	3/1	
مؤشرات الارتباط السياسي	عضوية الدولة في المنظمات الدولية	4/1	1
	مساهمة الدولة في مهمات حفظ السلام	4/1	
	مصادقة الدولة على المعاهدات الدولية	4/1	
	مؤشر الحوالات الحكومية	4/1	

الجدول من إعداد الطالب، البيانات مقتبسة من موقع منهج كيرني A.T.Kearney على الانترنت:

http://www.atkearney.com/index.php/Publications/globalization-index-data-2007.html

يبدو واضحا من خلال هذه الأوزان أن الجانب الاقتصادي للعولمة يحظى بالأهمية القصوى عند منهج كيرني، إذ خصص له 50% من المؤشر الإجمالي، وهو ما يفسر تزايد أهمية الترابط الاقتصادي بين الأقاليم بمختلف الأشكال والآليات، وأصبح ينظر إلى اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي كجانب أهم في عولمتها، غير أن وزن هذا المؤشر الرئيسي المتمثل في التكامل الاقتصادي وزع بطريقة تغلّب أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التجارة الخارجية، إذ تحظى الاستثمارات الأجنبية بنسبة 60% من نسبة المؤشر الرئيسي (5/3)، وهو ما يعادل 30% من المؤشر الكلي للعولمة، وتأتي التجارة الخارجية في المرتبة الثانية بالنسبة لأوزان المؤشرات الفرعية حيث تحظى بنسبة 20% من المؤشر الكلي، أما ثاني مؤشر رئيسي فهو الارتباط الفردي الذي يحظى بنسبة 30% موزعا بالتساوي بين مؤشر السياحة ومؤشر المكالمات الهاتفية والحوالات المالية الشخصية، ويقدر وزن مؤشرات الارتباط التكنلوجي بـ 10%، والجمع بين مؤشرات الارتباط الفردي والتكنلوجي يعطي لنا وزن مؤشر العولمة الاجتماعية 40% من المؤشر الكلي، وهي نسبة

عالية مقارنة بالعولمة السياسية التي لا تحظى إلا بنسبة 10% وهي ما تعبر عنه مؤشرات الارتباط السياسي.

وخلاصة فإن ما يمكن استنتاجه أن اعتبارات الأهمية عند كيرني تقع على الجانب الاقتصادي أوّلا ثم الاجتماعي وأخيرا الجانب السياسي بالنسبة الأقل.

2/طريقة حساب مؤشر كيرني A.T.Kearney/Foreing Policy.

تستخدم مؤسسة كيرني أسلوبا إحصائيا يسمى المعايرة الاجتماعية (Panel normalization) لقياس المؤشر الكلي للعولمة، ويتم ذلك عبر الخطوات التالية:[1]

1. بعد الحصول على البيانات الخاصة عن المؤشرات في كل دولة يتم قياس تلك المؤشرات الفرعية للعولمة في الدولة المعنية.

2. يتم معايرة تلك البيانات الخاصة بكل مؤشر فرعي، ويعني ذلك ترتيب القيم المتحصل عليها في المؤشر الفرعي في كل الدول ثم تحديد أعلى قيمة محققة (القيمة القصوى) وأدنى قيمة محققة (القيمة الدنيا)، بحيث تعطى القيمة القصوى رقم 1 والقيمة الدنيا رقم 0، وبالتالي فإن كل قيم الدول الأخرى تقع بين (0 إلى 1) ككسور عشرية، ويتم حساب المعايرة الجماعية وفق المعادلة التالية:

$$\text{قيمة المعايرة الجماعية للمؤشر الفرعي في الدولة} = \frac{\text{قيمة المؤشر الفرعي للدولة} - \text{القيمة الدنيا في المؤشر}}{\text{القيمة العليا في المؤشر} - \text{القيمة الدنيا في المؤشر}}$$

3. يتم اختيار معامل الثبات scale factor الذي يمثل قيمة المؤشر الفرعي في الدولة في بداية فترة الدراسة (السنة الأساس Base Year)، ويعطى معامل الثبات قيمة 100، ثم يتم ضرب قيم المعايرة الناتجة في إحدى السنوات في معامل الثبات، والناتج يعبر عن قيمة المؤشر الفرعي لتلك

[1] http://www.atkearney.com/index.php/Publications/globalization-index-data-2007.html (22/04/2012).

السنة، وهكذا تكون قيم السنوات اللاحقة معبرة عن الانخفاض أو الارتفاع في المؤشر نسبة إلى قيمة سنة الأساس التي أعطي لها قيمة 100.[1]

4. يتم ضرب القيمة الناتجة للدولة في كل مؤشر بوزنه النسبي.

5. يمثل مؤشر العولمة الكلي لأية دولة في إحدى السنوات جمع قيم كل المؤشرات الفرعية لها في تلك السنة والمحسوبة بالطريقة التي أعلاه، وهو ما يسمح بترتيب الدول وفقا لهذه النتائج.

المطلب الثالث: مقارنة بين المنهجين ونقدهما

1/ مقارنة بين المنهجين Kof و Kearney

إن أول ما ينبغي التنبه إليه بصدد فروقات الأوزان المعبرة عن الاعتبارات النظرية لأهمية بعض جوانب العولمة على الأخرى هو أن منهج كوف أكثر تفصيلا وتجزيئا لظاهرة العولمة في قياسها، فقد قسمها إلى 23 مؤشرا فرعيا يتم تجميع أوزانها للحصول على المؤشر الكلي والمؤشرات الرئيسية، بينما اعتمد منهج كيرني 12 مؤشرا فرعيا، وهو ما ينعكس على توزيع الوزن الإجمالي على المؤشرات بين المنهجين، ويؤدي إلى اتضاح الفوارق في كل مؤشر فرعي بين المنهجين، ويفترض رجحان الكفة إلى أوزان مؤشرات كيرني لأنها أقل عددا.

تصل نسبة الفرق في توزيع المؤشر الكلي على المؤشرات الرئيسية بين المنهجين إلى 32 درجة، حيث حظي المؤشر الاقتصادي في كيرني بنسبة 50% بينما لم يحظ في كوف إلا بنسبة 36%، أما مؤشر العولمة الاجتماعية فكان الفارق بين كيرني وكوف درجتين (40 مقابل 38 بالتوالي)، وازداد الفارق وضوحا في مؤشر العولمة السياسية إذ حظي في كيرني بـ 10، وقدرت كوف وزنه 26% من المؤشر الكلي ليصل الفرق إلى 16 درجة في مؤشر العولمة السياسية.

[1] http://www.atkearney.com/index.php/Publications/globalization-index-data-2007.html (22/04/2012).

وعند تحويل نسب المؤشرات الفرعية إلى قيمتها من المؤشر الكلي تأثرت تلك المؤشرات الفرعية في كوف لكثرة عددها (23) كما بيّنا سابقا، فمثلا يحظى مؤشر التجارة الخارجية بنسبة 20% من المؤشر الكلي في كيرني، أما في كوف فلا يحظى إلا بنسبة 3.78، كما أن ما أعطته كيرني أثقل الأوزان وهو مؤشر الاستثمار الأجنبي 30% لم يحظ إلا بنسبة 5.04 من المؤشر الكلي لكوف، أما بالنسبة لمؤشرات الارتباط الفردي والتكنلوجي أو ما أطلق عليه كوف العولمة الاجتماعية فقد أضاف كوف زيادة على المؤشرات المعتمدة في كيرني مؤشرات التقارب الثقافي، ولو حسبنا نسبة الفارق بين مؤشر الارتباط التكنلوجي إلى المؤشر الكلي في المنهجين فإنها تصل إلى 3.3 درجات، ويصل الفارق في مؤشر الارتباط الفردي حوالي 18%، وتحظى المؤشرات الفرعية لمؤشر الارتباط السياسي في كيرني بـ 2.5 لكل من المؤشرات الأربع بالتساوي أما في كوف فإن نسبتها تدور ما بين 5 إلى 7 % من المؤشر الكلي.

وهذا يعني أن الفارق واسع جدا بين المنهجين كوف وكيرني، وهو ما يؤثر على ترتيب الدول في السلم الدولي في إحدى المؤشرات الفرعية أو الرئيسية وبالتالي في المؤشر الكلي، وحيث أن كيرني اعتبرت المؤشر الاقتصادي هو الأعلى وزنا فإن الدول ذات الترابط الاقتصادي الواسع مع الخارج ستحظى بدرجات عليا في الترتيب الدولي في المؤشر الكلي حتى لو كانت ذات عولمة منخفضة سياسيا، وهذا ما يؤدي إلى اتساع الفارق بين ترتيب الدولة في المؤشر الكلي، وأيضا إلى التأثير على عملية تحديد المؤشر الأكثر عمقا في الدولة قيد القياس، فقد يكون مثلا المؤشر الاقتصادي لدولة ما أكثر عمقا في كيرني، والمؤشر السياسي لنفس الدولة أكثر عمقا في منهج كوف.

2/منظور نقدي للمنهجين:

على الرغم من محاولة المنهجين كوف وكيرني الإحاطة بكل جوانب العولمة في قياسها ومحاولة توسيع دائرة القياس دوليا، إلا أنهما يواجهان بعدة انتقادات يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1ـ اعتبار البعد الاقتصادي هو الوجه الأهم في عملية الترابط والتكامل والاعتماد المتبادل بين الدول، وهو ما تدل عليه أوزان مؤشر العولمة الاقتصادية في المنهجين، حيث خصته كيرني بـ 50% من المؤشر الإجمالي، وكوف بنسبة 36%، على أنه في كوف لا يمثل الأثقل بين الأوزان لكن إضافة مؤشر التجارة في الكتب ومؤشر التحويلات الخارجية إليه باعتبارهما ذو جانب اقتصادي يعطي لهذا الأخير أهمية أكبر،[1] ويمكن اعتبار هذا النقد امتدادا للجدل الفكري القائم بين نظريات العلاقات الدولية، وحيث أن إقرار الليبرالية إيديولوجية للعولمة فإن النقد في طبيعته لا يختلف عما تواجه به الليبرالية من انتقادات في اعتمادها على أولوية الجانب الاقتصادي من خلال الدعوة إلى حرية السوق وتوسيع المصالح الاقتصادية المشتركة، بما يعطي صورة لنظام اقتصادي عالمي متشابك يعمل على دمج الأبعاد الأخرى في مجتمع العولمة.

2ـ أن حساب بعض المؤشرات نسبة إلى عدد السكان (كمؤشر عدد السياح والمكالمات الدولية ومؤشرات الارتباط التكنولوجي عند كيرني، ونسبة الرسائل الدولية ونسبة السكان الأجانب عند كوف) يجعل الدولة ذات العدد السكاني الكبير تحظى بمراتب دنيا في المؤشر الفرعي ويؤثر ذلك على المؤشر الكلي.

3ـ أن الاعتماد المفرط على الجانب التكنولوجي جعل الدول النامية تحظى بأدنى المراتب، ذلك أن هذه الدول تفتقد إلى الوسائل التكنولوجية بشكل مجحف، فقد أعطته كوف ما نسبته 26% إذا

---

[1] بريجنسكي، زبيغنيو، أمريكا الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة الأيوبي، عمر، دار النشر العربي، بيروت، 2004، ص 195- 196.

حسبنا مؤشري الاتصال الشخصي وتدفق المعلومات إلى المؤشر الكلي، وحظي في كيرني بنسبة 30% إذا أضفنا إلى مؤشرات الارتباط التكنولوجي مؤشر المكالمات الدولية والحوالات المالية.[1]

4- أن المنهجين لم يوليا الاعتبار في حساب الترابط بين الدولة والدول الأخرى للتمييز بين نزعة العولمة ونزعة الإقليمية Regionalism، حيث أن الروابط مع الدول المجاورة كثيرا ما تعبر عن نزعة إقليمية قد تكون القومية أو اللغة أو الدين أو الإيديولوجية دافعا لها، أما الروابط مع دول متباعدة جغرافيا قد يعطي مؤشرا أقوى لنزعة العولمة،[2] فهل يمكن أن تعبر صورة التبادل بين العرب مثلا أكثر عن نزعة العولمة أم تبادلهم مع أوروبا وأمريكا؟.

المبحث الرابع: مؤشرات العولمة في دول العينة.

المطلب الأول: الدول عالية العولمة.

أول ما ينبغي الإشارة إليه أننا نعتمد منهج كوف KOF في قياسنا للعولمة، والذي يعتبر أكثر تعميقا لظاهرة العولمة من خلال مؤشراته الرئيسية والفرعية التي تم شرحها سابقا، والتصنيف المعتمد عند كوف هو تحديد مكانة الدولة بين ثلاث مستويات، دول عالية العولمة تحقق نقاطا تفوق 80 من المجموع الكلي 100 نقطة، ودول متوسطة العولمة تحقق من 60 إلى 79 نقطة، ودول منخفضة العولمة وهي التي لا تحقق أكثر من 59 نقطة، وهذه الخاصية تخص المؤشر الكلي للعولمة والمؤشرات الرئيسية: المؤشر الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي.

---

[1] Amit K. Bhandari, Almas Heshmati, Measurement of Globalization and Its Variations Among Countries, Regions and Over Time, http://ftp.iza.org/dp1578.pdf (05/05/2012).

[2] عبد الحي، وليد، انعكاسات العولمة على الوطن العربي، مرجع سابق، ص 18.

وحسب المؤشر الكلي للعولمة لسنة 2012 فإن هناك 25 دولة ضمن العالية العولمة، وإذا استثنينا دول سنغافورة وكندا وأستراليا فإن كل البقية دول أوروبية، وأغلبها دول أعضاء في منظمة التعاون والتنمية[1]، هذا يعني الغياب التام لدول أفريقيا وأغلب دول آسيا وأمريكا في المؤشر الكلي.

الجدول 3: مؤشرات العولمة في الدول عالية العولمة خلال الفترة 2000 ـ 2012

	المؤشر الكلي	المؤشر الاقتصادي	المؤشر الاجتماعي	المؤشر السياسي
السويد	88.70	88.98	83.18	96.24
أيرلندا	87.33	94.14	79.71	88.78
سنغافورة	86.86	95.72	90.11	69.85
كندا	86.73	78.58	89.47	94.26
المملكة المتحدة	85.39	79.01	86.24	92.96
هنغاريا	84.92	86.90	78.47	91.51
فرنسا	84.10	74.09	84.48	97.53
النرويج	82.53	77.48	81.82	90.75
ألمانيا	82.42	75.79	82.64	91.28
سلوفاكيا	80.46	80.22	79.19	82.30

الجدول من إعداد الطالب، بناءا على بيانات موقع كوف على الانترنت:

http://globalization.kof.ethz.ch/query/showData (20/11/2012)

تتكون العينة المختارة من 8 دول أوروبية إضافة إلى سنغافورة وكندا، والجدول 3 يظهر المتوسط الحسابي لكل من المؤشرات الكلي والرئيسية من سنة 2000 إلى 2012.

تحتل السويد المرتبة الأولى بين دول المجموعة في المؤشر الكلي حيث بلغ نسبة 88.70، وتمثل العولمة السياسية المؤشر الأكثر حدّة فيها بمعدل 96.24، ويبين مدى انخراط السويد في

[1] http://globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/rankings_2012.pdf (20/11/2012)

المعاهدات الدولية والتمثيل الدبلوماسي الواسع، أما في مؤشر العولمة الاقتصادية فنلاحظ أنها تحتل المرتبة الثالثة في المجموعة بعد سنغافورة وأيرلندا، أما في المؤشرات الفرعية للسويد فقد كان أكبرها مؤشر الاتصال الشخصي بنسبة 91.09 في 2009.[1]

أما أيرلندا التي تحتل المرتبة الثانية في المؤشر الكلي وفي الاقتصادي أيضا، فقد مثل الجانب الاقتصادي أهم أبعاد العولمة فيها بمتوسط بلغت نسبته 94.14، أما الجانب الاجتماعي الذي يعد من أقل المتوسطات بين المجموعة فقد بلغ 79.71.

ورغم أن سنغافورة تحتل آخر مرتبة في مؤشرات العولمة السياسية إلا أنها من جانب آخر تحتل الأولى بين المجموعة في المؤشر الاقتصادي والاجتماعي أيضا، حيث كانت في أغلب السنوات تتصدر القائمة عالميا في المؤشر الاقتصادي بنسبة 97.39% في سنة 2010 مثلا، وهو ما تدل عليه مؤشرات التدفقات الفعلية و القيود على التدفقات التي بلغت نسبها 98 و 96 بالتوالي عام 2009.

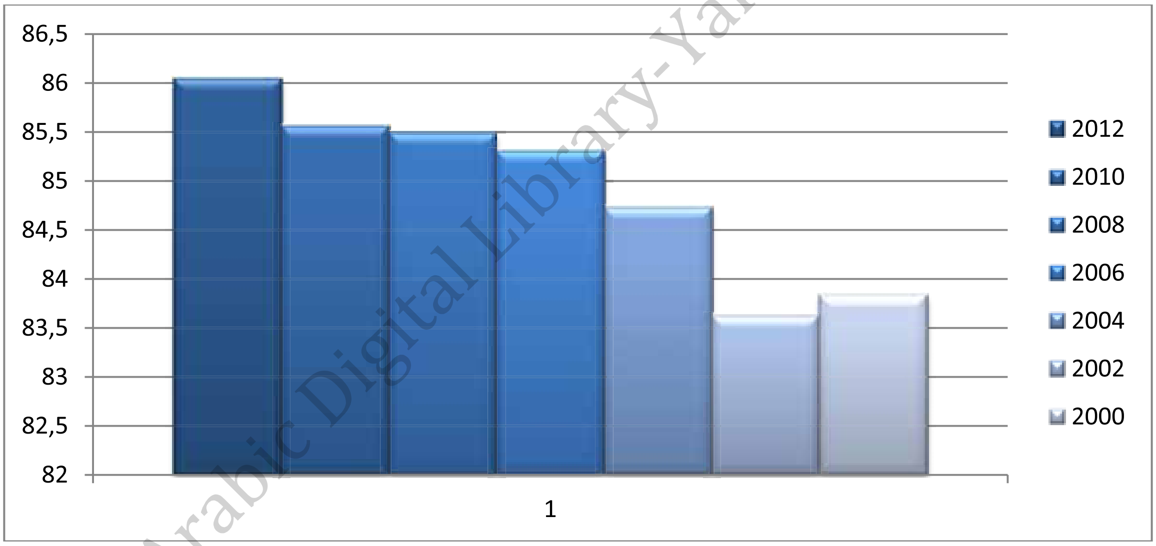
ومن جهتها تمثل فرنسا النسبة الأعلى في المؤشر السياسي الذي بلغ متوسطه 97.53، ولسنوات متتالية كانت تحتل المراتب الأولى في هذا المؤشر، حيث وصل إلى 98.44 سنة 2010، وإلى 98.21 في 2012، ومن جهة أخرى يبدو أن فرنسا مازالت تعيش حيرة في الخيار بين نزعتين: الانفتاح الاقتصادي أم الحمائية، وهو ما تدل عليه مؤشرات العولمة الاقتصادية التي بقيت متذبذبة طول فترة الدراسة بين 71 نقطة إلى 78 كأقصى نقطة بلغتها في 2010، لكنها عادت إلى 72 نقطة في 2012، رغم أن الزيادة تبدو واضحة في جانبها السياسي.

أما كندا التي تحتل المرتبة الرابعة بين دول المجموعة في المؤشر الكلي فيمكن ملاحظة انخراطها الاجتماعي والسياسي بشكل بارز في مجتمع العولمة، فقد بلغ المؤشر الاجتماعي نسبة

[1] http://globalization.kof.ethz.ch/query/showData (20/11/2012)

89.49 سنة 2010 وهي من أعلى النسب في العالم، ولم تنزل نسبتها عن 94 في المؤشر السياسي طول الفترة، ولا تبتعد المملكة المتحدة عن نفس الملاحظة، فقد شكل المؤشر السياسي والمؤشر الاجتماعي أبرز جانبين لها على أنها تعرف استقرارا في المؤشر الكلي الذي بقي محصورا بين 85 إلى 87 نقطة، وتذبذبا في المؤشر الاقتصادي الذي لم يزد عن 79 نقطة إلا مرة واحدة سنة 2000 لما بلغ 81 نقطة.

الشكل 1: أعمدة بيانية للمؤشر الكلي لدول المجموعة عالية العولمة خلال الفترة 2000 – 2012.



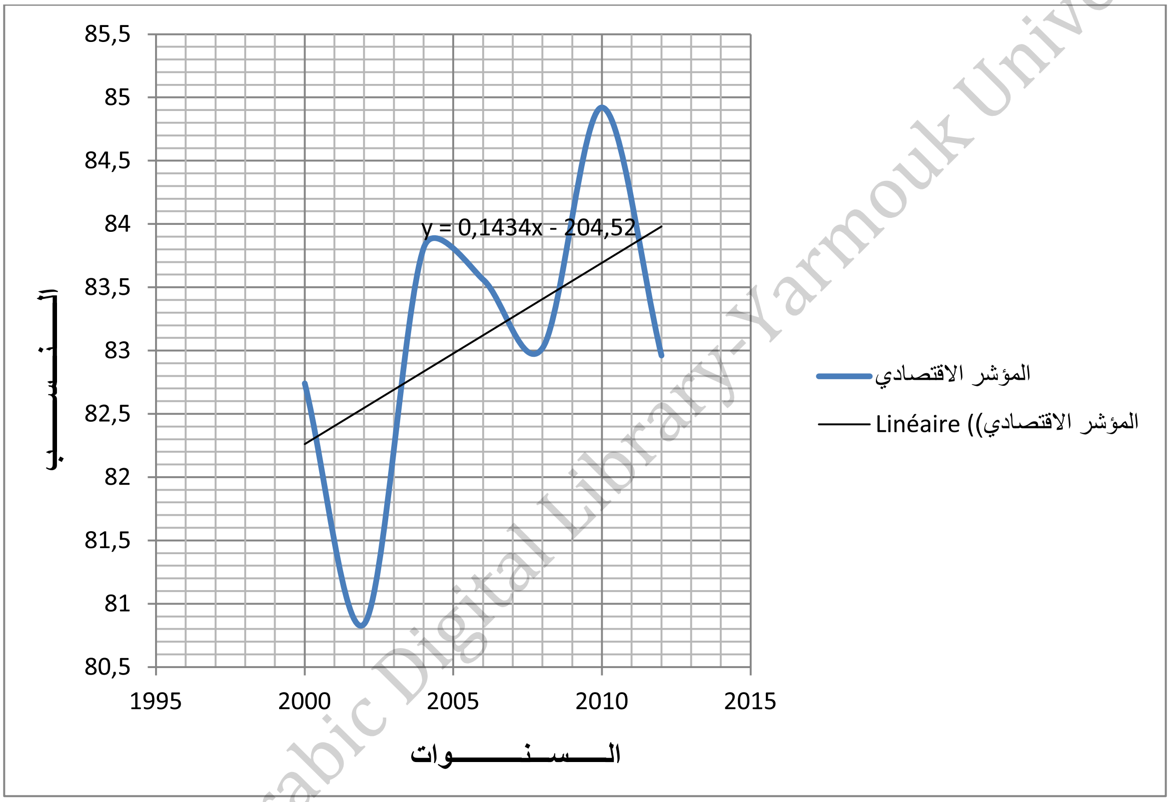
الرسم من إعداد الطالب بناء على بيانات موقع كوف على الانترنت:

http://globalization.kof.ethz.ch/query/showData (20/12/2012).

وإذا أردنا الحديث عن الاتجاه العام لمؤشر العولمة الكلي لدول المجموعة مجتمعة، فالشكل 1 يوضح تزايد ظاهرة العولمة فيها بنسبة 0.20 نقطة كل سنة، ورغم أن الفترة شهدت تراجع المؤشر سنة 2002، إلا أن الزيادة كانت هي الأوضح خاصة سنتي 2004 و2006، لتبلغ أوجها سنة 2012 بنسبة 86.

والملاحظ أن أغلب الدول كانت تعرف تذبذبا يميل إلى التقدم بشكل بطيء في المؤشر الكلي، ففيما عدا دول هنغاريا وسلوفاكيا التي كانت تعرف تزايدا مستمرا، فإن البقي لا يتضح فيها التقدم إلا بشيء يسير.

الشكل 2: رسم بياني للمؤشر الاقتصادي لمجموعة الدول عالية العولمة 2000 ـ 2012.



الرسم من إعداد الطالب بناء على بيانات موقع كوف على الانترنيت:

http://globalization.kof.ethz.ch/query/showData (20/11/2012).

ورغم أن المؤشر الاقتصادي ـ كما يوضح الشكل 2 ـ شهد قفزات تعقبها تراجعات، إلا أن الاتجاه العام يوضح أن تقدم الظاهرة كان إيجابيا بنسبة 0.14 نقطة كل سنة، وشكلت سنة 2010 نقطة الذروة التي بلغها المؤشر الاقتصادي للمجموعة (84.92).

ونظرا لتشابك الموضوع وتعدد أبعاده، تم الاستعانة بجملة من المؤشرات التي يمكن أن تؤثر في عولمة الدولة أو أن تتأثر بها، وهي كما يلي:

1 ـ تشير إحصائيات البنك الدولي لسنة 2011 أن 6 من دول المجموعة تقع بين المرتبة الرابعة و 24 في الترتيب التنازلي للدول الأعلى دخلا (GDP)، وهذا حسب الأسعار الجارية للدولار، وتتصدر القائمة دولة ألمانيا بناتج يزيد عن 3.5 تريليون دولار، أما آخر دولة من دول المجموعة فهي سلوفاكيا بناتج يصل إلى 95 مليار دولار[1].

2 ـ تقع دول المجموعة بين المرتبة 6 و 63 تنازليا في حجم معدل الدخل الفردي (Per capita income) لسنة 2011 بين 228 دولة وإقليما، حيث وصل إلى 59700 دولار في سنغافورة كأعلى نسبة لهذه الدول، وإلى 19600 دولار في هنغاريا كأدنى نسبة بينها، على أن الدول الثمان الأولى للمجموعة تقع كلها قبل المرتبة 35.[2]

3 ـ في الجانب السياسي تشير إحصاءات مؤسسة الإكونوميست (Economist Intelligence Unit) إلى أن 9 دول من بين دول المجموعة تقع بين الدول ذات الديمقراطية الكاملة أو شبه الكاملة، أي أنها تحصلت على أكثر من 7 نقاط على 10 في مؤشر الديمقراطية لسنة 2010[3].

4 ـ عند العودة إلى مؤشر الفساد السياسي (Corruption Perceptions Index) وجدنا أن 8 دول من المجموعة تقع ضمن المرتبة 4 و 25 في الترتيب الدولي للدول الأقل فسادا لسنة 2011 والذي يشمل 182 دولة، وقد تحصلت على أكثر من 7 نقاط على 10[4].

5 ـ جغرافيا يمكن ملاحظة أن كل دول المجموعة ـ باستثناء كندا ـ لا تزيد مساحتها عن نصف المليون كلم مربع[1]، أما من حيث الكثافة السكانية فإن 7 دول منها لا تزيد عن 110 نسمة في الكلم المربع الواحد[2]، ذلك يعني أن أغلبها يقع بين الدول المتوسطة والقليلة الكثافة.

---

1 http://databank.worldbank.org/databank/download/GDP.pdf (20/11/2012).

2 https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2004.html (20/11/2012).

3 A report from the Economist Intelligence Unit, on website http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf (20/11/2012).

4 http://www.transparency.org/cpi2011/results/ (20/11/2012)

=

المطلب الثاني: الدول متوسطة العولمة.

في سلم العولمة لسنة 2012 تحتل 44 دولة مركز الدول المتوسطة، وأغلبها دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا الباسفيكية إضافة إلى روسيا وبعض الدول العربية، ولم تحظ بالتواجد فيها من إفريقيا إلا دولتان هما جنوب إفريقيا والمغرب.

والملاحظ بشأن الولايات المتحدة واليونان وبولندا أن فروق الأوزان بين منهجي كوف وكيرني لعبت دورها في اختلاف تصنيفها، حيث تقع ضمن العالية في كيرني وضمن المتوسطة في كوف.

الجدول 4: مؤشرات العولمة في الدول متوسطة العولمة خلال الفترة 2000 ـ 2012.

	المؤشر الكلي	المؤشر الاقتصادي	المؤشر الاجتماعي	المؤشر السياسي
اليونان	79.59	74.72	75.98	91.18
بولندا	77.96	70.67	75.89	93.90
الولايات المتحدة	76.57	64.67	76.61	93.91
كرواتيا	72.32	69.34	69.55	80.48
الأردن	69.35	67.37	60.69	85.61
تركيا	65.81	59.13	54.46	91.51
جنوب إفريقيا	64.00	67.67	45.00	84.36
كوستاريكا	62.52	67.86	59.47	59.40
تايلاند	61.77	65.81	45.11	80.06
بيرو	61.13	65.54	40.98	83.95

الجدول من إعداد الطالب، بناءا على بيانات موقع كوف على الانترنيت:

http://globalization.kof.ethz.ch/query/showData (20/11/2012).

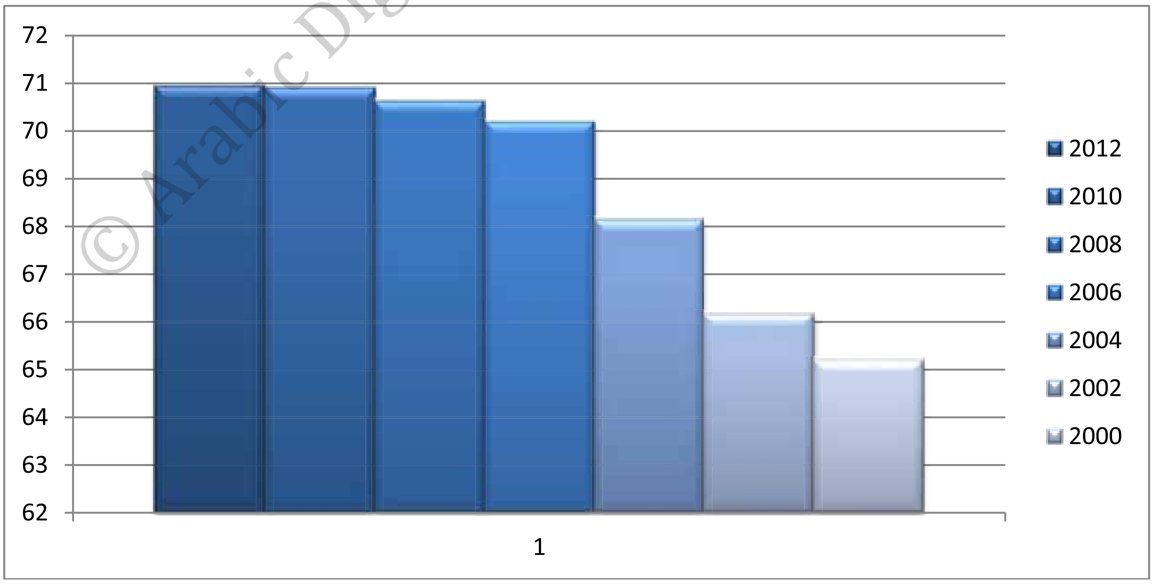
---

[1] = http://ar.wikipedia.org/wiki/ (20/11/2012)
[2] = http://ar.wikipedia.org/wiki/(20/11/2012)

تتصدر اليونان المجموعة في المؤشر الكلي بمعدل 79.59، ويمثل الجانب السياسي أعمق أبعاد العولمة فيها، ورغم أن الولايات المتحدة تحتكر المرتبة الأولى بين المجموعة في المؤشرين الاجتماعي (76 نقطة) والسياسي (93 نقطة)، إلا أنها كانت تعرف تذبذبا في الجانب الاقتصادي الذي إذا ما تم مقارنته بالمجموعة الأوروبية فما يزال في مستويات أدنى، حيث أنه بقي يدور بين 60 نقطة و 66 إلا في سنة 2010 إذ صعد إلى 69 ثم عاد إلى 60 نقطة في 2012.

ومن جهتها تشكل الأردن أعلى المستويات بين الدول العربية خاصة في المؤشر الكلي، حيث وصل في 2009 إلى 71.74، ويشكل المؤشر السياسي أبرز جوانب العولمة المحققة لها على غرار أغلب الدول العربية، لكن الملفت للنظر أن وتيرتي الجانب الاجتماعي والاقتصادي تعرفان تقدما مستمرا عكس تلك الدول العربية، حيث وصل المؤشر الاقتصادي إلى 72.09 في 2010، والاجتماعي إلى 64 نقطة في 2012، وهما نقطتان متقدمتان مقارنة بالدول العربية.

الشكل 3: أعمدة بيانية للمؤشر الكلي للمجموعة متوسطة العولمة خلال الفترة 2000 -2012.

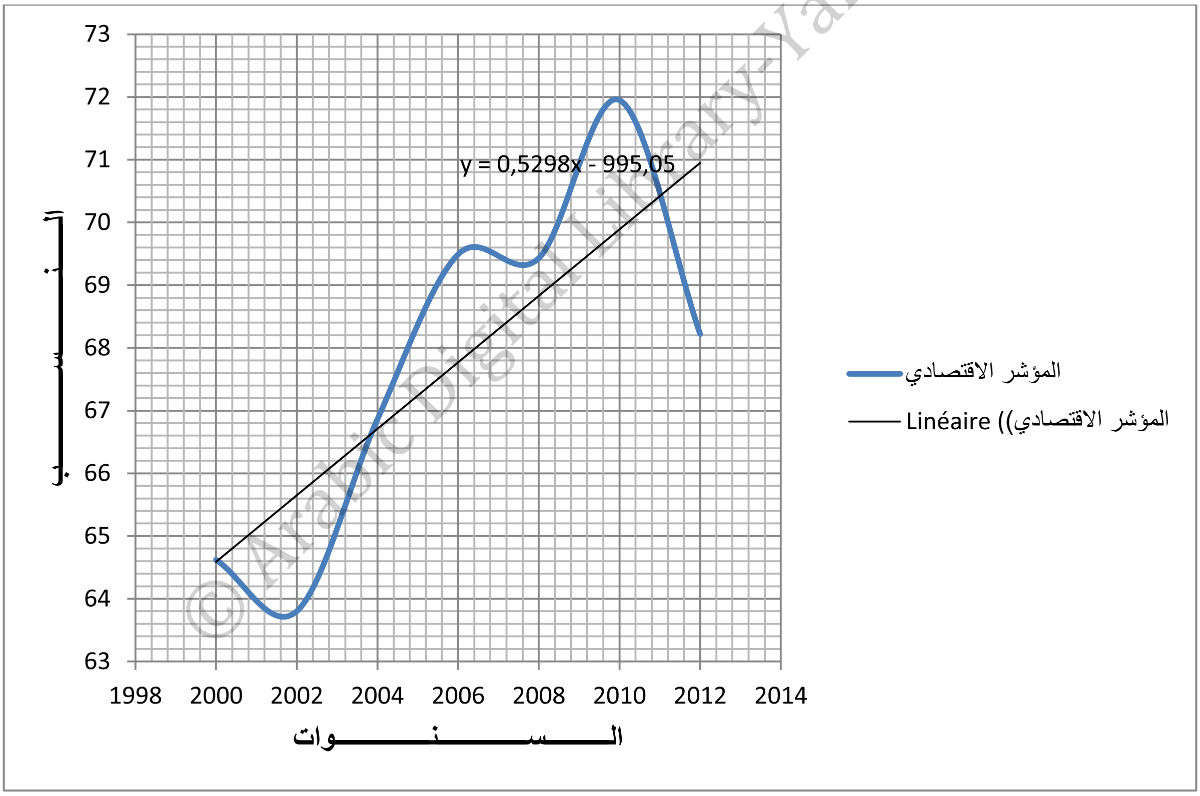


الرسم من إعداد الطالب بناء على بيانات موقع كوف على الانترنيت:

http://globalization.kof.ethz.ch/query/showData (22/11/2012).

أما الملاحظة عن اتجاه المؤشرات لدول المجموعة مجتمعة فالشكل 3 يوضح تقدما مستمرا للمؤشر الكلي، إذ لم يتراجع طول الفترة، أما الجانب الاقتصادي فبالرغم من التذبذب الواضح له ـ كما يوضح الشكل 4 ـ إلا أن اتجاهه العام يعرف تقدما إيجابيا بنسبة 0.5 نقطة كل سنة، وفيما عدا دولة كوستاريكا فإن المؤشر السياسي يمثل البعد الأعمق في كل دول المجموعة، ويبقى أغلبها يسجل مستويات منخفضة في الجانب الاجتماعي ولم تصل فيه أية منها إلى المستوى الأعلى (أي 80 نقطة).

الشكل 4: رسم بياني للمؤشر الاقتصادي لمجموعة الدول متوسطة العولمة 2000 ـ 2012.



الرسم من إعداد الطالب بناء على بيانات موقع كوف على الانترنيت:

http://globalization.kof.ethz.ch/query/showData (23/11/2012).

وعند العودة إلى بعض الجوانب السياسية والاقتصادية والجغرافية التي تتميز بها دول المجموعة وجدنا ما يلي:

1 ـ أنها تتنوع من حيث المساحة، حيث تفوق مساحة الولايات المتحدة 9 ملايين كلم مربع، وتزيد مساحة كل من بيرو وجنوب إفريقيا عن المليون كلم، أما البقية فبين 700 ألف إلى 50 ألف كلم مربع[1]، أم من حيث الكثافة السكانية ففي أغلبها لا تصل إلى 90 نسمة في الكلم المربع، وأعلى نسبة هي لتايلاند 125، وأقلها هي لبيرو 22 نسمة في الكلم مربع[2].

2 ـ أن 6 دول من المجموعة تقع ضمن 35 دولة الأعلى دخلا (GDP) في 2011 حسب بيانات البنك الدولي، وتتصدر القائمة الولايات المتحدة وتقع تركيا وبولندا في المرتبتين 18 و22 عالميا بالتوالي[3]، أما فيما يخص الدخل الفردي فهي تتنوع بين عدة مستويات، إذ تمثل الولايات المتحدة أعلى دخلا بينها 48300 دولار في 2011، ويمثل دخل 5900 دولار أدنى دخل بينها والمحقق في الأردن.[4]

3 ـ في الجانب السياسي، رغم كون المؤشر السياسي للعولمة هو الأعمق في أغلب دول المجموعة، إلا أنها لا تحصل على أكثر من 4 نقاط على 10 في مؤشر الشفافية لسنة 2011 باستثناء الولايات المتحدة وبولندا[5]، أي أن أغلبها يعاني من الفساد، أما في مؤشر الديمقراطية فثمان دول منها تحصل على أكثر من 6 نقاط ما يعني أنها تعيش ديمقراطية كاملة Full democracies أو معيبة Flawed democracies [6].

---

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki/ (22/11/2012)
[2] http://ar.wikipedia.org/wiki/ (22/11/2012)
[3] http://databank.worldbank.org/databank/download/GDP.pdf (22/11/2012)
[4] ttps://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2004rank.html (22/11/2012).
[5] http://www.transparency.org/cpi2011/results/ (22/11/2012)
[6] http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf (20/11/2012)

المطلب الثالث: الدول منخفضة العولمة.

تشكل الدول المنخفضة العولمة في سلم كوف 2012 ما يعادل 63% من دول العالم، أي ما يقارب 120 دولة، وأغلبها من قارة إفريقيا وجنوب أمريكا وغرب آسيا بما يسمى بدول الجنوب، ويمثل الجدول التالي عينة عنها، ويقدم معدل المؤشرات لهذه العينة.

الجدول 5: مؤشرات العولمة للدول منخفضة العولمة خلال الفترة 2000 ـ 2012.

	المؤشر الكلي	المؤشر الاقتصادي	المؤشر الاجتماعي	المؤشر السياسي
البرازيل	58.76	55.32	39.36	91.47
الصين	58.38	51.82	47.12	83.44
مصر	57.47	47.20	43.37	92.12
فنزويلا	55.92	54.03	48.57	72.76
نيجيريا	55.13	57.16	22.57	89.81
ألبانيا	50.87	50.48	38.40	69.32
الهند	49.33	40.69	29.74	90.57
إثيوبيا	36.90	31.23	15.75	71.75
تنزانيا	36.45	38.27	20.28	57.17
أوزباكستان	34.12	غ ـ م	28.01	43.22

الجدول من إعداد الطالب، بناءا على بيانات موقع كوف على الانترنيت:

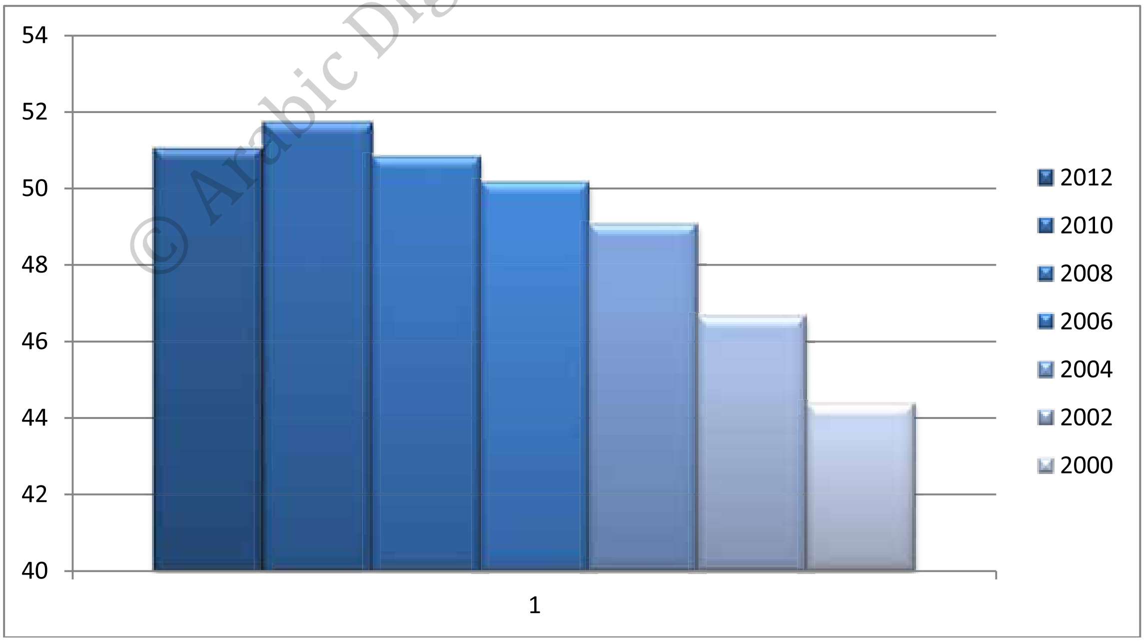
http://globalization.kof.ethz.ch/query/showData (20/11/2012).

تتصدر المجموعة دولتا البرازيل والصين بفارق بسيط بينهما في المؤشر الكلي، ورغم أن البرازيل مثلت ثاني أعلى نسبة في المؤشر السياسي إلا أنها من جهة أخرى كانت ضعيفة في المؤشر الاجتماعي الذي بلغ 39 نقطة، على أن أعلى نسبة بين دول المجموعة في هذا المؤشر لم

تتعد 48 نقطة، أي أنه لم تصل أية دولة منها إلى مصاف الدول المتوسطة أو العالية في المؤشرين الاجتماعي والاقتصادي.

ومن جهة أخرى فقد مثل الجانب السياسي لكل دول المجموعة أعمق الأبعاد فيها، والفارق أن جل الدول التي كان فيها المؤشرين الاجتماعي والاقتصادي متدنيين كانت متقدمة في الجانب السياسي في الوقت نفسه، فمثلا الهند التي لم تحقق إلا 30 نقطة في المؤشر الاجتماعي و41 في الاقتصادي وصل فيها السياسي إلى 90 نقطة، وهي نفس الملاحظة على حالات إثيوبيا وتنزانيا وألبانيا ومصر ونيجيريا، وبالمقابل شكل الجانب الاجتماعي لكل دول المجموعة أقل الأبعاد حدة، وهو ما يعني أن مستويات التقارب الثقافي والاتصال الشخصي وتدفق المعلومات لا تزال تعرف تخلفا في دول المجموعة، فلو أخذنا سنة 2009 فلم تصل فيها أية منها في مؤشر التقارب الثقافي إلى أكثر من 40% من وزنه ضمن مؤشرات العولمة الاجتماعية[1].

الشكل 5: أعمدة بيانية للمؤشر الكلي للمجموعة منخفضة العولمة خلال الفترة 2000 ـ2012.



الرسم البياني من إعداد الطالب بناءا على موقع كوف في الانترنيت:

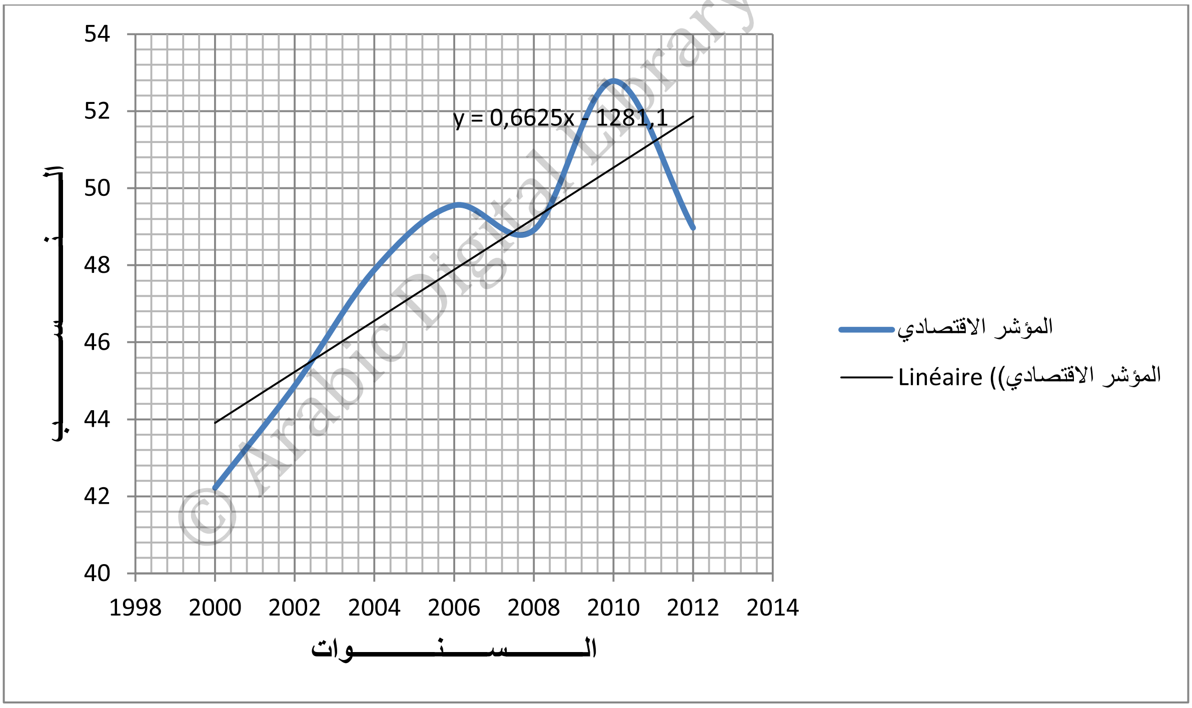
http://globalization.kof.ethz.ch/query/showData (23/11/2012).

[1] http://globalization.kof.ethz.ch/query/showData(23/11/2013)

يوضح الشكل 5 الاتجاه العام للمؤشر الكلي لدول المجموعة مجتمعة، ويبدو مسار الزيادة واضحا بشكل مستمر لم يشهد ترجعا إلا في 2012 بنسبة ضئيلة، وقد شكلت نسبة 51.81 المحققة في 2010 نقطة الأوج التي بلغتها المجموعة.

ويشير الشكل 6 إلى اتجاه المؤشر الاقتصادي، والذي رغم انخفاضه المفاجئ سنتي 2008 و2012 إلا أنه ما يزال في تقدم مستمر بنسبة 0.49 نقطة كل سنة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الرسم يخص الدول التسع عدا أوزباكستان، حيث لا تتوفر عليها معلومات في الجانب الاقتصادي.

الشكل 6: رسم بياني للمؤشر الاقتصادي لمجموعة الدول منخفضة العولمة 2000 ـ 2012.



الرسم من إعداد الطالب بناء على بيانات موقع كوف على الانترنيت:

http://globalization.kof.ethz.ch/query/showData (22/11/2012).

وتسمح لنا بعض الملاحظات التالية بالربط بين عولمة دول المجموعة وبعض الجوانب الاقتصادية والسياسية المؤثرة فيها:

1ـ من حيث المساحة فإن 8 دول منها تقع قبل المرتبة 33 في سلم الدول الأكبر مساحة [1]، أما من حيث الكثافة السكانية فهي متنوعة ما بين القليلة والمتوسطة باستثناء الهند التي تصل فيها إلى 336 نسمة في الكلم^2 الواحد[2].

2 ـ وحسب إحصاءات البنك الدولي لسنة 2011، فإن هذه الدول متنوعة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، فالصين تقع في المرتبة الثانية عالميا بحجم يفوق 7 تريليون دولار، والبرازيل في المرتبة السادسة 2.470 تريليون، أما الهند ففي المرتبة 10 بما يقرب من 2 تريليون دولار، وتقع مصر وفنزويلا ونيجيريا ضمن الدول متوسطة الدخل بما يزيد عن 200 مليار دولار[3]، وما يمكن ملاحظته إزاء الدخل الفردي أن أغلبها ذو مستوى ضعيف أو متوسط أدنى، يدور بين 6000 إلى 1000 دولار.[4]

3 ـ تعاني هذه الدول من معضلة الفساد السياسي حيث لم تتحصل أية منها على أكثر من 3.8 نقاط في سلم الشفافية، ويقع أغلبها في مراتب متأخرة في الترتيب التنازلي للدول الأقل فسادا، وبالمقابل فإن النمط الديمقراطي في هذه الدول باستثناء الهند والبرازيل ما زال يعاني من ممارسات معيقة، وهو ما يدل عليه مؤشر الديمقراطية لسنة 2010، حيث لم تتحصل أغلبية المجموعة على أكثر من 5 نقاط[5]، أي أنها نظم سلطوية Authoritarian regimes أو مختلطة Hybrid regimes.

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki/ (25/11/2012)
[2] http://ar.wikipedia.org/wiki/ (25/11/2012)
[3] http://databank.worldbank.org/databank/download/GDP.pdf(26/11/2012)
[4] https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2004rank.htm (26/11/2012).
[5] http://graphics.eiu.com/pdf/democracy_index_2010_web.pdf (26/11/2012)

الفصل الثاني:عدالة توزيع الدخل.

مـقــدمــة:

يزداد الاهتمام بموضوع عدالة توزيع الدخل باشتداد أزمات الفقر والمجاعة وأمراض سوء التغذية في عالم اليوم الذي طغت عليه المفارقات، ففيه تجتمع المظاهر المتعارضة بين شخص بسيط يصرف جهده ووقته مقابل لقمة قد لا تسد رمقه، وبين غني تتضاعف الثروات في خزينته وفي حساباته وتتراكم الأموال لديه بفعل فرص الاستثمار والاحتكار والتكنولوجيا التي لا تتوفر إلا لثلة قليلة من أمثاله، وبينما تقبع تحت وطأة الفقر شعوب وأمم من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فمعدلات السمنة والأمراض الناجمة عن الإفراط في الأكل تكاد تهلك بشرائح واسعة من شعوب العالم المتقدم وأبناء البورجوازيين وكبار الرأسماليين في الدول الفقيرة بالسواء، بل إن الحديث عن خطوط الفقر يجلب النظر إلى هؤلاء البطالين والمحرومين حتى في الدول الغنية، فأين يكمن الإشكال؟.

نستعرض في هذا الفصل بشكل مفصل الجانب المفاهيمي للدخل القومي وكيفيات توزيعه وطرق قياس عدالة توزيع الدخل في المبحث الأول، ويساهم المبحث الثاني في اختبار جزئي لفرضية الدراسة، وذلك بقياس عدالة التوزيع في دول العينة مقسمة إلى مجموعاتها الثلاث عالية ومتوسطة ومنخفضة العولمة، تمهيدا للربط بين متغيري الدراسة العولمة وعدالة التوزيع في الفصل الثالث الذي سيحسم العلاقة بينهما إحصائيا.

المبحث الأول: الدخل القومي

المطلب الأول: مفهوم الدخل القومي:

1ـ تعريف الدخل القومي:

يشير مفهوم الدخل القومي إلى كافة المكتسبات أو العوائد التي يتم توزيعها في الاقتصاد مقابل المساهمة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، والتي عادة ما تكون سنة. وهذا يعني وجود إطار كيفي وزمني للدخول، فهذا التعريف يستثني كل الدخول التي لا تتحقق مقابل المساهمة في العملية الإنتاجية، أو الدخول التي لا تتحقق في الفترة الزمنية المحددة.

يزداد وضوح مفهوم الدخل بتحليل دورة النشاطات الاقتصادية أو ما يسمى بدورة الدخل، إذ تمثل عملية الإنتاج العملية الأساسية في هذه الدورة، حيث يتولى قطاع الأعمال مهمة إنتاج السلع والخدمات من خلال استخدام عناصر الإنتاج ممثلة في العمل ورأس المال والأرض والتنظيم، ودفع مقابل خدمات هذه العناصر، فيتم دفع الأجور مقابل خدمات العمل، وتدفع الفائدة مقابل استخدام رأس المال، أما الأرض فيدفع مقابل استخدامها الريع، ويدفع الربح مقابل خدمات التنظيم، وتتم دورة النشاط الاقتصادي بشراء السلع والخدمات من قبل عناصر الإنتاج التي تحصلت على الدخول مقابل مساهمتها في إنتاج السلع والخدمات.[1]

2ـ الفرق بين الدخل القومي والناتج القومي والإنفاق القومي:

من خلال الدورة الاقتصادية يمكن اكتشاف ثلاث تدفقات تشكل مفاهيم متقاربة من مفهوم الدخل القومي، يتجه أولى هذه التدفقات من قطاع الإنتاج إلى القطاع الاستهلاكي ـ المصطلح عليه بالقطاع العائلي ـ مقابل استخدام قطاع الإنتاج للعناصر الإنتاجية، وهذا التدفق يطلق عليه

---

[1] الطاهر، أسمهان، وأبو مغلي، عامر، وشقر، عامر، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمّان، 2005، ص 18.

الدخل القومي، أما التدفق الثاني فيتمثل في مخرجات العملية الإنتاجية وهي تلك السلع والخدمات المنتجة التي يعبر عنها بالناتج القومي، أما التدفق الثالث فيتمثل في إنفاق الدخول على شراء السلع والخدمات وهو ما يطلق عليه الإنفاق القومي،[1] والملاحظ أن أي شكل من أشكال التدفقات السابقة يعد شرطا ضروريا لاستمرارية النشاط الاقتصادي، فإنتاج السلع والخدمات لا يستمر إلا بشراء خدمات عناصر الإنتاج ودفع مقابل لخدماتها، على أن شراء السلع والخدمات يشترط أساسا وجود دخول عائدة من المساهمة في الإنتاج، وإنفاق تلك الدخول يعد شرطا لازما لإتمام العملية الإنتاجية، هذا يعني أن المفاهيم الثلاث الدخل القومي والناتج القومي والإنفاق القومي حتى وإن اختلفت في مدلولاتها وتعريفاتها فإنها تتساوى في قيمها المادية إذا اعتبرنا وجود مساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي في اقتصاد مغلق لا وجود فيه للقطاع الحكومي أو القطاع الخارجي.

أي أن الدخل القومي هو تدفق الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في إنتاج السلع والخدمات.

وأن الناتج القومي هو تدفق السلع والخدمات التي تتولد نتيجة القيام بالنشاطات الاقتصادية التي يقوم بها المنتجون.

وأن الإنفاق القومي هو تدفق الدخول التي يحصل عليها القطاع العائلي من أجل شراء السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال.

ومن المعروف أن تدخل الدولة في الاقتصاد تحكمه دوافع ليست ربحية بالدرجة الأولى، وإنما هي دوافع اجتماعية واقتصادية، فالسياسة المالية للدولة تعبر عن البرنامج الذي تخططه لتحقيق تلك الأهداف باستخدام مواردها المالية وبرامجها الإنفاقية، ولعل أبرز الدوافع الاجتماعية هي تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات عن طريق تقليل الفروق في توزيعها بين الأفراد، أما

[1] خلف، فليح، الاقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2007، ص 29.

الدوافع الاقتصادية فتتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسعار ورفع مستوى دخل الفرد.

أما ما يترتب عن تدخل الدولة على تساوي الدخل القومي والناتج القومي والإنفاق القومي فيبرز في حدوث تسرب جديد من تيار الدخل القومي ممثلا في الضرائب المفروضة على القطاع العائلي الاستهلاكي وقطاع الأعمال،[1] ذلك يعني وجود قطاع ثالث إلى جانب القطاع العائلي وقطاع الأعمال وهو القطاع الحكومي، وأن التساوي بين المفاهيم الثلاث (الدخل والناتج والإنفاق) لم يصبح ضرورة لازمة.

ويترتب على دخول القطاع الخارجي إلى النشاط الاقتصادي ظهور إضافات جديدة إلى الدخل القومي ممثلة في الإنفاق الأجنبي على صادرات الدولة، وهو مصدر جديد للدخل القومي، وأيضا ظهور تسربات جديدة من الدخل القومي ممثلة في الإنفاق على الواردات الأجنبية، وهو شكل جديد من الإنفاق يؤثر في تساوي الدخل القومي مع الناتج القومي والإنفاق القومي، كما يؤثر في ذلك مصدر الدخل من الصادرات.

3ـ الدخل القومي والدخل المحلي: National Income and Domestic Income

الدخل القومي هو المكتسبات المستحقة لعناصر الإنتاج الوطنية، التي تحمل جنسية الدولة سواء تم استخدام هذه العناصر داخل الدولة أو خارجها، أي أن الدخل القومي يشمل عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المستخدمة داخل الدولة أو خارجها ولا يشمل عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية داخل الدولة،[2] أما بالنسبة للدخل المحلي فهو عبارة عن مجموع الدخول المكتسبة محليا، أي التي يكتسبها

[1] ناصف، إيمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 158.

[2] نعمة الله، أحمد، وعايد، عفاف، وناصف، إيمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 29.

أصحاب خدمات عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية سواء أكانوا مواطنين أو أجانب، أي أن الدخل المحلي يرتبط بالحدود السياسية للدولة بعيدا عن الاعتبارات القومية للمنتجين.[1]

ويمكن إيضاح العلاقة بين الدخل القومي والدخل المحلي بالمعادلة التالية:

الدخل القومي = الدخل المحلي + عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للمواطنين في الخارج – عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب داخل الدولة.

الدخل المحلي = الدخل القومي – عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للمواطنين في الخارج + عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب داخل الدولة.

ومن هنا فإن الفارق بين الدخل المحلي والدخل القومي إنما هو نتيجة للاختلاف بين عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للمواطنين في الخارج وعوائد عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب داخل الدولة خلال الفترة التي يتم فيها التقدير، ومن الممكن أن يتساوى الدخل المحلي مع الدخل القومي في حالة تساوي عوائد المواطنين في الخارج بعوائد الأجانب داخل الدولة.

4ـ الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي: Gross National Product and Net National Product.

عند حساب الناتج القومي الإجمالي لا يتم خصم تخصيصات التآكلات التي تتعرض لها المعدات والأصول الرأسمالية الثابتة نتيجة استخدامها في إنتاج السلع والخدمات، أو نتيجة تقادمها الزمني أو تقادمها الفني، وهو ما يعني أنها تصبح خارج إمكانية استخدامها الاقتصادي، ما يجعلها بحاجة إلى التعويض عنها من خلال تخصيصات التآكلات، أي تخصيصات استهلاك رأس المال الثابت Depreciation.[2]

---

[1] عريقات، حربي، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، 2005، ص 62.
[2] خلف ، فليح، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 34.

والناتج القومي الصافي هو طرح تخصيصات استهلاك رأس المال من الناتج القومي الإجمالي، إذ يعتبر أحد عناصر الكلفة على غرار المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تستخدم في العمليات الإنتاجية.

5ـ الناتج القومي بسعر السوق والناتج القومي بسعر التكلفة:

يتم تقييم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد بإحدى طريقتين، تتمثل الأولى في تقييمها وفقا للأسعار التي يحددها المنتج استنادا إلى تكاليف الإنتاج، وهو ما يسمى بالناتج القومي بسعر التكلفة.

أما الطريقة الثانية فتتمثل في تقييم السلع والخدمات استنادا لسعرها في السوق، وهو السعر الذي يدفعه المستهلك لتلك الخدمة أو السلعة.[1]

يبرز الفرق واضحا بين التقييمين في أن سعر السوق يشمل كافة الضرائب التي تفرض على تداول السلعة وتوزيعها، وهي الضرائب غير المباشرة كالضرائب الجمركية وضرائب التداول وضرائب المبيعات التي يدفعها المستهلك النهائي، ولا تترتب بالضرورة على المنتج، ومن ناحية أخرى يتحصل المنتجون أحيانا على إعانات تساعدهم على بيع منتوجاتهم بسعر أقل من تكلفتها الفعلية، وتختلف أشكال هذه الإعانات من حكومية أو خاصة وعلى شكل نقود أو تسهيلات أخرى، وهذه الإعانات لا يتضمنها سعر السوق رغم أن سعر الكلفة يتضمنها، ذلك لأن الهدف من تقديم هذه الإعانات أساسا هو وصول السلعة إلى المستهلك (سعر السوق) بسعر أقل من تكاليف الإنتاج الذي تغطيه الإعانات.[2]

ومن هنا فإن الناتج القومي بسعر السوق = الناتج القومي بكلفة عناصر الإنتاج + الضرائب المباشرة – الإعانات

---

[1] عريقات، حربي، مرجع سابق، ص 60، 61.

[2] خلف، فليح، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 36.

والناتج القومي بسعر التكلفة = الناتج القومي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة + الإعانات.

إن الاختيار في الأخذ بإحدى الطريقتين: حساب الناتج القومي بسعر السوق أو حساب الناتج القومي بسعر التكلفة يرجع إلى الهدف المنشود من عملية تقييم السلع والخدمات، فإذا كان الهدف هو التعرف على مستوى المعيشة وتكاليفها فالناتج القومي بسعر السوق أكثر ملائمة، أما إذا كان الهدف هو معرفة تكاليف السلع والخدمات فالأولى هو الأخذ بالناتج القومي بسعر التكلفة.

والملاحظ أن الفرق بينهما (الناتج القومي بسعر السوق والناتج القومي بسعر التكلفة) يتحكم فيه الفارق بين الضرائب غير المباشرة والإعانات، ولو تصورنا وجود نشاط اقتصادي بعيد عن تدخل الدولة والجهات الأخرى، أي عدم وجود إعانات وضرائب غير مباشرة ففي هذه الحالة يتساوى الناتجان رغم أن هذا التصور تقل احتمالات وقوعه لما نشهده الآن من تداخل الأهداف الاقتصادية بالاجتماعية وهو ما يزيد من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: طرق حساب الدخل القومي:

يتم التعبير عن إنتاج السلع والخدمات بشكل قيمي، ويعني ذلك استخدام النقود كمعيار لقيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وهذا لعدم إمكانية حساب مجموع السلع والخدمات بوحداتها الكمية لتنوعها الهائل، ومن هنا فإن الناتج يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة، وقيمة تلك السلع والخدمات من ناحية أخرى تساوي الدخل القومي، لذلك فإن طرق حساب الناتج القومي أو الدخل القومي لا تختلف فيما بينها.

هناك أربع طرق هي الأشهر لحساب الناتج الإجمالي:

1- طريقة المنتج النهائي Final Product Approach.

2- طريقة القيمة المضافة Value Added Approach.

3- طريقة الدخول المكتسبة (عوائد عناصر الإنتاج) Income Received Approach.

4ـ طريقة الإنفاق Expenditure Approach.

وسنتعرض لكل منها فيما يلي:

1ـ طريقة المنتج النهائي:

يمكن قياس الناتج (الدخل) وفقا لهذه الطريقة على أساس أنه مجموع قيم ما تم إنتاجه من مختلف السلع والخدمات النهائية، حيث يتم ضرب كميات السلع والخدمات النهائية في قيمتها، وعادة ما يتم تقدير قيمتها وفقا للأسعار الجارية Current Price، أي على أساس الأسعار السوقية السائدة لكل السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير.[1]

إن الأخذ بهذه الطريقة يعني التمييز بين نوعين من المنتجات:

أ ـ المنتجات الوسيطة (المستلزمات).

ب ـ المنتجات النهائية.

ويعني هذا استبعاد كافة السلع والخدمات التي تستخدم استخدامات وسيطة، أي تلك السلع التي تنتج أساسا لاستخدامها في إنتاج سلع أخرى، وهذا تجنبا لما يسمى بالازدواج الحسابي، إذ أن السلع الوسيطة تدخل في قيمة السلع والخدمات النهائية أساسا، ولو افترضنا حساب قيم جميع السلع والخدمات فإن السلع الوسيطة سيتكرر حسابها أكثر من مرة، ولذلك تقدم هذه الطريقة "الإنتاج النهائي" لتلافي الازدواج الحسابي.

لكن الصعوبة في هذه الطريقة تكمن في التمييز بين السلع الوسيطة والنهائية، فقد تشكل السلعة ذاتها الوجهين وسيطة ونهائية، أي صعوبة تحديد ما يتم إنتاجه للاستهلاك وما يتم إنتاجه لاستخدام إنتاجي جديد.

2ـ طريقة القيمة المضافة:

---

[1] داود، حسام، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، ط 1، 2010، ص 73.

ويتم وفقا لهذه الطريقة احتساب الناتج الإجمالي من السلع والخدمات في الفترة المحددة من خلال جمع ما تضيفه كل مرحلة من مراحل إنتاج السلع والخدمات من قيمة، ذلك أن السلع تمر في إنتاجها بمراحل مختلفة، تضيف إليها كل مرحلة قيمة.

ويقصد بالقيمة المضافة Value Added الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة التقدير.[1]

وأساس هذه الطريقة أيضا هو تلافي الازدواج الحسابي، أي تكرار حساب قيمة السلعة أكثر من مرة، فالملابس مثلا تمر عبر ثلاث مراحل، الأولى هي القطن الخام والثانية هي مرحلة النسيج (وهي بمثابة سلعة وسيطة)، والثالثة هي الملابس كسلعة نهائية للاستهلاك، وفي كل مرحلة تضاف إلى هذه السلعة قيمة لتصبح بقيمة أكبر كما هو مبين في الجدول:

مراحل الإنتاج	قيمة المبيعات	تكلفة مستلزمات الإنتاج الوسيطة	القيمة المضافة
قطن خام (سلعة أولية)	10	0	10
منسوجات (وسيطة)	35	10	25
ملابس (سلعة نهائية)	50	35	15
مجموع القيم المضافة			50

نلاحظ من خلال الجدول أن النتيجة ستكون مضللة ومبالغ فيها إذا حسبنا قيمة المبيعات كل مرة، أي عدم التفرقة بين أنواع السلع (10 +35 +50) ونتيجة هذه المعادلة هي تكرار قيمة السلعة الأولية ثلاث مرات وقيمة السلعة الوسيطة مرتين.

3ـ طريقة الدخول المكتسبة:

[1] عريقات، حربي، مرجع سابق، ص 67.

وفقا لهذه الطريقة يمكن حساب الناتج الإجمالي كمجموع للدخول التي تتحقق لعناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد خلال الفترة المحددة.

وعناصر الإنتاج كما أشرنا إليها في فقرة سابقة تتمثل في العمل والأرض ورأس المال والتنظيم، أما عوائدها فتتمثل في الأجور مقابل العمل، والريع مقابل استخدام الأرض، والفوائد مقابل استخدام رأس المال، والأرباح مقابل التنظيم.

وبالتالي فإن الناتج الإجمالي = الأجور + الريع + الفوائد + التنظيم.

4ـ طريقة الإنفاق:

ويتم حساب الناتج الإجمالي وفقا لهذه الطريقة بحساب جميع النفقات على أساس مستخدمها النهائي، حيث ينقسم الإنفاق في المجتمع إلى أربعة عناصر أساسية تمثل الاستخدامات النهائية لتلك السلع والخدمات، وهي كما يلي:

1ـ الإنفاق على الاستهلاك الخاص من قبل القطاع العائلي الاستهلاكي.

2ـ الإنفاق الاستثماري المحلي الخاص، وهو إنفاق قطاع الأعمال على السلع الرأسمالية والإنتاجية.

3ـ الإنفاق الحكومي، والذي ينقسم إلى نوعين يمثل الأول الإنفاق الحكومي الذي يقابله نشاط إنتاجي على سبيل الأجور والمرتبات التي تدفع مقابل إنتاج سلع وخدمات وسط القطاع الحكومي، والنوع الثاني يتمثل في الإنفاق الحكومي الذي لا يقابله نشاط إنتاجي على سبيل الإعانات ومعاشات التقاعد بما يسمى بالمدفوعات التحويلية.

4ـ صافي المعاملات الخارجية، ويتم حسابها بطرح قيمة الواردات من قيمة الصادرات، وقد تكون النتيجة موجبة أو سالبة، فإذا كانت موجبة فإن ذلك يعني تشكل دخل جديد للحكومة، أما إذا كانت سالبة فإن هذه النتيجة تمثل الإنفاق الحكومي في صافي المعاملات الخارجية.

وعليه، فإن الناتج الإجمالي يمثل المجموع الكلي لإنفاق القطاعات الأربع وفق المعادلة التالية:

الناتج الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي العائلي + الإنفاق الاستثماري الخاص + الإنفاق الحكومي + صافي المعاملات الخارجية.

المطلب الثالث: نظرية توزيع الدخل.

المقصود بالتوزيع تقسيم عوائد الإنتاج بين العناصر المساهمة في العملية الإنتاجية، فيعود الأجر للعامل، والفائدة لصاحب رأس المال، والريع للأرض، والربح للتنظيم، ويتم تناول نظرية التوزيع وفق مجالين: الدخل الوظيفي، والدخل المتاح.

1 ـ الدخل الوظيفي:

يمثل الدخل الوظيفي تلك العوائد التي يتحصل عليها مالكو عناصر الإنتاج قبل اقتطاع الضرائب وإضافة الدفعات التحويلية من قطاع الخدمات العامة، وتتحدد قيمة تلك الدخول (الأجر، الفائدة، الريع، الربح) بتفاعل عرض وطلب العنصر الإنتاجي في السوق التنافسي، وفيما يلي سنتعرض لكل عنصر على حدة:

1ـ العمل: Labor ، وهو العامل الأكثر أهمية بين عوامل الإنتاج، وهو يمثل الجهد العضلي أو الفكري الذي يبذله الأفراد في المنشآت الإنتاجية المختلفة بغية صنع السلع والخدمات،[1] وتختلف مهارات العمال وخبراتهم ومستواهم التعليمي حسب طبيعة العمل، والملاحظ أن الأعمال ذات الجهد الفكري مثل الطب والهندسة والتعليم الجامعي والصيدلة والبحث العلمي أحوج ما تكون إلى تلك المهارات والخبرات، وهناك فرضية تقتضي أن أجر العامل يزداد كلما ارتفع مستوى خبرته ومهارته.

[1] الأشقر، أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2002، ص 12.

هناك من الاقتصاديين من يستثني من التعريف السابق للعمل الجهود البشرية الفكرية التي تشترط تدريبا فنيا عاليا، وهي تتمتع بالندرة غالبا، وتسمى بالرأسمال البشري Human Capital، ذلك أن أوجه التلاقي بينها وبين الرأسمال المادي تتمثل فيما يلي:[1]

ـ يتطلب رأس المال البشري فترة تراكم وتكوين قبل استخدامه في عملية الإنتاج، وهو ما نجده مثلا في الطب الذي يشترط فترات تدريب تدريجية تراكمية.

ـ أنه لا يمكن اعتبار الرأسمال البشري سلعة إنتاجية تساعد على زيادة الإمكانيات الإنتاجية على غرار المعدات والمكائن.

ـ أن أغلب تلك الجهود البشرية الفنية تتكون باستثمار مادي مثلما يتطلب رأس المال المادي، أي أنها تتشكل بدفع أجور مقابل تكوينها وتدريبها لتصبح بعد ذلك رأس مال منتج.

تتعدد أسباب تفاوت دخل العمل (الأجر)، فقد تلعب المهارة ومستوى التعليم ودرجة المخاطرة ونوعية العمل وساعاته والإمكانات البدنية دورها في اختلاف قيمة دخول العمال ومن ثم حجم رفاهيتهم، إضافة إلى عوامل أخرى من قبيل الندرة النسبية لبعض الأعمال، والتقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي ودور النقابات العمالية والقطاع الخاص والحكومة.[2]

2ـ رأس المال: Capital، هو جميع السلع الإنتاجية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، وهي على سبيل الآلات والمعدات والتجهيزات الصناعية المختلفة والمباني والمواد الأولية والمحروقات مما يستخدم في صنع المنتجات، ذلك يعني أن رأس المال ينبني على خاصيتين:

أ ـ أن يستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، ومثال ذلك الآلات والمواد الأولية التي تنتج سلعا استهلاكية.

---

[1] العيسى، نزار، وقطف، إبراهيم، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد، عمّان، ط1، 2006، ص22.

[2] حسين، منى، الوصول إلى الرفاهية، علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2010، ص 23.

ب ـ أن ينتج في عملية سابقة، فمثلا الموانئ والمطارات والطرق والمدارس والمستشفيات تعتبر رأس مال لأنها منتجة لتقديم خدمات سياحية وتعليمية وصحية وتجارية ....

ويميز بين نوعين من رأس المال، أولاهما رأس المال الثابت Fixed Capital، وهو مجموعة التجهيزات والآلات التي تستخدم في عمليات الإنتاج لأكثر من سنة،[1] وهي لا تفنى ولا تنتهي بشكل مباشر وإنما تهلك وتتآكل بشكل تدريجي، وثانيهما هو رأس المال الجاري Current Capital، وهو تلك المواد الأولية والسلع نصف المصنعة والمحروقات التي تفنى مباشرة أثناء استخدامها في عملية الإنتاج وتتحول إلى منتجات جديدة.[2]

تسمى عملية تكوين رأس المال أو ما أسلفنا عليه "الإنتاج في عمليات سابقة"، تسمى بعملية الاستثمار، وهو يعني بناء أو إنتاج السلع الإنتاجية التي تتطلبها عمليات إنتاجية لاحقة، ويضاف في علوم الاقتصاد إلى ما سبق كل الموجودات المالية كالأسهم والسندات والودائع، والتي عادة تسمى بالاستثمار غير المباشر.

وتختلف أسعار الفائدة باختلاف مدة الاستحقاق، واختلاف المكافأة على الخطر الذي يصيب رأس المال المقرض، واختلاف السياسات النقدية حسب أهدافها، ووضع الاقتصاد العالمي من حيث مراحل الدورة الاقتصادية، وظروف العرض والطلب للكميات النقدية المعدة للإقراض والتي تحدد سعر الفائدة في السوق.[3]

<u>3ـ الأرض:</u> Land، يتسع المفهوم الاقتصادي للأرض من أنها تلك المساحات السطحية التي تستخدم لأغراض الزراعة والبناء ليشمل كافة الموارد الطبيعية التي توجد على سطح الأرض أو في

[1] الأشقر، أحمد، مرجع سابق، ص 13.
[2] نفس المرجع السابق، ص 13.
[3] حسين، منى، مرجع سابق، ص 27.

باطنها كالمياه السطحية والجوفية والمعادن كالحديد والفوسفات والنفط والغاز، وتدخل هذه الموارد ضمن عنصر رأس المال إذا تم تهيئتها لاستخدامها في عمليات إنتاج أخرى.

ويتحكم في تفاوت الريوع العائدة على استخدام الأرض نوعية التربة وخصوبتها، ومدى قربها من الأسواق، وحجم الضريبة المأخوذة على الريع وحجم الدعم الحكومي، ونوعية المنتوج وجودته، ومن جانب آخر تتفاوت الريوع العائدة على النفط والغاز والمعادن المستخرجة من الأرض حسب نوعية النفط والمعادن وجودتها وحجمها، ومدى قربها من سطح الأرض مع أساليب الإنتاج ونوع المكننة والتكنولوجيا المستخدمة، إضافة إلى وضع العرض والطلب العالمي، إذ تلعب المنظمات الحكومية والشركات متعددة الجنسية في جعل الريوع متفاوتة بالتغيير في كميات الإنتاج.

4ـ التنظيم والابتكار: هو ذلك الجهد الذي تقوم به نخبة من العمال الذين يتميزون بمهارات إدارية، ويتمثل التنظيم في التخطيط لعمليات الإنتاج وإقامة المنشآت الإنتاجية وإدارتها، وحيث أن المنظم يسعى إلى استغلال كل الموارد المتاحة لتحسين المردود الإنتاجي فإنه يتحمل نتائج أعماله وأعمال الآخرين التي تتمثل في الربح والخسارة في المشروع أو الشركة،[1] فمهمة التنظيم إذاً يمكن إيجازها في نقاط أربع، تتمثل الأولى في عملية تنظيم استخدام عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل والأرض، والثانية في توجيه العمليات الإدارية، والثالثة في تحمل نتائج استخدام العناصر الإنتاجية وتوجيه العمليات الإدارية، أما الرابعة فتتمثل في ابتكار وإبداع مستمرين من أجل تحقيق غايات المنظمة في بقائها وتقدمها.

وتختلف الأرباح بين المنظمين وفقا لبعض العوامل مثل: درجة المخاطرة، وقدرة المنظم على السيطرة على السوق، وحجم المعلومات المتوفرة لديه عن خدمته أو سلعته في السوق، إضافة إلى إنقاص التكاليف واستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج.

[1] العيسى، نزار، وقطف، إبراهيم، مرجع سابق، ص 13.

2ـ الدخل المتاح:

الدخل المتاح هو عبارة عن الدخل الذي يمكن للأفراد التصرف فيه عن طريق استخدامه في أوجه الإنفاق (الادخار والاستهلاك)، أي أن الدخل المتاح هو الدخل الوظيفي مطروحا منه الضرائب الفردية كضرائب الأرباح والتقاعد والتأمين والضمان الاجتماعي وضرائب التركات وضرائب الأملاك الفردية، ويضاف إلى هذا الدخل كافة المبالغ التي لا يتحصل عليها الفرد مقابل المساهمة في العملية الإنتاجية، بل على شكل الهبات والإعانات وخدمات التأمين والضمان الاجتماعي،[1] وبالتالي فإن الدخل المتاح (القابل للتصرف) هو الدخل الوظيفي + الإعانات – الضرائب الفردية.

وفي إطار هذا الدخل المتاح يمكن أن يكون الادخار بشكل إيجابي إذا لم يتم صرف مجمل الدخل في الاستهلاك العائلي، لكن إذا زاد هذا الأخير عن الدخل المتاح فإن الادخار سيكون سالبا، ويعني ذلك السحب من المدخرات المتراكمة أو اللجوء إلى الاقتراض.

المطلب الرابع: معامل جيني لقياس عدالة توزيع الدخل.

تعتبر العدالة مفهوما أخلاقيا يعبر عن تلك القيم والآليات التي تهيمن على سياسات توزيع الدخول والموارد، وتتعارض الاتجاهات في علم الاقتصاد بخصوص المفهوم الأساسي لعدالة التوزيع، فبينما يركز الاقتصاد الرأسمالي على القيم التي تجعل عملية توزيع الموارد الاقتصادية تسير وفقا لدالة الإنتاج مع التأكيد على المساواة في الفرص، يذهب الاقتصاد الاشتراكي إلى تبني القيم التي تجعل الفروق بين المداخيل والأجور أقل حجما.

[1] الوادي، محمود، وخريس، إبراهيم، والحواري، نضال، والعتيبي، ضرار، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، ط 1، 2007، ص 278.

وباعتبار أن هذه الدراسة تهتم بعدالة التوزيع كموضوع من مواضيع الاقتصاد السياسي، فقد اعتمدت على الاتجاهات الفكرية بهذا الشأن، وهو ما نتناوله في المبحث الأول من الفصل الثالث، أما هذا المطلب فيتناول طريقة قياس عدالة توزيع الدخل.

يعتبر معامل جيني Gini Index من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة التوزيع للدخل القومي، والتي يستخدمها الاقتصاديون لقياس نسبة المساواة من عدمها، متفادين عيوب مقاييس الفقر التي لا تعطي صورة واضحة عن التوزيع للدخل القومي[1].

ومن جهة أخرى فقد يعطي مؤشر تفاوت الدخل أو الثروة بين أغنى وأفقر عشير في المجتمع صورة أخرى للتوزيع، لكن ما أخذ عليه أيضا هو إهمال توزيع الدخل بالنسبة لبقية السكان الذين يشكلون 80% من مجتمع الدولة، غير أن معامل جيني ينطلق من نفس فكرة هذا المؤشر ليوسعها حتى تشمل قياس المجتمع كافة.

يعتمد معامل جيني أساسا على منحنى لورنز Lorenz Curve، ويعرف على أنه المساحة المحصورة بين لورنز ووتر المثلث إلى إجمالي مساحة المثلث، ومن هنا فمن الأهمية قبل الخوض في طريقة حساب جيني فهم منحنى لورنز.

1. منحنى لورنز Lorenz Curve :

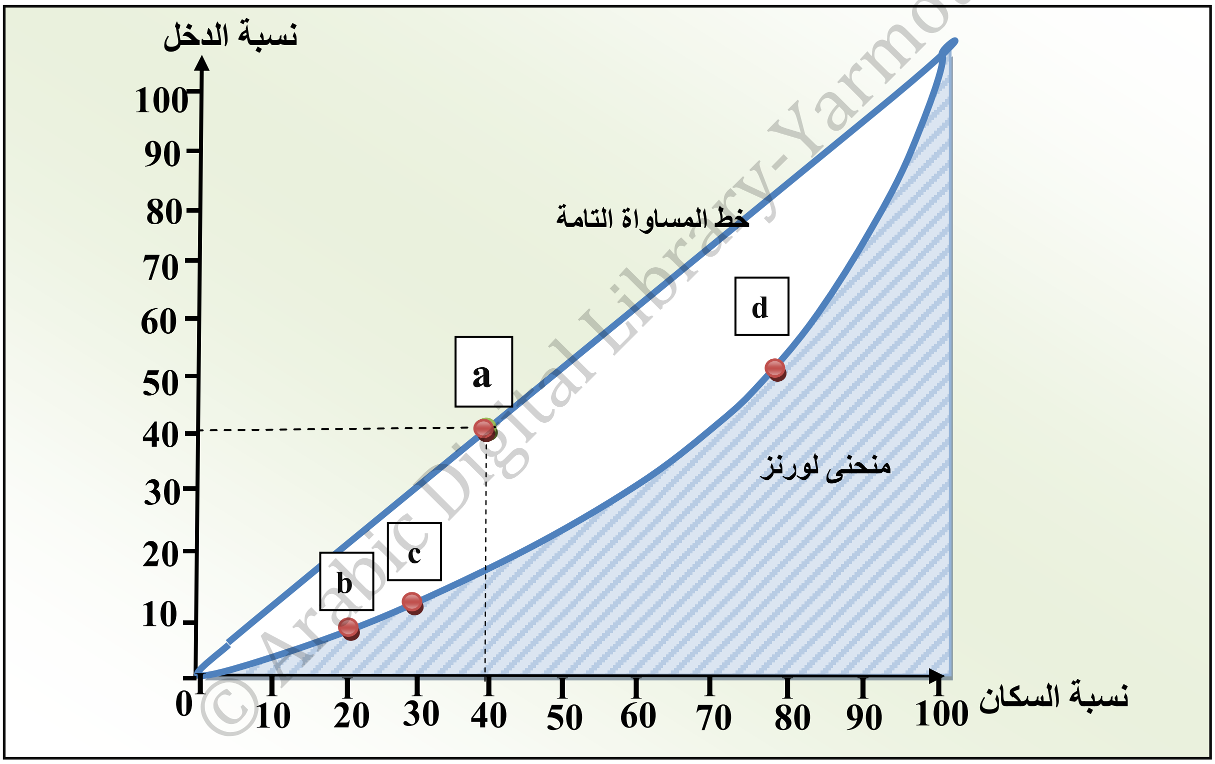
يمثل منحنى لورنز العلاقة الفعلية بين كل من نسبة السكان ونسبة الدخل التي يحصل عليها في سنة معينة، وهو عبارة عن شكل مربع ترصد على محوره الأفقي (محور الفواصل) فئات السكان في شكل نسب مئوية متصلة، بينما يرصد على محوره الرأسي (محور التراتيب) فئات مكتسبي الدخل، ويقطع المربع ـ كما في الشكل 7 ـ مستقيم ينطلق من نقطة الأصل ليقطع المربع

[1] Jonatham, Haughton, and Shalidur, R, Khandker, Handbook on Poverty and Enequality, The International Bank for Reconstruction and Development, Washington, 2009, p 101.

إلى مثلثين متساويين، يعرف هذا المستقيم بخط المساواة Line of Equality، وتشكل كل نقطة على هذا الخط حالة التطابق (العدالة التامة) بين نسبة السكان ونسبة دخلهم[1].

أما منحنى لورنز فهو يصل نقاط تلاقي نسبة السكان مع الدخل المتحصل عليه فعليا، ومن هنا فكلما اقترب منحنى لورنز من خط المساواة فإن عدالة التوزيع تكون في حال أفضل، وتزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء كلما ابتعد هذا المنحنى عن خط المساواة.

الشكل 7: رسم توضيحي لمنحنى لورنز



تمثل النقطة **a** المساواة التامة بين السكان 40% ونسبة دخلهم 40% من الدخل القومي، لكن التوزيع الفعلي هو ما يدل عليه منحنى لورنز، فالنقطة **b** مثلا تشير إلى أن 20% الأدنى من السكان يتحصلون على 9% من الدخل، والنقطة **c** تشير إلى أن 30% الأدنى من السكان لا يتحصلون إلا على 15% من الدخل، في حين تشير النقطة **d** إلى أن 20% من السكان الأعلى

---

[1] بخاري، عبلة، تنمية وتخطيط، www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/DP4.pps (18/02/2013).

(100 – 80%) يستحوذون على ما نسبته 52% من الدخل الإجمالي، وبذلك يبقى دخل الطبقة الوسطى (60% من السكان الوسط) يحصلون على 43% من الدخل (52 – 9).

2. معامل جيني Gini Index:

يقيس معامل جيني درجة التفاوت في توزيع الدخل بحساب نسبة المنطقة المحصورة بين خط المساواة Line of Equality ومنحنى لورنز إلى إجمالي منطقة نصف المربع الذي يقع فيه المنحنى، ومن هنا يمكن القول أن معامل جيني هو منظور آخر لمنحنى لورنز.

يوضح الشكل 8 أن جيني يمثل المساحة المظللة Shaded Area المحصورة بين خط المساواة ومنحنى لورنز، وتنحصر قيمه بين 0 و 1 ، حيث يمثل 0 العدالة التامة المطلقة، أي أن خط المساواة ومنحنى لورنز متطابقان، أما الواحد فيمثل التفاوت المطلق، أي أن جيني يمثل مساحة المثلث، وأن Gini = A / A+B.[1]

ويعني ذلك أنه كلما قلت نسبة المنطقة المظللة Shaded Area كانت العدالة في حال أفضل، وكلما اتسعت تلك النسبة فإن الفوارق تكبر بين الطبقات.

يأخذ معامل جيني المعادلة التالية:[2]

$$\text{Gini} = 1 - \sum_{i=1}^{N} (x_i - x_{i-1})(y_i + y_{i-1})$$

إذ أن: G = معامل جيني

N = عدد أفراد المجتمع

---

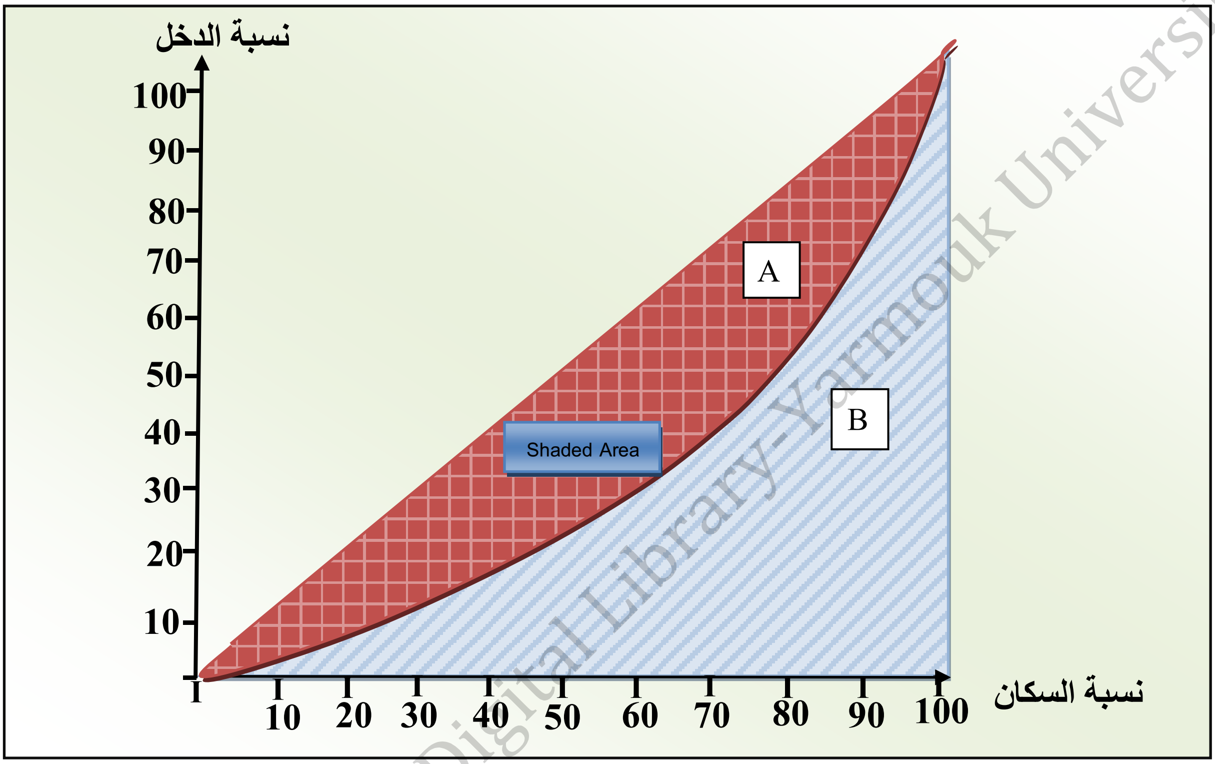
[1] Julie A. Litchfield, Inequality: Methods and Tools, Text for World Bank's Web Site on Inequality, Poverty, and Socio-economic Performance, P 04: http://www.worldbank.org/poverty/inequal/index.ht (20/02/2013).

[2] بن جليلي، رياض، مؤشرات قياس عدم العدالة، www.arab-api.org/course29/pdf/P5618-3.pdf (20/02/2013).

X_i = نسبة السكان

Y_i = حصة الدخل الموافقة للفئة i

الشكل 8: رسم توضيحي لمعامل جيني.



تعتبر النسب المقبولة في عدالة توزيع الدخل حسب جيني تلك المحصورة بين (0.2 و 0.35) أو (20 و 35%) وبالمقابل فإن الدول تتسم بدرجة عالية من التفاوت في التوزيع إذا كانت نسبها تتروح ما بين (0.5 و 7.5) أو 50 إلى 75%.[1]

وإذا أخذنا أعلى مستويات جيني وأدناها في العالم حسب بيانات البنك الدولي سنجد ما يلي:[2]

1. الأعلى:

الدولة	جنوب إفريقيا	جزر القمر	كولومبيا	البرازيل	غواتيمالا	زامبيا

1 بن جليلي، رياض، مؤشرات قياس عدم العدالة، www.arab-api.org/course29/pdf/P5618-3.pdf (20/02/2013).

2 http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI (21/02/2013).

السنة	2006	2004	2002	2002	2002	2006
جيني	**67.4**	**64.3**	**60.7**	**59.4**	**59.2**	**54.6**

2ـ الأدنى:

الدولة	السويد	النرويج	سلوفاكيا	أوكرانيا	هنغاريا	فنلندا
السنة	2005	2008	2009	2009	2002	2000
جيني	**23**	**25**	**26.0**	**26.4**	**26.8**	**26.9**

المبحث الثاني: قياس عدالة التوزيع في عينة الدراسة.

المطلب الأول: معامل جيني في مجموعة الدول عالية العولمة.

تتضارب البيانات بين بعض المؤسسات التي تعنى بحساب معامل جيني Gini Index في دول العالم، ويبدو أن نقطة الاختلاف بينها تدور حول مسألة سعر الدولار كعملة لحساب الدخل القومي ودخل الفئات ثم استخلاص معامل جيني منها، ففي حين تعتمد تقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD على السعر الرسمي، يذهب البنك الدولي إلى اختيار السعر الجاري (الحقيقي) للدولار، وهو ما يؤثر في اختلاف نسب الفقر وقياس المساواة الاقتصادية بينها في ذات الدولة.

الجدول 6: معامل جيني في الدول عالية العولمة خلال الفترة 2000 ـ 2012.

	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	المتوسط
السويد	25	24.2	23.4	22.6	21.8	21	20.2	**22.6**
أيرلندا	34.3	34.22	34.14	34.06	33.98	33.9	33.82	**34.34**

سنغافورة	48.1	46.61	47.16	47.71	48.26	48.81	49.36	**48.00**
كندا	32.56	31.97	31.39	30.8	30.22	29.64	29.05	**30.80**
المملكة المتحدة	35.66	35	34.33	33.67	33	32.34	31.67	**33.66**
هنغاريا	27.3	26.8	30	27.80	27.85	27.91	27.95	**27.94**
فرنسا	30.66	30.47	30.29	30.10	29.92	29.73	29.55	**30.10**
النرويج	25.79	25.59	25.39	25.19	25	24.8	24.6	**25.19**
ألمانيا	28.31	27.87	27.43	27	26.56	26.12	25.69	**26.99**
سلوفاكيا	32.4	31.04	29.1	27.7	26.9	25.6	24.24	**28.14**

الجدول من إعداد الطالب بناء على بيانات البنك الدولي في موقعه على الانترنيت:
http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI (11/12/2012).

يبين الجدول 6 متوسطات معامل جيني خلال الفترة 2000 ـ 2012 لدول المجموعة الأولى، وكأقل معدل بينها تحتل السويد المرتبة الأولى، حيث سجلت 22.6% وهي من بين أقل نسب جيني في العالم، مع أن معدل تطور الظاهرة في اتجاه تناقصي بمعدل 0.4% في السنة الواحدة، أما النرويج التي احتلت المرتبة الثانية بين المجموعة فقد سجلت معدل 25.19 باتجاه تناقصي بدرجة طفيفة لا تتعدى 0.09%، وتقع ألمانيا في المرتبة الثالثة بمتوسط قدره 26.99 وباتجاه تناقصي يصل إلى 0.21% سنويا.

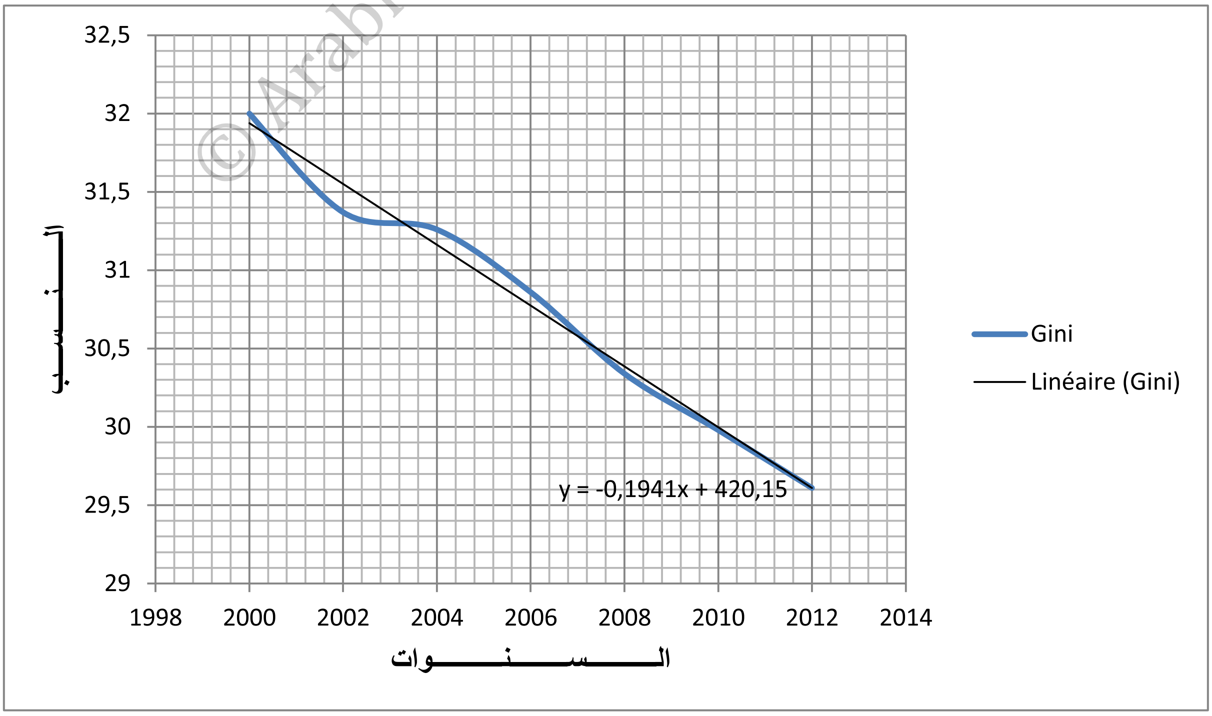
وما يجلب الانتباه أكثر هو معامل جيني في دولة سلوفاكيا، ورغم أنه ليس الأقل ولا الأعلى بين دول المجموعة، إلا إن معدل تناقصه السنوي الذي وصل إلى 0.68 كان الأعلى بينها، فسلوفاكيا التي سجلت سنة 2000 ما نسبته 32 في جيني هاهي تسجل 24 في 2012، لتلتحق بمصاف الدول الأقل تفاوتا في التوزيع.

أما سنغافورة التي سجلت أعلى معدل وصل إلى 48% تشير البيانات حولها أن معامل جيني في اتجاه تزايدي على عكس أغلب دول المجموعة والذي وصل إلى 0.27% سنويا، وتعتبر

أعلى نقطة في الجدول السابق هي لسنغافورة سنة 2012 والتي وصلت إلى 49، وأدناها هي تلك المحققة في السويد في ذات السنة والتي تصل إلى 20%.

والحديث عن جيني في دول المجموعة مجتمعة يوضحه الشكل 9، وتبرز المعادلة لخط الاتجاه العام (Trend) أن المعامل كان في تناقص بمعدل 0.19% سنويا، هذا بالرغم من أنه لم تكن كل الدول تشهد اتجاها تناقصيا بالضرورة، فدولتا سنغافورة وهنغاريا كانتا على عكس بقية الدول في تزايد مستمر، ويعني هذا أن عدالة التوزيع في المجموعة كانت تتحسن فترة الدراسة، أما المتوسط العام للمجموعة فقد وصل إلى 30.77 طول فترة الدراسة وهو من بين المعدلات المقبولة في معامل جيني، على أن استثناء دولة سنغافورة التي سجلت أعلى المعدلات من بينها يجعل المعدل العام أقل انخفاضا ليصل إلى 28%، إذ تراوحت متوسطات جيني خلال فترة الدراسة لكل دولة - كما يوضح الجدول 6 - ما بين 22 إلى 34، عدا سنغافورة التي سجلت نسبة 48%.

الشكل 9: رسم بياني لاتجاه معامل جيني في الدول عالية العولمة خلال الفترة 2000 - 2012.



الرسم من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول 6 الخاص بمعامل جيني في الدول عالية العولمة.

المطلب الثاني: معامل جيني في مجموعة الدول متوسطة العولمة.

الجدول 7: معامل جيني في الدول متوسطة العولمة خلال الفترة 2000 ـ 2012.

	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	المتوسط
اليونان	34.27	33.76	33.25	32.74	32.23	31.73	31.22	**32.74**
بولندا	35.14	34.1	35.9	34.1	34.2	34.01	33.78	**34.46**
الولايات المتحدة	40.81	42	43.2	44.4	45.59	46.79	47.99	**44.39**
كرواتيا	31.3	30.19	29	32.38	33.48	34.57	35.67	**32.37**
الأردن	38.55	37.79	37.03	37.7	33.8	35.4	34.00	**36.32**
تركيا	45.3	42.7	42.7	40.3	39.0	37.55	36	**40.50**
جنوب إفريقيا	57.78	61.07	62.54	67.4	65.48	66.95	68.42	**64.23**
كوستاريكا	46.5	50.7	48.7	49.1	48.9	49.77	49.93	**49.08**
تايلاند	42.8	42.0	41.7	42.4	40.5	40.46	40.09	**41.42**
بيرو	50.8	55.6	50.3	51.1	50.9	49.0	50.46	**51.02**

الجدول من إعداد الطالب بناء على بيانات البنك الدولي في موقعه على الانترنيت:

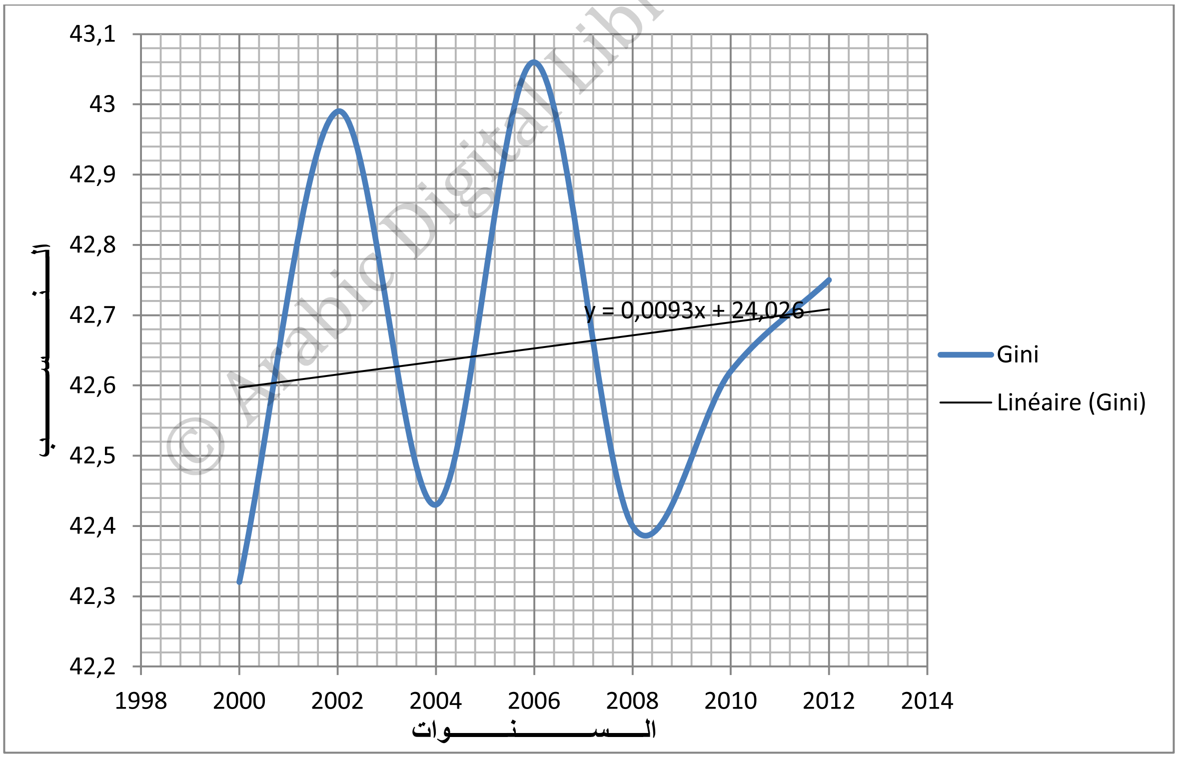
http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI (11/12/2012).

يوضح الجدول 7 نسب جيني للمجموعة الثانية، وتحوز كل من كرواتيا واليونان على أدنى نسبة في المتوسط الكلي لفترة الدراسة 32 نقطة، على أن كرواتيا تشهد اتجاها متزايدا في جيني بنسبة 0.54% سنويا، أما اليونان فتشهد تراجعا بنسبة 0.25%.

تقع بولندا في المرتبة الثالثة تصاعديا وقد حققت متوسطا قدره 34.46 باتجاه متذبذب، أما الأردن التي ابتدأت بنسبة 38.55% سنة 2000 لتصل إلى 34.00% سنة 2012 بمعدل تراجع يساوي 0.37% سنويا فقد حققت متوسطا قدره 36.32 خلال فترة الدراسة.

وكأعلى متوسط بين دول المجموعة حققت جنوب إفريقيا نسبة 64%، والملفت للنظر هو أن الاتجاه العام لجيني فيها يزيد بنسبة تفوق 0.7 سنويا وهو من بين أعلى نسب الزيادة، أما البيانات عن دولة البيرو فتشير إلى تذبذب جيني طول فترة الدراسة بين 50 إلى 55%، على أن متوسطه هو من بين المتوسطات العليا بين المجموعة 51%.

الشكل 10: رسم بياني لاتجاه معامل جيني في للدول متوسطة العولمة خلال الفترة 2000 ـ 2012.



الرسم من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول 7 الخاص بمعامل جيني في الدول متوسطة العولمة.

والخلاصة أن 4 دول في المجموعة تعرف اتجاها متناقصا، بينما تشهد 4 دول تناميا مستمرا، ودولتان هما بولندا والبيرو فبقيت النسب فيهما متذبذبة، وتمثل نسبة 42.65 المتوسط الكلي للمجموعة خلال فترة الدراسة، وكان أعلى متوسط للمجموعة قد تحقق سنة 2002 (43.22) وأدناها هو المتحقق سنة 2008 (42.40)، أما عن الاتجاه العام (Trend) فهو يشهد تقدما بنسبة ضئيلة 0.009% سنويا، وهذا وفق ما يوضحه الرسم البياني أعلاه (الشكل 10).

المطلب الثالث: معامل جيني في مجموعة الدول منخفضة العولمة.

تتنوع المجموعة الثالثة من حيث متوسطات جيني ـ كما هو مبين في الجدول 8 ـ بين مدى يبدأ من 30% المحقق في إثيوبيا إلى 56% المحقق في البرازيل، وقد احتلت مصر المرتبة الثانية إذ حققت 31% كمتوسط لفترة الدراسة مع اتجاه تناقصي قدره 0.34% سنويا، وتليها ألبانيا التي حققت متوسطا يصل إلى 32% لكن باتجاه تزايدي يساوي 0.53% سنويا.

الجدول 8: معامل جيني في الدول منخفضة العولمة خلال الفترة 2000 ـ 2012.

	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	المتوسط
البرازيل	59.8	59.4	57.7	56.8	55.1	54.70	53.68	**56.74**
الصين	42.66	46.6	46.9	44.03	44.49	44.96	45.41	**45.00**
مصر	32.8	33.00	32.31	31.63	30.8	30.26	29.57	**31.48**
فنزويلا	48.18	49	47.5	44	46.64	46.26	45.88	**46.78**
نيجيريا	41.1	43.7	43	45.62	47.03	48.8	49.85	**45.58**
ألبانيا	29.7	28.2	33	32.93	34.5	35.09	36.17	**32.79**
الهند	36	36.4	36.8	37.2	37.6	38	38.4	**37.20**

إثيوبيا	29.97	29.98	29.99	30.00	30.01	30.03	30.04	**30.00**
تنزانيا	34.62	35.58	36.55	37.51	38.48	39.44	40.41	**37.51**
أوزباكستان	36.31	36.77	37.23	37.69	38.15	38.61	39.07	**37.69**

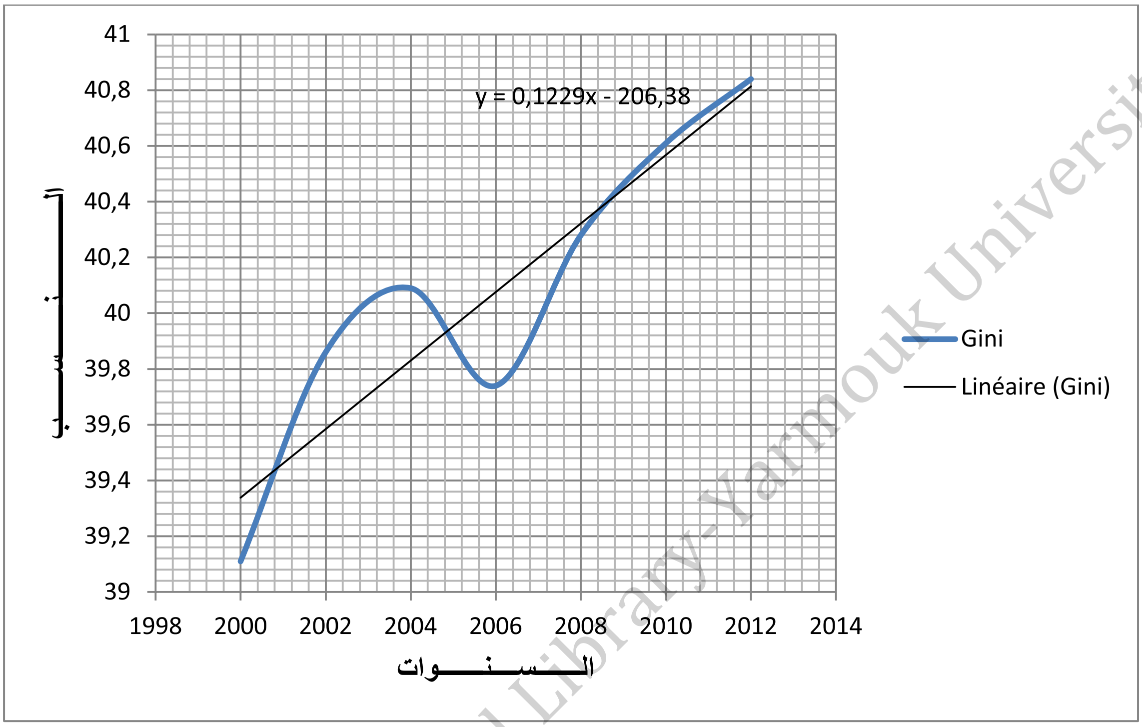
الجدول من إعداد الطالب بناء على بيانات موقع البنك الدولي على الانترنيت:
http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI (11/12/2012).

ورغم أن البرازيل التي حققت أعلى متوسط بين دول المجموعة (56.74) في كل السنوات، إلا أن معدل اتجاهها المتناقص كان الأعلى بينها، حيث وصل إلى 0.50% سنويا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن 6 دول من المجموعة تشهد اتجاها متزايدا، ودولتان تشهدان تذبذبا وهما الصين وفنزويلا، ودولتان أخريان تعرفان تراجعا في جيني وهما مصر والبرازيل.

ويبدو اتجاه جيني في نيجيريا هو الأعلى تزايدا، حيث يساوي 0.70% سنويا، وهو ما تدل عليه أرقام الجدول، إذ كان في بداية الفترة يصل إلى 41% ليقفز باستمرارية متواصلة طول الفترة إلى 49% سنة 2012.

أما متوسط جيني للمجموعة خلال فترة الدراسة فيساوي 40.07 وهو أقل من متوسط المجموعة الثانية متوسطة العولمة والتي وصل فيها إلى 42%، ويوضح الشكل 11 أن الاتجاه العام لجيني للمجموعة الثالثة يشهد تزايدا قدره 0.12%، وكانت أعلى نسبة قد تحققت سنة 2000 (39.11) وأعلاها سنة 2012 (40.84)، وهذا يعني أن عدالة التوزيع في دول المجموعة الثالثة كانت تتراجع فترة الدراسة.

الشكل 11: رسم بياني لاتجاه معامل جيني في للدول منخفضة العولمة خلال الفترة 2000 ـ 2012.



الرسم من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول 8 الخاص بمعامل جيني في الدول منخفضة العولمة.

الفصل الثالث: تحليل أثر العولمة على عدالة توزيع الدخل.

مقدمة:

يتناول هذا الفصل الدراسة النظرية والكمية للعلاقة بين المتغير المستقل العولمة والمتغير التابع عدالة التوزيع، ويتم ذلك في أربعة مباحث، يتعلق الأول بالجانب النظري متمثلا في الاتجاهات الفكرية التي تناولت أثر العولمة على عدالة التوزيع، أما المبحث الثاني فيتعلق بتحليل العلاقة بين اتجاه معامل جيني وترتيب الدولة في سلم العولمة، من خلال ثلاثة مطالب يتناول كل منها مجموعة الدول التي تعرف نفس الاتجاه (تزايد، تناقص، تذبذب)، أما المبحث الثالث فيتناول معامل الارتباط بين المتغيرات، وفي المبحث الرابع فيتم اختبار وجود متغير وسيط بين المتغيرين، ثم أخيرا نتائج الدراسة مع الخلاصة،

وتجدر الملاحظة في بداية الفصل إلى أمرين:

1 ـ أنه كلما قلت قيمة معامل جيني، فإن ذلك يعني زيادة نسبة عدالة التوزيع، وكلما كبرت قيمة جيني كانت عدالة توزيع أكثر سوءا، فالدولة التي تتحصل على المتوسط الأدنى في جيني هي الأولى والأحسن في عدالة التوزيع، والدولة التي تتحصل على المتوسط الأكبر هي الأخيرة والأسوأ في عدالة التوزيع.

2 ـ تحليل العلاقة بين المتغيرين على مستويات ثلاثة، الأول في كل دولة على حدة بين اتجاه جيني والتصنيف في سلم العولمة، والثاني باستخدام معامل الارتباط بيرسون بين كل مجموعة من مستويات العولمة الثلاث على حدة، والثالث باستخدام معامل بيرسون في دول العينة مجتمعة.

المبحث الأول: الاتجاهات الفكرية لأثر العولمة على عدالة توزيع الدخل.

لا يزال موضوع المساواة والتفاوت الاقتصاديين مثار جدل حاد في أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي، ولعل الربط بين السياسة والاقتصاد يزيد الهوة بين الأيديولوجيات التي حاولت الدوران حول محور الفقر والتنمية، وتسمح العودة إلى تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية بفهم أعمق لملامح التيارات المتناقضة وشواهدها ومسارها، ورغم أن تيار العولمة القائم أساسا على الأيديولوجية الليبرالية بات الرائج والأقوى على فرض فعالياته وميكانيزماته نحو نموذج دلت مؤشرات الفصل الأول على التحول إليه، إلا أن ذلك كان مترافقا مع أصوات مناهضة كانت مسألة المساواة الاقتصادية وعدالة التوزيع قضية رئيسية في الخلاف معه.

يتناول هذا المبحث اتجاهين فكريين لأثر العولمة على عدالة التوزيع، ففي المطلب الأول يتم تناول أفكار أنصار العولمة، وفي المطلب الثاني أفكار المناهضين الذين يرون أن الخلل في عدالة التوزيع يكمن أساسا في العولمة.

المطلب الأول: أنصار العولمة.

يتمثل التغير البارز في العلاقات الدولية أثناء المنتصف الثاني من القرن العشرين في التحول من التركيز على موضوعات الصراع السياسي بين الدول إلى الاهتمام أكثر بمسائل التوزيع والحديث عن النظام الاقتصادي الكفيل بجعل البشرية تتمتع بالسواء بفوائد النظام العالمي الذي تزداد درجة ترابطه من ناحية وقيمة ناتجه من ناحية ثانية.

لكن الحديث خلف ذلك عن الإحصاءات والأرقام التي تقدمها بعض المنظمات والمؤسسات المتخصصة في قياس الفقر ونسب المجاعة والأمراض الناجمة عن سوء التغذية جعلت التشكيك في فعالية النظام السائد والمسوق له من طرف الدول المتطورة تشتد وتيرته.

يؤكد الليبراليون ومن بعدهم الليبراليون الجدد أمثال جوزيف ناي Joseph Nye وروبرت كيوهان Robert Keohane وستانلي هوفمان Stanley Hoffman على أن سياسات تحرير التجارة عالميا وتماهي الحدود أمام كل أشكال التدفقات هي النموذج الأمثل في جعل العلاقات بين القوى السياسية أقل توترا من جهة، وفي إيصال الثروة إلى قاع المجتمع بما يجعل من إحصاءات الفقر من حديث الماضي من جهة أخرى، ويجادل هؤلاء بأن سياسات التجارة الحمائية لفترة ما بين الحربين العالميتين كانت فتيلة للحرب الثانية ووقودها، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة في وضع خطط من أجل إنشاء نظام دولي مستقر تحافظ على قواعده مؤسسات دولية تمثلت في الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT).[1]

لقد سمحت هذه المؤسسات بتهيئة بيئة يتفوق فيها نظام اقتصادي ليبرالي يترافق فيه تقليص عوائق التجارة والاستثمار وتحركات رؤوس الأموال مع استجابة مطردة ومستمرة من طرف الحكومات للضغوط التي باتت التجارة الحرة تفرضها، رغم تعارض المصالح الوطنية والتحديات التي تجابهها أغلب الحكومات المتمثلة أساسا في مشكلة الفقر مع قيم السوق الحرة أحيانا.

ولعل نجاح الدول الأوروبية المنهكة من الحرب في تحقيق قفزات اقتصادية تنموية بداية الحرب الباردة بفعل الاستثمارات الأمريكية الضخمة الوافدة إليها، أعطى حجة قوية وسندا فعالا للتسويق للرأسمالية الاقتصادية في إطار مواجهة المد الاشتراكي، بنداءات يغلب فيها اعتماد قيم الليبرالية بأنها السبيل والوصفة المثالية للنهوض باقتصادات دول العالم الثالث المتخلفة نحو نمو اقتصادي يجد فيه الفقراء والمحرومون ملاذا وحدا لبؤسهم.[2]

---

1 كارولين، توماس، الفقر، التنمية والجوع، في كتاب: عولمة السياسة العالمية، تحرير: بيليس، جون، وسميث، ستيف، مرجع سابق، ص 939.

2 إبراهيم، عز الدين، الهيمنة الاقتصادية وسياسة التجارة الدولية، بحث في الاتجاهات الجديدة لسياسة التجارة الأمريكية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 01، 1994، ص 248، 249.

ولم تمنع حدة المنافسة بين المعسكرين الشرقي والغربي من سيادة هذا الاعتقاد لدى أغلب النخب في دول العالم الثالث، وكانت الولايات المتحدة مؤمنة بأن التنمية الاقتصادية في هذه الدول ستجعل في النهاية قيم الليبرالية هي وحدها التعبير الأيديولوجي عن العلاقات الدولية.

تدفقت الاستثمارات والرساميل إلى أجزاء كبيرة من العالم النامي في فترات مبكرة من تاريخ استقلالها عن القوى الاستعمارية التقليدية، وكان ذلك مصحوبا بمعدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي وفي معدل دخول الأفراد وتقدم الجانب الصناعي مع تعثر الزراعة بفعل سياسات الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية،[1] لكن المعطيات في هذه الدول بدأت بالتغير بعد لجوئها إلى الاستدانة من البنوك الغربية بغية الحفاظ على معدلات نموها إثر أزمات النفط المتتالية سنوات السبعينيات وعدم قدرتها على السداد لتعود مجددا وبحدة أقوى إلى أزمات اقتصادية زادت من مستوى معاناة الطبقات الفقيرة، وهو ما تدل عليه معدلات المجاعة والوفيات بداية الثمانينيات، وكان ذلك مدخلا أساسيا لتأجيج الأصوات المناهضة الداعية إلى نظام عالمي جديد أكثر عدالة، لكن سقوط الاتحاد السوفياتي والتحول إلى نظام أحادي لا بديل فيه عن الليبرالية إلا في بعض الدول والأقاليم زاد من الإيمان بنظرية النمو الاقتصادي، وتضم الفقرات التالية عناصر أساسية لهذا الاتجاه القائم على أساس ليبرالي والداعي إلى نموذج معولم، مع التركيز على علاقة كل عنصر منها بتحقيق المساواة الاقتصادية ودرء التفاوت.

1- حرية السوق:

يحتل السوق موقعا مركزيا في المناقشات التي تدور حول الاقتصاد السياسي الدولي، والتساؤل الأساسي حوله هو عن أهميته في النمو الاقتصادي وتوزيع الثروات بين المجتمعات والأفراد وعن الضوابط التي تحد فعالياته، والتصور الليبرالي للسوق ينطلق من فكرة أساسية وهي

1 بيل، روبرت، الإمبريالية الجديدة أزمات وتناقضات في العلاقات بين الشمال والجنوب، ترجمة الحسيني، مازن، دار التنوير للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2007، ص 173، 174.

فصل الجانب الاقتصادي عن السياسي، فالليبرالية رغم اتخاذها أشكالا عديدة باختلاف مفكريها ملتزمة بفكرة حرية السوق وبآلية الأسعار بوصفها أنجح وسيلة لتنظيم العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية، وذلك بأدنى قدر من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.[1]

ومع أن السوق بمفهومه الواسع هو أي مكان يتعامل فيه البائع والمشتري مع بعضهما بحرية، حيث تميل أسعار البضائع إلى المساومة بسهولة وسرعة، يبدو ميدانا اقتصاديا محضا، لكن طبيعته الديناميكية التوسعية التي يشيد بها الليبراليون تجعل المجتمعات والكيانات السياسية ساعية نحو السيطرة عليه بما يجعل نتائجه تتحسن لصالحهم،[2] وهو ما يعني أن حرية السوق تظل نسبية وأن نتائجه تجعل الفصل بين الجانبين السياسي والاقتصادي أمرا مستبعدا.

إن الدعوة إلى حرية السوق عند الليبراليين مدفوعة باعتقادهم أن التجارة الحرة والاعتماد المتبادل بين الجماعات هما مصدر السلم بينها، ذلك أن المنافع المتبادلة للتجارة والتكافل الآخذ في الاتساع بين الاقتصاديات الوطنية تميل إلى جعل العلاقات أكثر سلمية، ففي حين أن القضايا السياسية كثيرا ما جعلت الساسة متفرقين وأبعدت الشعوب عن بعضها، فإن الاقتصاد القائم على حرية السوق والتجارة كفيل بخلق مجتمع كوني تكون المصالح المشتركة فيه أداة تجمعهم على اختلاف ثقافاتهم ومناطق تواجدهم،[3] على أن المنافع المترتبة عن ذلك ليست متساوية بالضرورة بين المشاركين لكن الاستفادة مضمونة حسب منطق السوق الرأسمالي، ولعل هذا المنطق هو الذي يجرنا للحديث عن عمل السوق وعن العلاقة بين حرية السوق والرأسمالية في سبيل الكشف عن كيفية توزيع الثروة.

---

1 Das, Dilip, Two Faces of Globalization; Munificent and Malevolent, Edward Elgar Publishing, Cheltenham , United Kingdom, 2009, pp 20 -21.

2 وودز، نجير، الاقتصاد السياسي للعولمة، ترجمة محمود، أحمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط 1، 2003، ص 263، 264.

3 Das, Dilip, Op. cit, p 22

1- يقوم الافتراض الأساسي عند الليبرالية على أن السوق تنشأ تلقائيا من أجل تلبية احتياجات الإنسان، وبتقدم العصور تتزايد وتتعقد حاجاته، ما يجعل بالتالي الاعتماد على الطرف الآخر أمرا منطقيا، ويصبح رفاه الإنسان مبررا منطقيا للنظام السوقي والذي يعمل على رفع الكفاءة الاقتصادية بزيادة النمو، مع أن سلوك الفرد الإنسان أو الإطار الذي يتواجد فيه يسير على نحو عقلاني إذ يحاول أن يلبّي أقصى قدر من حاجاته بأقل كلفة ممكنة،[1] والنتيجة هي تشكل سوق متوازنة تخلق علاقات متبادلة يستفيد كل طرف منها باستخدام عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والأرض والتنظيم)، وعليه فإن ما يهم الليبراليون هو تساوي الفرص في اقتصاد السوق وليس تساوي النتائج، حيث أن الأساس أن تتوفر الفرص لدى الجميع، أما حرية السوق فهي في النهاية تكافئ المبادرة والجهد بما يسمح بتحقيق النمو وإشباع حاجات الإنسان.

ذلك يعني أن اقتصاد السوق الحرة يعمل على إعادة توزيع الثروة والفعاليات الاقتصادية ضمن المجتمع وبين المجتمعات، ومع أن كل من يساهم في فعالياته يربح وينال بالمقابل، إلا أن التفاوت في المكاسب خاصة في المراحل الأولى من التنمية نتيجة حتمية، فقد رأى الاقتصادي سايمون كوزنتس Simon Kuznets سنة 1955 بعد دراسة اقتصادية أن ما يسمى اليوم منحنى كوزنتس Kuznets Curve يقتضي أن السوق تجعل النمو الاقتصادي في البداية غير متساو وبعد مرور فترة سيتجه النمو إلى تقليص الفوارق بين الطبقات،[2] على أن الليبراليين ليسوا متفقين بالإجماع على علاقة حرية السوق بالتفاوت إيجابيا، بل كثيرا ما يستشهد بعضهم باقتصادات تايوان وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وماليزيا.[3]

1 المحجوب، رفعت، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ج1، 1973، ص 16، 17.
2 يأتي منحنى كوزنتس على شكل حرف U مقلوبا.
3 انظر مثلا الدراسة التي أجراها آلان بيرت، المعجزة في الاقتصاد من المدن الفينيقية إلى اليابان، ترجمة حجار، بسام، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1997.

ثم إن اقتصاد السوق عند الليبراليين يتيح الفرصة من خلال تعزيزه للتخصيص الفعال للموارد المتاحة، وحيث أن للجميع موردا أو أكثر (العمل أو رأس المال ...)، فإن السوق سيعيد تخصيصها إلى الفعاليات التي تكون أكثر إنتاجا، فمنافسة السوق تجبر المنتج على الابتكار وتحقيق كفاءات إنتاجية وتكنلوجية عالية من أجل النجاح تارة ومن أجل البقاء في السوق تارة أخرى، وبذلك تزداد قوة الاقتصاد وتوزع الأرباح على المساهمين.

2ـ كثيرا ما يتم استعمال مصطلحي السوق والرأسمالية كمترادفتين، ورغم أن اقتصاد السوق يمكن أن تشارك فيه عناصر من القطاع العام في حين أن الرأسمالية تقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، إلا أن الملاحظ أن حرية السوق تتحقق أكثر في النظام الرأسمالي، أي أن السوق تتواجد حتى في المجتمعات غير الرأسمالية، لكن الحرية التامة لا تتماشى إلا مع النظام الرأسمالي، ونقطة التلاقي بينهما هي في الدينامكية التي يتسمان بها، حيث أن على الرأسمالي المدفوع بقيمة الربح أن يناضل وينافس للبقاء في السوق، ذلك أن التنافس يميل إلى مكافأة القادرين على الصمود والمبتكرين، ومن دون حرية الأسواق يتشوه العمل الرأسمالي وتنقص حركيته.

وما يمكن استنتاجه من هذا أن المنافسة هي ما يقرر عمر الأفراد والمؤسسات والمساهمين في السوق، بل هي ما يخلق الفوارق بين هؤلاء، إذ أن الصمود والنجاح أمام المنافس يعني بالضرورة اختلاف في النتائج المترتبة عن ذلك.

ولو تم نقل هذه المسألة إلى مستوى أعلى من الاقتصاد المحلي، فإن طبيعة النظام الرأسمالي وسماته الأساسية تتضمن بالضرورة توسيع الأسواق وتوحيدها بما ينجم عنه عولمتها، وحيث أن الأصل في الاقتصاد الرأسمالي هو أن كافة وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية ينبغي أن تكون مملوكة ملكية خاصة، فإن دور الدولة التقليدي في النشاط الاقتصادي سيختزل إلى بعض القطاعات الأساسية كالأمن والدفاع، وهو ما يعني أن الضرائب عند الرأسمالية الكينزية والتي

تفرضها للموازنة بين النشاطات الاقتصادية من خلال تحصيلها وإعادة توزيعها على شكل خدمات أو منح ستقل، وينتج عن ذلك علاقة مباشرة بين الأفراد والفئات وبين السوق العالمية، وتصبح الدخول رهن المنافسة في الاقتصاد العالمي وهو ما يجعلها أكثر حدّة وحساسية بقانون السوق العالمية.[1]

2 التجارة الحرة والمساواة:

ترتكز التجارة في النظرية الليبرالية على أفكار آدم سميث Adam Smith، والذي كان يعتقد أن التخصص الاقتصادي يفرز مكاسب في الكفاءة الإنتاجية ويعزز النمو الاقتصادي، على أن تكون التجارة الحرة خيطا رابطا بين المتخصصين، واستند سميث إلى قانون الميزة المطلقة Absolute advantage، والذي يقتضي تقسيم العمل بحيث تتخصص كل دولة في السلعة التي تتمكن من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى، لكن دفيد ريكاردو David Ricardo لما بنى أفكاره على أساس قانون الميزة المطلقة وجد أنه لا يمكن أن تكون لدولة واحدة أقل التكاليف بشكل مطلق، فابتدع قانون الميزة النسبية Comparative advantage، حيث تتخصص كل دولة في السلع التي تكون تكاليفها أقل نسبيا.[2]

ولعل الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية الكلاسيكية للتجارة المتمثلة في إسقاط كلفة النقل مع افتراض وجود منافسة كاملة، كانت السبب في تعديلها إلى نظرية ليبرالية جديدة تستند إلى تقسيم العمل على أساس التوفر النسبي لعوامل الإنتاج، واهتمت أكثر بعامل الرأسمال البشري ودور التكنولوجيا والمنافسة غير الكاملة.[3]

---

1 خلف، فليح، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 53 – 54.
2 السيرتي، السيد، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة مصر، ط 1، 2008، ص 27 – 33.
3 ناي، جوزيف، ودوناهيو جون، مرجع سابق، ص 96، 97.

والخلاصة أن تقسيم العمل دوليا هو النواة الأولى للتوسع في التجارة وجعل العوائد أكثر حجما وقيمة، ويزعم الليبراليون أن الكل سيستفيد من موقعه في الاقتصاد العالمي، وكثيرا ما يحذر هؤلاء من عواقب الحمائية اقتصاديا وسياسيا بل حتى اجتماعيا، وتزامن هذا مع عولمة كل الأنشطة التجارية من التمويل إلى السلعة والإنتاج والأوراق المالية، حيث أصبحت أنماط الإنتاج والتبادل والاستهلاك مفصولة بشكل متزايد عن جغرافية المسافات والحدود، هذا يعني أن الانخراط في التجارة أصبح السبيل الأمثل لجعل النمو المحلي للأفراد يزداد، أما الانغلاق فيحرمهم من ميزاتها كالتكنولوجيا والكفاءة والسعر.

3- التخلف والنمو:

يعبر النمو الاقتصادي عن حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي الإجمالي للمجتمع، وأيضا في متوسط دخل الفرد من هذا الناتج، ويتم حسابه بقيمة الناتج المحلي على عدد السكان، أي أن معادلة النمو تتطلب رجحان معدل الدخل القومي على معدل نمو السكان، وتحدث حالة التخلف الاقتصادي إذا انخفض متوسط الدخل الفردي تأثرا بالزيادة السكانية.[1]

هذا يعني أن الاهتمام المركزي في قياس التقدم يكمن في المتوسط المادي لدخل الفرد، وأن المساواة تزداد أكثر بالعمل على رفعه، ولعل المفاهيم المتعلقة بالفقر المادي الذي شاع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كخطوط الفقر (المطلق والمدقع والنسبي) تعد امتدادا لمفهوم النمو عند الليبراليين، وعادة يتم التأكيد على أن هذا الفقر لا يستأصل إلا بتحقيق النمو، وأن النمو لا يتم إلا من خلال مراحل تسمح الحقائق التاريخية للبلدان الغربية المتطورة بإبرازها وفهمها، والمراد قوله أن التخلف ليس إلا مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي، وأن ما يسمح بالصعود في درجات التقدم

1 القريشي، محمد، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمّان، ط 1، 2010، ص 40، 41.

هو الاندفاع نحو الاقتصاد السوقي العالمي،[1] حيث أن الاستراتيجية التقليدية التي تعتمد على إعالة الفرد لأسرته هي من منظور أنصار نظرية النمو حالة من حالات الفقر.

ومن أبرز من اهتم بالموضوع الاقتصادي الأمريكي "روستو" Rostow في كتابه "مراحل النمو" 1960، بعد دراسة تاريخية معمقة لاقتصادات الدول المتطورة، حيث وجد أن الفرد والمجتمع يتوسعان في النشاط الاقتصادي من محيطهم الضيق وصولا إلى اندماج تام في السوق العالمية، وفي كل مرحلة ينمو دخل الفرد وتتحسن رفاهيته على قدر الانفتاح مع الأطراف الأخرى،[2] وتنقسم هذه المراحل إلى خمس يمكن تناولها بإيجاز فيما يلي:

1. مرحلة المجتمع التقليدي: تتسم بسيادة القطاع الزارعي مع تخلف طرق ووسائل الإنتاج المستخدمة فيه، ويوجه الإنتاج إلى السوق المحلية فقط، فليست هناك علاقات تجارية مع الخارج، على أن ذلك لا ينفي تحقق الزيادة في مستوى الإنتاج، بل هناك توسع في الإنتاج الزراعي وفي المبادلات التجارية الداخلية، غير أن معدل الإنتاج يبقى محدودا لعدم اتباع الأساليب العلمية والفنية والاستفادة من التكنولوجيا، وعادة ما تغلب الزيادة السكانية على معدل الإنتاج في هذه المرحلة وهي ما تسمى أيضا مرحلة التخلف.[3]

2. مرحلة التهيؤ للانطلاق: غالبا ما تبدأ بقيام نظام سياسي جديد يفكر في تحسين معيشة الأفراد من خلال تغييرات في الهيكل الاقتصادي فتظهر بعض الفنون الإنتاجية الحديثة في الزراعة وبعض المؤسسات المالية التي تجمع المدخرات في المجتمع وتوجهها إلى الاستثمار في البنى الأساسية (النقل، المواصلات، وسائل الاتصال..)، وهذا ما يجعل الحركة التجارية داخليا وخارجيا

---

1 العساف ، أحمد، والوادي، محمود، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، ط 1، 2011، ص 33.

2 القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، ط 1، 2007، ص 110.

3 الإقداحي، هشام، معالم الاستراتيجية، التنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 151.

أكثر نشاطا مما سبق، لكن ذلك يحدث بمعدل بطيء نظرا لانتشار الأساليب الإنتاجية التقليدية وسيادة القيم الاجتماعية على كل الأنماط، ولذلك فهي مرحلة انتقالية من المجتمع المتخلف التقليدي إلى مرحلة الانطلاق.[1]

3ـ مرحلة الانطلاق: تتميز هذه المرحلة بالإقبال على وسائل تكنلوجية حديثة تجعل الاستثمار في الصناعات كبيرة الحجم تزداد، فيحدث بذلك تغير في مستويات الإنتاج وأنواع المنتجات، بل حتى القيم الاجتماعية تصبح أكثر انفتاحا وتقبلا للطرف الآخر، وتظهر منظمات اجتماعية وسياسية تستفيد من التوسع الاقتصادي، وما يساعد على دفع عجلة التنمية في هذه المرحلة وفرة المواد الخام وحجم المدخرات الاستثمارية التي ساهمت فيها المرحلة السابقة.[2]

4ـ مرحلة النضوج: حيث تسمح الوسائل التكنلوجية بتقدم القطاع الصناعي مع ارتفاع حجم مشروعاته وإنتاجه، ويحاول الرأسماليون في هذه المرحلة استغلالا أمثل لموارد المجتمع بأعلى كفاءة وهو ما يزيد من تنوع السلع والخدمات، وتنشط الدورة الاقتصادية بشكل يجعل المدخرات تزداد مع استمرارية تقدم الدخل القومي على معدلات الزيادة السكانية، وهو ما يجعل الفرد أحسن حالا من حيث متوسط دخله ومن حيث رفاهيته، وما يؤكد عليه روستو أن الدولة ستكون أكثر انفتاحا مع العالم الخارجي، ويتضح ـ بحكم علاقاتها ـ الميدان الذي تعتمد عليه أكثر وتتخصص فيه وفقا للميزة النسبية.[3]

5 ـ مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير: وما يميز هذه المرحلة هو تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي، حيث تزداد درجة المساواة الاقتصادية بقوة مؤسسات التأمين والضمان الاجتماعي التي تحاول جعل الأفراد أكثر رفاهية، من خلال إقلال ساعات العمل وضمان العلاوات والمنح المختلفة.[4]

---

1 القريشي، مدحت، مرجع سابق، ص 111.
2 القريشي، محمد، مرجع سابق، ص 126، 127.
3 القريشي، مدحت، مرجع سابق، ص 112.
4 الإقداحي، هشام، مرجع سابق، ص 154.

4 ـ الرد على المناهضين:

غداة الحرب العالمية الثانية تم الترحيب بالتحول الجديد نحو المؤسسات التي تضمن حرية أكثر للتجارة، وكانت اتفاقية الغات عام 1947 بين الدول الرائدة الاقتصادية آنذاك قد أعطت طفرة لاندماج أغلب الدول باختلاف تطورها في التجارة العالمية، وتكللت الجولات والمؤتمرات الدولية الخاصة بالتجارة بإنشاء منظمة التجارة العالمية، وتدل الأرقام والإحصاءات أن التجارة شهدت لبرلة واسعة، واستفادت الدول النامية لكن بدرجة أقل من المتطورة، وأدى تفشي الفقر والأمراض إلى توجيه أصابع الاتهام إلى التجارة العالمية بأنها غير عادلة، لكن أنصار العولمة يردّون اتهاماتهم بما يلي:

1. أن الفجوة بين الطبقات تبرز أكثر في الدول النامية التي لم تنفتح فعليا أمام التجارة الحرة، فالبلدان التي اختارت أن تعيق التملك والتجارة والإنتاج تأخرت، بينما تقدمت تلك التي اختارت اللبرلة وليس السيطرة، والاقتصاديات المنغلقة أو شبه المنغلقة لا تحصل على استثمارات مالية وتجارية، حتى وإن حصلت فإن الاستفادة من التكنلوجيا المتطورة ستكون محصورة، وهذا ما يفسر انتقال سنغافورة وتايوان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية من دول متخلفة إلى منافسة الاقتصادات المتطورة في حين بقيت دول أخرى في آخر الركب،[1] ويستشهد "يوهان نور بيرغ" Johan Norberg في كتابه "دفاعا عن الرأسمالية العالمية" بالدراسة التي أجراها "جيفري ساكس" و"أندرو وورنر" "الإصلاح الاقتصادي وعملية التكامل العالمي" والتي أظهرت أن الاقتصادات المنغلقة معرضة للتأثر بالأزمات المالية والتضخم المفرط أكثر من اقتصاديات التجارة الحرة، حيث أن 8% من البلدان النامية التي اعتبرت منفتحة بدءا من عام 1970 لم تتعرض لهذه الأزمات، بل على العكس من ذلك فإن الدول النامية الأكثر انفتاحا كانت نسبة نمو ناتجها المحلي تصل إلى

---

1 نوربيرغ، يوهان، دفاعا عن الرأسمالية العالمية، ترجمة قباعة، نور، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2007، ص 143.

4.5% سنويا، وهي نسبة تكبر تلك المحققة في الدول المتطورة المنفتحة التي لم تحقق إلا 2.3%، أما الدول النامية التي لم تندمج فعليا في الاقتصاد العالمي فبقيت تدور بين نسب لا تزيد عن 0.7% سنويا.[1]

وما يقصده الليبراليون من هذا أن ما يسهل التنمية المحلية هو الكفاءة الفضلى في تخصيص الموارد، والتي لا تتحقق إلا من خلال احترام قوانين التجارة الحرة والتقسيم العالمي للعمل والانخراط التام في السوق الذي يجعل فرص النمو للأفراد تزداد، وهم يدركون فعلا أن التقدم الاقتصادي ليس متجانسا محليا ودوليا، لكن عمل السوق يؤدي على المدى الطويل إلى التوجه نحو التساوي في المستويات الاقتصادية.

2ـ أن فشل التنمية كثيرا ما كانت أسبابه محلية، والمتمحورة أساسا في عيوب السوق المحلية وعرقلة الكفاءات الاقتصادية وحالات الجمود والتصلب الاجتماعي، فالملاحظ أن الدول التي فشلت في التنمية هي تلك التي تعاني من فساد سياسي ونمط إداري بيروقراطي يعطل النشاط الاقتصادي، كما أن دعم التعليم والكفاءات يعد شرطا مسبقا وملازما للنمو.[2]

وحيث أن الليبراليين متحمسون لجعل النجاح الغربي نموذجا لنمو الدول الأخرى، فإنهم يشددون على أهمية النظام السياسي، حيث سمح النمط الديمقراطي بالعقلانية والرشادة في التسيير والإنفاق، أما الاضطراب الذي تمتاز به أنظمة الدول التي أخفقت في تجربتها التنموية جعلت النخب العسكرية أكثر نفوذا وسيطرة ليس على الحكم فحسب وإنما على الموارد والعوائد الاقتصادية، وكثيرا ما يميل هؤلاء إلى الاستثمار في المطارات الدولية الفخمة والبنايات المشيدة أكثر من المدارس والمستشفيات والمصانع والمرافق التي تمنح الفقراء فرصة للعيش والرفاهية.[3]

---

1 نفس المرجع السابق، ص 144 ـ 145.

2 غيلبين، روبرت، مرجع سابق، ص 332.

3 سوتو، هرناندو، سر رأس المال، لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في مكان آخر، ترجمة: كمال، السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط 1، 2002، ص 47، 48.

3- أن عدالة التوزيع لا تقتصر على الإيرادات والمدخولات فحسب، بل إن تلك المدخولات لا تتحقق إلا بإصلاح التركيبات الإقطاعية غير العادلة، حيث تسيطر نخب صغيرة في الدول النامية على نسب كبيرة من الأراضي، وتعتبر الأمريكيتان اللاتينية والوسطى أوضح دليل على ذلك، فمثلا في جمهورية الدومينيكان 92% من السكان لا يملكون عقارا أو قطعة أرضية أو شبه لا يملكون، فكيف سيتمكن الفقراء من المشاركة في الاقتصاد إن لم يكن لهم نصيب من التعليم والأرض، وبالتأكيد أن التفاوت في الفرص هو الذي يخلق التفاوت في المداخيل فيبدو وكأن النظام الرأسمالي بآلياته هو السبب،[1] ويمكن الربط بين المساواة في ملكية الأراضي وتحقيق النمو وبالتالي المساواة في المداخيل في أن عدم الاستقرار السياسي يحدث أكثر في المجتمعات التي لا تتمتع بالمساواة في الموجودات الأساسية، وهو ما يهدد أية خطة تنموية ويجعل الاندماج في الاقتصاد العالمي أقل فيتراجع الاستثمار، وفي ظل أنظمة هشة يؤثر ذلك مباشرة على شرائح كبيرة من الطبقات الدنيا.

4- أن ما يصعب عمليات التنمية هو صعوبة التكيف بين نسب الزيادة السكانية وقدرة اقتصادات الدول النامية على استيعابها، حيث أن العدد الأغلب لنسبة الزيادة يقع في الدول التي تعاني من وضعها الاقتصادي، ويعتقد الليبراليون أن الزيادة السكانية تفرض نفسها على الموارد المحدودة سواء بالنسبة للسكان في سن العمل والذين تسود بينهم البطالة بأنواعها، أو بالنسبة لزيادة الأطفال المعالين وكبار السن غير المنتجين، بما يمثل في مجمله ضغوطا على موارد الدولة تؤدي إلى استنزافها وتراجع النمو فيها، إذ أن هناك حدا أمثل للسكان، ويتحقق في حالة عدد السكان الذي يصل معه الناتج الفردي إلى حده الأعلى، هذا مع افتراض ثبات الحالة التكنلوجية والعوامل

---

1 نوربيرغ، يوهان، مرجع سابق، ص 107.

الأخرى على حالها،[1] أي أن المساواة في الدول النامية هي رهن سياسة ديمغرافية تستطيع الموازنة بين قدرة الاقتصاد ورفاهية الفرد.

المطلب الثاني: خصوم العولمة.

كثيرا ما يشكك نقاد نظرية النمو في القياسات الإحصائية التي يسوقها أغلب المدافعين عن عولمة النشاط الاقتصادي، ويشدد هؤلاء النقاد على نمط توزيع المكاسب ضمن المجتمع العالمي وضمن المجتمعات المحلية أكثر من الحديث عن متوسط الدخل الفردي وأرقام الناتج العالمي الإجمالي، ويعتقدون أن الليبرالية الاقتصادية التي تشكل جزءا حاسما لعملية العولمة تؤدي إلى زيادة الفوارق الاقتصادية بين البلدان وضمنها.

ورغم أن نقد الرأسمالية ليس بالجديد لما كان منظرو التبعية أمثال راؤول بريبتش Prebisch وآندريه غاندر فرانك Ander Gunder Frank وتوماس ويسكوبف Thomas Wiesskopf وسمير أمين Samir Amin في ستينيات القرن العشرين يحاولون تحليل أسباب فشل التنمية في دول العالم الثالث استنادا إلى علاقاتها مع العالم المتقدم، إلا أن تحولا هاما في مناهضة النظام الرأسمالي جعل الأفكار الماركسية تعود بقوة ليس على مستوى محلي فحسب، بل أصبح الاهتمام ببنية النظام العالمي الذي عملت الرأسمالية على تقسيمه إلى دول متطورة تدير النشاط الاقتصادي وتستفيد من استغلالها لدول العالم الثالث.[2]

كان لينين يرى أن الرأسمالية أفلتت من قوانينها التي افترض كارل ماكس أنها ستفنيها بفعل ما يسميه لينين "إمبريالية ما وراء البحار"، فقد أدى التوسع الاستعماري للاقتصاديات الأوروبية الرأسمالية نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين إلى معالجة الأزمة التي كانت ستفني

---

1 إبراهيم، عز الدين، موقف التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي من التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مكتبة جامعة عين شمس، مصر، العدد 44، 2002، ص 55.

2 جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2007، ص 212، 213.

الرأسمالية، فقد سمح تصريف السلع والرأسمال الفائض والحصول على الموارد من المستعمرات بامتصاص غضب الطبقة الوسطى فتحولت إلى نقابات وتنظيمات حكومية، على عكس ما توقع ماركس، وأصبحت الإمبريالية الاستعمارية ميزة للرأسمالية المتقدمة، وبدأت معالم بنية النظام الدولي تتجه نحو شكلين، دول نواة مهيمنة تستغل ميكانيزمات النظام الرأسمالي لتأمين تراكم رأس المال عندها، ودول محيط يزيدها تقدم النواة تخلفا، والعلاقة بينهما علاقة تبعية تبرز أشكالها في قطاعات التجارة والمال والنقد والتكنلوجيا وتبعية اليد العاملة، بل حتى الثقافية والأيديولوجية والسياسية.[1]

وما يرمي إليه خصوم العولمة ـ وهم نقاد الرأسمالية بالضرورة ـ أن ما يفسر الخلل الحاصل بين تقدم النمو ومعدلات الفقر والمجاعة والمشاكل الاجتماعية هو طبيعة ونمط التفاعل في النظام الرأسمالي، إذ أن الرأسمالية تدرجت عبر مراحلها ليفرز تقدمها هذه البنية في النظام الاقتصادي العالمي، أي أن ما يراه الليبراليون شأنا داخليا لا علاقة بميكانيزمات العولمة فيه، لا يمكن فهمه ومعالجته ـ كما يعتقد خصوم العولمة ـ خارج إطار العلاقات التي تصبغ النظام الاقتصادي العالمي، وما يعزز اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء هي الأنشطة الاقتصادية التي تجعل الثروة تتركز في دول المركز وبعض النخب في المحيط.

وعند العودة إلى الشواهد التي يقدمها هؤلاء المناهضون باختلاف مدارسهم من أنصار التبعية الاقتصادية Dependency Theory إلى الماركسيين الجدد Neo-Marxists إلى أنصار نظرية النظام العالميWorld System Theory، نجد أنهم متفقون على جملة من النقاط تضمنتها كتابات المفكر الأمريكي إيمانويل فالرشتاين Immanuel Wallerstein، والذي يعد أبرز اليساريين المعاصرين.

---

1 بالوا، كريستان، الاقتصاد العالمي المرحلة الاحتكارية والإمبريالية، ترجمة: عادل، عبد المهدي، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1978، ص 179.

كانت بدايات أعمال فالرشتاين بدراسة الفقر في إفريقيا، لكن التعقيد في المسألة أدى إلى نتيجة مفادها أن فهم وتحليل العلاقات الدولية والقضايا الاقتصادية المحلية مرهون بتحليل أنماط التفاعل وتوزيع القدرات داخل النظام العالمي الرأسمالي،[1] أي أن رصد أسباب الفقر وعدالة التوزيع ينبغي أن ينصب على فهم منطق الرأسمالية العالمية وسير عملياتها وأنشطتها.

ذلك يعني أن هوية النظام العالمي الحديث هو رأسمالية عالمية، وأن بنيته القائمة على تقسيم العمل بين دول المركز وشبه المحيط والمحيط تتكيف تفاعلاتها مع عامل الربح والتراكم المستمر لرأس المال، وهو ما ينتج عنه التفاوت في توزيع العوائد وفقا لمنطق وقيم التبادل اللامتكافئ Unequal Exchange والذي يقتضي جعل المركز العملية التبادلية أكثر ربحا لجانبه، مع تضييق استفادة الأطراف منها.

ولو حاولنا رصد الدعائم عند فالرشتاين وأغلب المناهضين عن تعزيز العولمة للتفاوت في توزيع الدخل المحلي والإجمالي لوجدنا ما يلي:

1ـ رأس المال:

يعد رأس المال من أقوى الأدوات الرأسمالية، ويعمل وفق معادلة توسعية يستطيع بها الاستمرار، ويطلق عليها فالرشتاين الرأسمالية التاريخية، ويرى أن التراكم اللانهائي لرأس المال هو الهدف والقانون الذي ساد في النشاط الاقتصادي، والتراكم يقوم على أساس جهود العمل الماضي ليتم إنفاقها في المستقبل بإعادة استثمارها أو بالاستخدام المباشر،[2] ويعني هذا أن هدف الرأسمالية يقوم على التوسع الذاتي لمراكمة المزيد والمزيد من رأس المال عبر دورة اقتصادية تبدأ بملكية يجمع بها رصيد من السلع ثم عمل، فإنتاج سلع، فعرضها للطلب ثم بيعها والربح، وبذلك يكون

---

1 Immanuel, Wallerstein, The Modern World – System, Theroretical Reprise, in Readings in Globalization, Key Concepts and Major Debates, edited by; Ritzer, Georg, and Atalay, Zeynep, Wibey-Blackwell, United Kingdom, 2010, p 206.

2 إيمانويل، فالرشتاين، الرأسمالية التاريخية، ترجمة مستجير، محمد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 2002، ص 13، 14، 16.

الرأسمالي قد تحصل على فائض الربح، ويتمكن بذلك من إعادة العملية الإنتاجية بما يسمى بالاستثمار.

تحمل هذه المعادلة الاقتصادية ضمنها آلية الدمج والتوسع اللذان ينجمان عن تراكم رأس المال وإعادة استثماره بما يؤدي إلى قطاعات وأفراد ومؤسسات جديدة في النظام الرأسمالي، وهذا ما يفسر تأثر تلك القطاعات والمؤسسات بالنظام العالمي ومحاولتها التكيف والتغير حسب منطقه.

والآلية الثانية التي تحملها هذه المعادلة هي التسليع، ويشير هذا المفهوم إلى تحويل الرأسمالية كل شيء إلى سلعة تخضع لمنطقها في الربح، وهو ما يعني إضفاء الطابع السلعي ليس فقط على عمليات التبادل فحسب، وإنما أيضا على عمليات الإنتاج والتوزيع والاستثمار،[1] وفي الحقيقة فإن مفهوم التسليع ناتج عن قيم الرأسمالي في تعظيم الربح، فهو يسعى بكل الطرق إلى بلوغ هدفه، وأصبحنا اليوم في زمن تحول فيه الصوت والصورة والنتاج الفكري والفن بكل أنواعه من رقص وأدب وترفيه، كلها تحولت إلى سلعة.

وما يربط بين الآليتين للنظام الرأسمالي والمساواة هو ما يترتب من نتائج على انمحاء الحدود أمام نشاط الرأسمالي، أي أن آلية الدمج والتوسع جغرافيا وقطاعيا وآلية التسليع تعززان التفاوت أكثر بجعل العوائق والضوابط السياسية والإدارية وغيرها لا تحد من ديناميكية النشاط الاقتصادي،[2] وهو ما أدى إلى ما يلي:

<u>أ ـ تقليص دور الدولة:</u>

حيث تحولت صورتا الدولة والبيروقراطية إلى عنوان للجمود وعدم الفعالية، وأصبحت المطالبة بتراجع التدخل الحكومي لصالح المنافسة والسوق تجعل من تنوع نشاط الدولة يتفتت

---

1 نفس المرجع السابق، ص 16.

2 Immanuel, Wallerstein, <u>The Modern World – System, Theroretical Reprise</u>, Op.cit, p 207

لصالح القطاع الخاص، لكن على حساب الطبقات الفقيرة، فمن ناحية قانونية لطالما منعت الدولة قيام الاحتكارات والكارتلات والمنافسة الهدامة، وشرعت قوانين تحمي المستهلك وتصون حقوق العامل عند رب العمل، ومن ناحية اجتماعية قدمت معونات مالية على شكل مساعدات حكومية لتأسيس الشركات والسكنات الاجتماعية، فضلا عن جانب التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، ومن ناحية اقتصادية سهلت حصول عديمي الموارد على دخل يؤمّن حاجاتهم من خلال تأسيس شركات ومؤسسات حكومية غير خاضعة لالتزام تحقيق الأرباح القصوى بقدر التزامها بأهداف اجتماعية، إضافة إلى استفادة الجميع من الموارد الأساسية كالماء والهواء والأرض، حيث حرصت على حماية البيئة من تأثيرات الصناعة على المساحات الخضراء والهواء، غير أن تخلي الدولة عن مجموع هذه الخدمات ـ كما يرى مناهضو العولمة ـ هو النقطة الأساس في جعل الرأسمالي قادرا على الصمود، بل على تأمين ربحه وبقائه أمام انكماش فرص الطبقات الأدنى في اقتحام المنافسة.[1]

<u>ب ـ إشاعة الطابع المديني:</u>

أو ما يسمى بظاهرة التمدين Urbanization، ويمكن اعتباره آلية وهدفا للرأسمالي في آن واحد، فقد أجبرت أعداد متزايدة من سكان المناطق الريفية المعتمدين على الوسائل البسيطة في توفير حاجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومأوى بما يضمن عيشهم في مستوى مقبول على النزوح إلى المدن، حيث تنشط العلاقات الاقتصادية بعيدا عن القيم الاجتماعية في التجمعات التقليدية مثل التعاون والتضحية بالجهد والمال، ليتحولوا إلى منطق الربح والمنافسة،[2] غير أن الملاحظ أن

1 بوكسبرغر، جيرالد، وكليمانتا، هارالد، الكذبات العشر للعولمة، بدائل ديكتاتورية السوق، ترجمة سليمان، عدنان، دار الرضا للنشر، دمشق، ط1، 1999، ص 111 ـ 114.

2 هوبدن، ستيف، وجونز، ريتشارد وين، نظرية النظام العالمي، في كتاب: عولمة السياسة العالمية، تحرير: بيليس، جون، وسميث، ستيف، مرجع سابق، ص 301.

النازحين كثيرا ما تتردى أوضاعهم أمام تعقيدات الحياة المدنية، وهو ما يوسع الهوة بين تغيرهم إلى أنماط استهلاكية أعقد وبين قدرتهم على المنافسة الاقتصادية في اقتحام السوق.

ج ـ تعزيز النزعة الاستهلاكية:

فالملاحظ أن الاقتصادي "جون مينارد كينز" John Maynard Keynes لما شدد على سياسة اقتصادية تعتمد على الطلب وليس على العرض، أي أن طلب المستهلكين هو الأساس والقياس الأكبر لخلق فرص العمل، فإنه أكد على أن للحكومة دورا أساسيا في تقوية الطلب على المنتجات الوطنية من خلال الإنفاق الحكومي،[1] وتبدو هذه السياسة الاقتصادية أكثر اعتدالا، ذلك لأن الحرية التامة التي ينادي بها الليبراليون الجدد بعد كينز تحيد الدولة عن مختلف أوجه الإنفاق الحكومي، وتترك المجال للسوق، فيصبح التوازن عند ذوي الدخل المحدود بين إشباع النزعة الاستهلاكية المتضاعفة بحكم الإغراءات والإشهارات التي يمارسها الرأسمالي وبين القدرة على الادخار والاستثمار والمنافسة مختلا لصالح الرأسمالي، فتزداد الفجوة خاصة في ظل اقتصاديات تبتعد عن التدخل الحكومي.

2ـ بنية النظام الاقتصادي العالمي:

حيث أن التموضع الأصلي لدولة من الدول في التقسيم الدولي للعمل هو الذي يحدد صلابتها أو مرونتها، فالدولة الصلبة قادرة على مقاومة قوى السوق الخارجية وتوجيهها لمنفعتها، وبإمكانها إدارة اقتصادها بكفاءة، لكن الدول الضعيفة المرنة تبقى تحت تأثيرات السوق الخارجية وقواها، ولا تستطيع التحكم بشؤونها الاقتصادية، وهكذا تجد الاقتصاديات التابعة نفسها واقعة في شبكة من القوى السوقية من الصعب الإفلات منها.[2]

1 بوكسبرغر، جيرالد، وكليمانتا، هارالد، مرجع سابق، ص 47.
2 غيلبين، روبرت، مرجع سابق، ص 295.

وقد باتت الدلالة لمصطلحي المركز والمحيط Center and Periphery توحي بعمليات مركبة تبين أي تصنيف ينتمي إليه الإقليم أو المنطقة أو الدولة، بمعنى آخر أن الدولة لا تتصف بالمركزية إلا نتيجة لسيادة عمليات وأنشطة مركزية فيها، والمناطق أو الدول أيضا توصف بالمحيط لأنها تقوم بأنشطة محيطية، ذلك يعني أن ما يحدد محيطية أو مركزية الإقليم ليس المكان والجغرافيا، بل ما يحدث داخل هذا المكان من أنشطة إنتاجية.[1]

تتمثل القضية المركزية التي تجعل التوزيع متفاوتا بين هذه الدول في آلية التجارة، حيث أن المحيط ينتج منتجات أولية رخيصة يتم تصديرها إلى المركز، ثم ترجع إليها على شكل سلع مصنعة بقيمة مضافة، غير أن السلع الأولية تميل إلى الانخفاض بحكم الوفرة ومضاعفات الإنتاج والمنافسة بين العالم النامي، أما أسعار السلع المصنعة ففي الأغلب تميل إلى الارتفاع، وهو ما يجعل معدلات التبادل التجاري لصالح المركز، ويسمح استعراض بعض خصائص كل من المركز والمحيط وشبه المحيط عند فالرشتاين بفهم أعمق لسير العملية التجارية والإنتاجية بينها.

أ ـ المركز:

تشكل دول المركز في النظام العالمي النواة التي تديره، وهي عموما تتصف بالنزوع نحو الهيمنة، وبقوة اقتصادية وعسكرية تحافظ على موقعها من النظام ككل، فالقوة المهيمنة هي دولة تتمتع بفضل كفاءتها الإنتاجية بموقع تفوق اقتصادي وعسكري على جميع منافسيها، أضف إلى ذلك تمتعها ببيروقراطيات واسعة وطبقة بورجوازية محلية، وساعدتها كل الظروف على السيطرة على التجارة الدولية،[2] كما أن أشكال حكوماتها ديمقراطية، والدخل الوطني والفردي لها مرتفعان، وتقوم باستيراد المواد الخام وتصديرها على شكل منتجات مصنعة مع استثمارات ضخمة وعالية

---

1 تيلور، بيتر، وفلنت، كولن، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة عبد السلام، رضوان، عالم المعرفة، الكويت، ط 1، 2002، ص 35.

2 إيمانويل، فالرشتاين، صعود النظام العالمي الرأسمالي وزواله المقبل، في: العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ ، تحرير: لشنتر جي، فرانك، وجولي، جون، ترجمة: فاضل، جكتر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2004، ص 119.

التمويل، كما تعتمد بشكل أساسي على الملكية الفردية وتشجع على الخصخصة والمشاريع الكبرى التي تمتد إلى باقي دول العالم، وتقوم بإنتاج أغلى السلع في العالم وأعقدها من حيث التصنيع وأحوجها إلى التكنولوجيا والمعرفة العلمية الدقيقة،[1] وهي بهذا حققت تقدما اقتصاديا وعلميا سمح لها بالتوجه نحو خدمات رفاه اجتماعية عالية، وكل هذه العوامل تؤدي بها إلى إمكانية كبيرة في الإبقاء على اقتصاد قوي وعلاقات مع باقي الأطراف لصالحها.

ب ـ دول المحيط:

تعيش حالة متناقضة في إطار النظام العالمي، فهي غنية بالمواد الخام والموارد البشرية، لكنها تعاني من تخلف اقتصادي وسياسي واجتماعي، تعتمد على تصدير المواد الخام إلى المركز، واستيراد المواد المصنعة، والدخل الفردي متدني ولا حديث فيها عن خدمات الرفاه الاجتماعي،[2] لكن السمة الأبرز تتمثل في حكوماتها غير الديمقراطية وفي نخبها التي تربطها المصالح الذاتية وليس القومية بأنظمة المراكز.

ويذهب فالرشتاين إلى اختيار مصطلح الكومبرادور The Comprador Class لتسمية هذه النخب، ويشير هذا التعبير إلى تلك الطبقة التي تتألف من أعيان البرجوازية المحلية، والتي تحصل على امتيازاتها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية بفضل الاحتكارات الأجنبية، وهي بالتالي ذات مصلحة في المحافظة على الوجود الاستعماري والنظام الاجتماعي المرتبط به، فهي تقوم بدور الوسيط التجاري بين الرأسمالي الأجنبي والسوق المحلية،[3] مع أنها تتمتع بالسلطة وغالبا ما تكون ذات نزعة عسكرية.

جـ ـ شبه المحيط:

---

1 تيلور، بيتر، وفلنت، كولن، مرجع سابق، ص 48، 49.

2 أمين، سمير، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، ترجمة: شرف الدين، فهيمة، وأبو شقرا، سناء، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 2003، ص 48، 49.

3 الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج 5، ط 1، 1987، ص 259.

تتسع رؤية فالرشتاين في قضية الهيكلة المكانية، إذ يضيف نطاقا ثالثا إلى جانب المركز والمحيط أسماه بشبه المحيط، تقوم هذه المنطقة بعمليات مركزية وأنشطة محيطية، دون أن تبرز سيادة العمليات المركزية أو المحيطية داخل هذا الإقليم.

ومن الأهمية بمكان فهم الدور الذي تؤديه، فقد تبدو الدولة شبه المحيط كما لو كانت تؤدي دورا اقتصاديا معينا، ويمكن تصور اقتصاد عالمي ذو شريحتين عليا وسفلى أي مركز ومحيط، غير أنه سيكون أقل استقرارا على الصعيد السياسي، ويعتقد فالرشتاين أنه في أية إمبراطورية عالمية استنادا إلى المعطيات التاريخية تقوم الشريحة الوسطى بدور الحفاظ على تجارة المسافات الطويلة بالسلع المرغوبة هامشيا، وتقوم الشريحة العليا بتركيز طاقاتها في التحكم على الآلة العسكرية للحصول على الريع المساعد على إعادة توزيع الفائض، وتقوم هذه الشريحة العليا بتمكين الوسطى من الوصول إلى جزء محدود من الفائض بقصد شراء ذمتها كقيادة محتملة للثورة المنسقة عليها.[1]

ويمكن ملاحظة أن هذه الأدوار التي تؤديها الطبقة الوسطى في الإمبراطوريات العالمية تتشابه مع مناطق شبه المحيط في النظام العالمي الحديث، إذ يشكل وجودها استقرارا للنظام، وتجعل العالم مكانا آمنا للرأسمالية، وذلك بتقليل احتمالية وإمكانية الصراع المتوقع بين الطبقة الكادحة في النظام العالمي متمثلة في دول المحيط وبين الدول القوية، وانتفاؤها بالمقابل يهدد استقرار ذلك النظام.[2]

وقد ينتج شبه المحيط عن مناطق مركز منهارة أو مناطق حسنت موضعها النسبي في النظام، والاختلاف الجوهري بينها وبين المركز يكمن في أنها لا تتحكم في التجارة الدولية، وهي

1 إيمانويل، فالرشتاين، صعود النظام العالمي وزواله المقبل، مرجع سابق، ص 122 - 123.
2 تيلور، بيتر، وفلنت، كولن، مرجع سابق، ص 35.

مناطق توصف أنها مستغَلة ومستغِلة،[1] وتتميز هذه الدول بشيء من الكفاءة وبحكومات استبدادية، وقد تتبنى الديمقراطية الشكلية، وهي ذات قدرات سلطوية على القوى العاملة، وتتمثل صادراتها ووارداتها في منتجات مصنعة إلى جانب المواد الخام، وأجور عمالها منخفضة ولا يتمتعون بخدمات رفاه، وفي المحصلة قد جمعت هذه الدول بين صفات كل من المركز والمحيط.

وخلاصة فإن تركيبة النظام العالمي هي في النهاية نتاج مراحل معقدة من تاريخ الرأسمالية، وأن الحفاظ عليها هو ما يعزز التفاوت بين الدول والطبقات، فالأدوار التي تؤديها كل منطقة على اختلاف تصنيفها كفيلة بتحقيق استقرار نسبي في النظام العالمي من ناحية، وبتوسيع الفوارق بين الوحدات من ناحية ثانية.

3 ـ دور المؤسسات العالمية:

إضافة إلى الآثار السلبية التي تحدثها التجارة على الدول النامية، تؤدي المؤسسات العالمية دورا مهمّا في إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية، حيث يعمل التقسيم الثلاثي الجديد للسلطة الاقتصادية الدولية والمرتكز على التعاون الوثيق بين صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية على مراقبة السياسة الاقتصادية للدول النامية، وتتحدد العلاقة بين هذه المؤسسات والحكومات الوطنية في ضوء نظام التجارة الجديد الذي ظهر بعد نهاية جولة الأورغواي في تأسيس منظمة التجارة العالمية WTO، إذ لم يعد الأمر متعلقا ببرنامج التكييف الهيكلي SAP[2] الذي يضمن إنقاذ النظام المالي من أزمة الديون التي هددت اقتصادات الدول الكبرى سنوات الثمانينيات فحسب، بل إن الشروط الجديدة في منظمة التجارة إضافة إلى فقرات التكييف الهيكلي جعلت الدول الفقيرة أكثر انكشافا وتبعية لتقلبات الاقتصاد العالمي.[3]

---

1 إيمانويل، فالرشتاين، صعود النظام العالمي وزواله المقبل، مرجع سابق، ص 123.

Structural Adaptation Program 2

3 شوسودوفسكي، ميشل، عولمة الفقر، تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة السوداني، جعفر، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2001، ص 45.

ورغم ما كانت تعانيه البلدان المدينة من صعوبات التنمية وفشلها، فقد صاغ صندوق النقد الدولي وصفة طبقت على مائة بلد منها، تضمنت هذه الوصفة التقشف بالميزانية وتخفيض قيد العملة وتحرير التجارة وبيع الملكية العامة إلى القطاع الخاص، ففقدت بذلك سيادتها الاقتصادية وسيطرتها على السياسة النقدية والضريبية، وأعيد تنظيم مصارفها المركزية ووزاراتها المالية وألغيت مؤسساتها وأقيمت فيها وصاية اقتصادية، وتدخلت المؤسسات المالية الدولية لتكوّن حكومة موازية، في أجندتها مصالح خارجية غير وطنية، فأصبحت الطبقات الفقيرة مرتبطة بتأثيرات قوى السوق مباشرة،[1] إذ أن تخلي القطاع العام عن عديد الميادين ترافق بأفول شبه تام للخدمات والمنح التي كانوا يستفيدون منها، ومع انعدام مواردهم أو ضعفها شكل تحولهم إلى الوضع الجديد معاناة أشد وطئا.[2]

ولو أخذنا مثلا قضية إلغاء الدعم الحكومي، فبالرغم من أن هذا الدعم كثيرا ما ساعد في رفع الدخل الحقيقي للفئات الفقيرة، وهو ما يساهم بالضرورة في ردم الهوة بين الطبقات، فإن تشديد البرامج الإصلاحية على إلغائه أدى إلى تفاقم المعاناة خاصة لدى الفئات التي تعيش تحت خط الفقر المطلق، ويرى المناهضون أن هذه النقطة أدت إلى التناقض بين المرتكزات الفكرية للتنمية في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وبين ما تحدثه برامج التكييف والإصلاح، وقد قاد هذا الإجراء إلى كثير من المشاكل السياسية والاجتماعية، فقد أعلن الرئيس الفنزويلي كارلوس بيريز Carlos Perez حالة الطوارئ إثر الأحداث التي شهدتها كاركاس عام 1989 احتجاجا على ارتفاع سعر الخبز إلى 200% بعد أن أدان بشدة صندوق النقد الدولي لممارساته التي لا تقتل بالرصاص وإنما بالجوع.[3]

---

1 نفس المرجع السابق، ص 46.

2 حسين، مصطفى، مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية، عرض وتحليل وتقويم، مجلة آفاق اقتصادية، الإمارات، العدد 69، 1997، ص 119.

3 شوسودوفسكي، ميشيل، مرجع سابق، ص 46.

أما في موضوع تحرير التجارة فالخلل الحاصل أن دعوة الدول الكبرى إلى الانفتاح على التجارة وإلغاء القيود لم يكن مصحوبا في جميع الأحوال بالتزام تلك الدول أصلا بما تدعو إليه، ولعل ما يدعم هذا القول الحجتان التاليتان:

1 ـ أن الرجوع إلى تاريخ نمو الدول المتطورة حاليا يكفي للتدليل على التناقض بين أمرين، يتمثل الأول في دعوة الدول النامية اليوم إلى انتهاج بعض السياسات الليبرالية والانخراط في المؤسسات العالمية، والثاني في أسرار نجاح تلك الدول المتطورة، إذ أن أغلبها في مراحلها الأولى كانت تستخدم سياسات تجارية وصناعية انعزالية، مثل حماية الصناعات الوليدة ودعم الصادرات ورفع التعريفات، وهي ممارسات ينظر إليها اليوم نظرة متدنية، بل تحظر قواعد منظمة التجارة العالمية كل أشكالها، وقد تضمنت أفكار الاقتصادي الألماني فريدريك ليست Friedrich List الذي يعتبر أبرز من دافع على حماية الصناعات الوليدة في كتابه "النظام الوطني للاقتصاد السياسي" عام 1841 مناقشة تاريخية طويلة للسياسات التجارية والصناعية للدول الرئيسية كفرنسا وألمانيا والبرتغال وإيطاليا والولايات المتحدة وهولندا وإنجلترا، مؤكدا أن هذه الدول كانت تجيد فنون الحمائية خاصة في بدايات نهضتها، ومحذرا من عواقب التجارة الحرة على الاقتصادات الناشئة.[1]

2 ـ السياسات الحمائية الجديدة New protectionism التي لجأت إليها الدول الصناعية لحماية بعض الصناعات ذات التكنولوجية العالية وبعض المحاصيل الزراعية، وهي تلك القيود غير التعريفية والمتمثلة في جميع عمليات التدخل الحكومي في الإنتاج والتجارة بوسائل غير التعريفة الجمركية وبالشكل الذي يؤثر على هيكل السوق وعلى حركة التجارة الدولية، وقد أحصت اليونكتاد UNCTAD 21 ألف حالة تطبق فيها القيود غير التعريفية، وأثر ذلك على أغلب الدول النامية من جانبين، يتمثل الأول في تراجع العوائد من صادراتها التي كانت مستهدفة من أجل تحريرها،

---

1 تشانج، ها جون، ركل السلم بعيدا، استراتيجيات التنمية والتطور قديما وحديثا، ترجمة: دولارماني، سجيني، والرفاعي، عمر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2007، ص 15، 16.

حيث أن الدول الصناعية شددت على إلغاء القيود على جملة كبيرة من المواد الأولية، أما الثاني فيتمثل في ارتفاع أسعار المواد المصنعة والتي تستوردها من الدول الكبرى، وهذا بسبب لجوء هذه الأخيرة لحمايتها.[1]

4 ـ دور الشركات عابرة القومية:

يرى الليبراليون أن الشركات عابرة القومية هي أساس الازدهار الدولي، فالعالم مدين لها بتقدم التكنولوجيا الحديثة وبتحسن الوضع المادي الذي نجم عنه، وأن نوعية تنظيمها وطاقة عملها على المستوى الدولي وقدرتها في الأبحاث والتطوير يعطي لها الميزة الفضلى في النهوض باقتصادات العالم الثالث،[2] وقد تبدو العوامل التي تتصف بها هذه الشركات مغرية على استقطابها والتعهد بجزء من الاقتصاد إليها، فهي بالإضافة إلى امتلاكها لمصادر مالية ضخمة، تستخدم طرقا إدارية حديثة في تنظيمها وتسويقها لمنتجاتها، وتسمح ضخامة حجمها بخلق فرص عمل واسعة تعجز عن توفيرها وزارات أغلب البلدان النامية، كما أن فقر الصناعة في هذه البلدان إلى التكنولوجيا يدفع إلى الاعتماد على قدرة هذه الشركات في تطويع العلم إلى استغلال أمثل للموارد المحلية، وذلك من خلال مراكز البحوث والتطوير الرفيعة التي ترتكز عليها استراتيجيات الشركات الإنتاجية والتسويقية والتمويلية.[3]

غير أن الخلفية التي ينطلق منها خصوم العولمة في تحليلهم للتأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدثها هذه الشركات، تجعلهم مستمرين في التشكيك في القوى الرأسمالية المحركة لها، زاعمين بأن مخططات التبعية والاستغلال الرأسمالي لدول المحيط متضمن

---

1 رشيد، أمين، تطورات الجات، أسبابها وآثارها على الأقطار العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 88، 1996، ص 170.

2 قرم، جورج، الشركات متعددة الجنسيات ومنفذ العالم الثالث إلى التكنولوجيا الحديثة، مجلة الفكر العربي، بيروت، العدد 2، 1979، ص 15.

3 العكش، فوزي، الشركات متعددة الجنسية ودورها في نقل التكنولوجيا، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 2، 1989، ص 84.

في أجندة ونشاطات هذه الشركات، إذ أن الدعوة إلى تحرير التجارة والنشاط الاقتصادي كان الدافع الأساسي لتدويل عمليات الإنتاج والتمويل والتسويق، وهي آليات تسمح بجعل المنطق الرأسمالي أكثر ديناميكية من خلال الاستفادة من أسعار كلفة المواد الأولية واليد العاملة واختلاف المناخات البيئية وخصوبة الأسواق الاستهلاكية التي تنتشر عبر جغرافيا العالم النامي، وهو ما أدى إلى تكالب مستمر يجر في أذياله تعزيز التبعية الاقتصادية للدول المتطورة التي تتفرع عنها هذه الشركات، وجعل الفوارق صارخة ليس على المستوى الدولي فحسب، بل إن قوة الشركات كثيرا ما جعلت ضعف المجتمعات المحلية قاعدة لاستنزاف ثروتها وتركيزها في يد نخبة برجوازية مع حتمية تكريس مصلحة الأيدي الخارجية على المصالح القومية، ويقدم هؤلاء الشواهد التالية على رأيهم:

1 ـ أن أغلب الأدبيات المصطلح عليها لوصف هذه الشركات لا تعبر عن حقيقتها، فمصطلح متعددة الجنسيات أو عابرة القومية يعطي انطباعا بالترفع عن الخلفيات الأيدولوجية والسياسية والتحول نحو نسق من التعاون والاستفادة العادلة بين المشاركين، لكن الأرقام تدل أن 80 % من التجارة الدولية تسيطر عليها شركات أمريكية وأوروبية ويابانية،[1] ورغم اختلاف مراحل وأماكن بيوعها وإنتاجها وانتشار مبيعاتها في السواد الأعظم من العالم، إلا أن الجزء الأكبر من فوائدها يعود إلى البلد الأصل كما أنها تبقى مصبوغة بطابعها القومي، أما دوافعها إلى العالم النامي فلا يخرج عن منطق الربح وتراكم الأموال.

2 ـ أن ضعف قدرة الدول النامية على مضاعفة الإنتاج بسبب فقرها إلى الإمكانيات المادية والتكنولوجيا جعلها ترضخ للضغوط التي تفرضها هذه الشركات، مع العلم بأن نقطة الخلاف بين السياسات الحكومية ومصالح الشركات تكمن في أن الحكومة مرهونة بأهداف اجتماعية يمثل تقليص الفوارق بين الطبقات ومحاربة الفقر أبرزها، غير أن شروط هذه الشركات تجعل الحكومات

1. Romeo, Ionescu, and Raducan, Oprea, Multinational Corporations and The Global Economy, Publications of Dunarea de Jos University, Romania, 2009, p 8.

تتراجع عن دعم المواد الأساسية وتخفيض الأجور وسن العمل وخصخصة أجزاء واسعة من القطاع العام.

3 ـ أن ما يدفع الكثير من البلدان النامية إلى استيراد بعض المواد الأساسية هو تركيز الشركات عابرة القومية على استخدام أنواع معينة من التكنولوجيا لتوجيه الاقتصاد المحلي نحو محصول أو أكثر تتخصص فيه الدولة بالميزة النسبية فتعتمد على استراتيجية تصديرية، غير أن الحاجة إلى باقي المواد الأساسية التي لم يصبح الاقتصاد المحلي يوفرها أدى إلى دخول شرائح من السكان تحت خط الفقر بسبب غلاء كلفة استيرادها أمام القدرة الشرائية.[1]

4 ـ دعمت الشركات عابرة القومية مبدأ اللاتكافؤ من خلال احتكارها للتكنولوجيا، فرغم ما شهده عصر الثمانينيات من التوسع الكبير لهذه الشركات إلى العالم النامي جالبة معها تكنولوجيات متطورة، إلا أن قيود الاستفادة منها جعل الإفلاسات الاقتصادية خاصة للشركات المحلية تسهل التنافس لصالح الشركات الوافدة، وبالتالي فإن هذا الاحتكار يجعل الأرباح تعود بالدرجة الأولى إلى المراكز المصنعة.[2]

5 ـ أن النهم على الموارد المحلية كثيرا ما عرض البيئة للخطر، وحيث أن الدولة ظلت كفيلة بحق الكل في الهواء والماء النقيين والمساحات الخضراء ونظافة المنتزهات، فإن عمليات مضاعفة الإنتاج كانت مصحوبة بقطع الأشجار وتلويث البيئة بالنفايات والمواد الكيماوية، وهو ما كلف ميزانيات الدول النامية في الجري وراء النظافة والحرص على نقاوة الهواء والماء، ودائما كان التهديد بتحويل الفروع من طرف الشركة إلى دول أخرى ورقة ضغط على الحكومات.[3]

---

1 العكش، فوزي، مرجع سابق، ص 90.

2 عبد الله، عبد الله عثمان، أيديولوجية العولمة من عولمة السوق إلى تسويق العولمة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 1، 2003، ص 106.

3 دانيال، مارك، عالم محفوف بالمخاطر، ترجمة: عضيمة، أدهم، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 2002، ص 311.

6 ـ تخسر الحكومات في الدول النامية جراء فنون التهرب الضريبي التي تحترفها الشركات عابرة القومية، حيث أن قدرتها على الاختيار بين ضرائب البلدان التي تتفرع إليها جعل الحكومات عاجزة عن تقدير عوائد الضرائب، فضلا عن أن التلاعب بأرقام حجم المبيعات وعدم الإفصاح عن الأرباح جعل كلفة الإنتاج أقل بكثير من المنتجات الوطنية.[1]

5 ـ الإطار الثقافي:

أو ما يطلق عليه فالرشتاين جيو ثقافي Geoculturel، ويقصد به جانب القيم والعمليات الفكرية في النظام العالمي الحديث، ويصف فالرشتاين الإطار الثقافي العالمي بأنه: " ذلك الجزء من النظام الغائب عن الأنظار، ولذلك فقد كان تقويمه أكثر صعوبة، لكنه الجزء الذي لا يمكن للأجزاء الأخرى أن تزدهر بدونه".

وتعمل النماذج المحددة من السلوك والفكر في النظام العالمي على إضفاء أرضية مشروعية من أجل ضمان عمله بفاعلية، أي أن سير العمليات الاقتصادية بين وحدات البنية باختلافها كان مترافقا مع محاولات بالإقناع والإرضاء بعدالة الجانب الأيديولوجي للعولمة، وتتمحور أبعاد الإطار الثقافي العالمي الحديث في بعدين:

1ـ دور الليبرالية باعتبارها أيديولوجية النظام العالمي، وحيث أن الليبرالية نجحت في إقناع الناس أنها الأفضل بين النظم من خلال تسويق بعض القضايا الإنسانية كحقوق الإنسان والمساواة والمشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية والحرية وقضايا المرأة ومحاربة الإرهاب وحوار الأديان، فأدت إلى إيمان راسخ بها،[2] ويرى فالرشتاين أن هذا الأسلوب أفضل من اللجوء إلى وسيلة الإكراه، بل إن رسوخ الليبرالية أدى إلى تأثر أيديولوجيات منافسة بها، وقد لقيت فكرة فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama في نهاية التاريخ إلى النموذج الليبرالي دعما ورواجا، ويتفق النقديون

---

1 بيل، روبرت، مرجع سابق، ص 189- 191.
2 صن، أمارتيا، التنمية حرية، ترجمة: شوقي، جلال، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط 1، 2010، ص 384.

أمثال روبرت كوكس Robert Cox مع فالرشتاين في أن وراء هذا الدعم قوة دولية تجرها المصلحة الاقتصادية لإضفاء المشروعية على معتقداتها.[1]

2 ـ يكمن البعد الثاني في مذهب العلموية Scientism، وهو المصطلح الذي استعمله فالرشتاين ليصف به نظام المعرفة الذي تطور ضمن النظام بينما كان المجتمع يتحرك نحو العلمانية، ويقصد به نقل التطبيق العلمي من فضاء المادة (المواد الخام، الصناعة، الأرض، ...) إلى فضاء الإنسان، والاعتقاد بأن كل شيء قابل لإخضاعه لمنطق العلم، حيث أن تطور نظم المعرفة أدى إلى التلاعب بالمتغيرات المادية في الكون، وأحدثت بذلك تأثيرات على العملية الإنتاجية وعلى تراكم رأس المال، ووظف النظام الرأسمالي العالمي العلموية لتعظيم المكاسب وتحقيق التوسع، وأيضا للقضاء على التناقضات التي تنشأ جراء ذلك التوسع، وهو ما خلق نهما للسيطرة على الطبيعة، وأثر ذلك على النظم الاجتماعية والإنسانية، حيث أصبح منطق العلم والمادة يسيطران على القيم وعلى التفكير والسلوك مما أدى إلى فسخ العادات والقيم والعلاقات الاجتماعية التقليدية.[2]

وعند الربط بين البعدين الليبرالية والعلموية نجد أنهما يسعيان إلى إشاعة الشمولية، أي أن الليبرالية تسعى إلى التوسع عبر العالم، ويسعى العلم إلى اكتشاف القوانين بما يعود بالنفع على الجميع، غير أنه لابد من التنبيه أن شمولية الليبرالية تحمل ضمن ما تحمل شعارا بالمساواة، لكن المظاهر الواقعية تفضح ذلك السعي، إذ تعزو الليبرالية اللامساواة إلى العنصرية والتمييز بين الجنسين وفساد أنظمة الدول العاجزة عن النمو وإلى التخلف الاجتماعي والعادات الرجعية، وتُقدِّم الدول المتطورة (المركز) نموذجا مثاليا للنمو بالرغم من شساعة الفارق بين بيئتها وظروفها مع دول المحيط.

---

1 John, S, Moolakkattu, Robert W. Cox and Critical Theory of International Relations, http://isq.sagepub.com/content/46/4/439.abstract, (12/03/2013)

2 هوبدن، ستيف، وجونز، ريتشارد وين، الفقر والتنمية و الجوع، في: عولمة السياسة العمالمية، تحرير: بيليس، جون، وسميث، ستيف، مرجع سابق، ص 298.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين اتجاه جيني والتصنيف في سلم العولمة.

المطلب الأول: الدول التي تزداد فيها عدالة التوزيع.

في هذا المطلب يتم تناول الدول التي يشهد فيها معامل جيني Gini Index تراجعا مستمرا، أي التي تعرف تقدما لظاهرة عدالة التوزيع، وذلك بغية كشف العلاقة بين المتغيرين العولمة وعدالة التوزيع.

توضح البيانات أن 14 دولة تشهد تزايدا في عدالة التوزيع، وهو ما يعادل 46.66% من المجموع الكلي لدول العينة الثلاثين، وتقع 8 دول منها في المجموعة الأولى عالية العولمة (السويد، أيرلندا، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، النرويج، ألمانيا، سلوفاكيا)، أما الدول الست الباقية فينتمي منها إلى المجموعة الثانية متوسطة العولمة 4 دول (اليونان، الأردن، تركيا، تايلاند)، ودولتان إلى الدول منخفضة العولمة (البرازيل ومصر)، ذلك يعني أن 58% من الدول التي تتزايد فيها عدالة التوزيع هي دول عالية العولمة.

وتبدو الاختلافات واضحة في نسب التزايد، حيث سجلت تركيا أعلى نسبة بينها تصل إلى 0.7% سنويا، ولا تبتعد عن هذه النسبة دولة سلوفاكيا 0.68%، أما البقية فباستثناء دولة البرازيل التي وصلت النسبة فيها إلى 0.50%، كانت نسبة التزايد لا تتعدى 0.4% والملاحظ أن أغلبها هي الدول عالية العولمة، وقد سجلت أدنى نسبة تراجع في أيرلندا 0.04% سنويا.

وقد تراوحت أيضا متوسطات معامل جيني لدول المجموعة في فترة الدراسة بين المقبولة وعالية التفاوت والمتوسطة، أي أنه رغم التماثل في اتجاه عدالة التوزيع المتزايد، إلا أن نسب متوسطات جيني بين هذه المجموعة كانت مختلفة، ففي حين سجلت 10 دول (السويد وأيرلندا وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا والنرويج وألمانيا وسلوفاكيا واليونان ومصر) نسبا مقبولة تراوحت بين 22 إلى 34% في جيني، سجل البقية نسبا متوسطة (الأردن وتركيا وتايلاندا)، باستثناء

البرازيل التي سجلت أعلى متوسط في جيني يصل إلى 56%، أما أدنى متوسط فقد كان للسويد 22، وتليها النرويج 25% وألمانيا 26%.

وبالرغم من كون ما نسبته 58% من دول هذه المجموعة التي تشهد تزايدا في عدالة التوزيع تعتبر عالية العولمة، إلا أنها **تعبر عن علاقة نسبية وليست تامة**، فهي غير كافية للربط بين المتغيرين (العولمة وعدالة التوزيع)، ذلك أن المجموعة تحتوي على كل مستويات العولمة الثلاث من جانب، وأن كل مجموعة من العولمة تتوزع على تصنيفات اتجاه عدالة التوزيع من جانب آخر، وهو ما يدفعنا إلى البحث عن أهم المتغيرات المشتركة بين دول هذه المجموعة، والتي قد تكون ذات علاقة بتوزيع الدخل فيها، لكن ما يمكن افتراضه مبدئيا أن جملة المتغيرات تجمع بين الدول المتقاربة اقتصاديا، فعدالة التوزيع في الدول الرأسمالية المتطورة (السويد، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، النرويج، ألمانيا، سلوفاكيا، أيرلندا) قد تكون ذات متغيرات مشتركة، أيضا بين اليونان وتايلاند وتركيا والبرازيل، وتتقارب المتغيرات أيضا بين مصر والأردن.

1 ـ عند العودة إلى الجانب السياسي في الدول الرأسمالية فإن ما يجمعها هو النمط الديمقراطي الذي يسودها، وحيث أن الديمقراطية تفتح باب المشاركة أمام المواطنين دون الحاجة إلى التمييز طبقا لانتماءاتهم، فهي تسمح بوصول الفقراء إلى الحكم والتأثير على توجيه السياسات حسب الأهداف والقناعات التي صنعتها ظروف عيشهم، فمن الواضح أن هناك علاقة بين النمط الديمقراطي وعدالة التوزيع في هذه الدول، وهو ما دل عليه مؤشر الديمقراطية لسنة 2010، فقد تحصلت كل هذه الدول على أكثر من 7 نقاط من 10،[1] فهي ذات ديمقراطية كاملة، أو شبه كاملة كما هو الحال في فرنسا وسلوفاكيا.

[1] http://graphics.eiu.com/pdf/democracy_index_2010_web.pdf (20/03/2013)

ويلاحظ أيضا في الجانب الاقتصادي أن ما كان يرافق العمليات الرأسمالية هو الموازنة بين الطبقات عن طريق رفع الضرائب، حيث تفرض هذه الدول ضرائب على الدخل هي من بين الأعلى في العالم، ففي السويد التي تعرف بدولة الرفاه Welfare state تصل فيها الضريبة إلى 56%، وتصل في المملكة المتحدة إلى 50%، وفي أيرلندا إلى 48% في 2010،[1] وهو ما يسمح بإعادة توزيعها على ذوي الدخل المحدود على شكل خدمات أو منح أو غيرها بما يجعل من عملية تراكم رأس المال أقل حدّة.

يضاف إلى ذلك حلول هذه الدول أولى المراتب في سلم الدول الأقل فسادا، حيث يلاحظ امتيازها بشفافية عالية، ومن المعروف أن الشفافية تجعل الرشادة والعقلانية في التسيير وصرف الميزانية العمومية كابحا لفرص الفساد السياسي والاقتصادي، وذلك من خلال آليات الرقابة على اعتماد الميزانيات وتنفيذها، وهذا ما يقلل احتمالية تركز الثروة عند الأغنياء بناء على الاحتكارات التي يمنحها الموقع في السلطة الاجتماعية أو العسكرية أو السياسية، وهو ما يخلق نوعا من التساوي في الفرص بما يجعل للمحرومين شطرا من الثروة، فقد حصلت كل هذه الدول على 7 نقاط في سلم الشفافية باستثناء سلوفاكيا.[2]

2 ـ أما متغيرات النجاح في جعل عدالة التوزيع تتزايد في الدول التالية اليونان والبرازيل وتركيا وتايلاند، فبالرغم من توزعها في سلم الديمقراطية بين المراتب المختلفة إلا أنها تبدو متشابهة في مؤشرات الفساد، حيث لم تحصل أية منها على أكثر من 4 نقاط، ما يعني أن لكل منها خاصيتها في توزيع الدخل، فتركيا التي سجلت سنة 2000 ما نسبته 45.3 في جيني وهي السنة التي كان فيها معدل الفقر عند خط الفقر الوطني في حدود 29 %من السكان، تصل إلى 36% في جيني

[1] Rajeshni, Naidu-Ghelani, Countries With the Highest Tax Rates, http://www.cnbc.com/id/47290212/page/1 (20/03/2013)

[2] http://www.transparency.org/cpi2011/results/ (2013/03/20).

في 2012 حيث أن مؤشر الفقر أقل من 17% من السكان، ويبدو أن للسياسات الاقتصادية التي تبناها حزب العدالة والتنمية أثرها على التوازن بين الانفتاح الاقتصادي وتقليل الفجوة بين الطبقات، حيث ترافق ارتفاع متوسط الدخل الفردي بين 2002 و2006 إلى الضعف مع ضمان التأمين لشرائح واسعة من العمال ومع مجانية التعليم وخفض معدل البطالة ورفع نصيب المرأة في مناصب الشغل.[1]

أما اليونان فبالرغم من الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده والذي تدل عليه مؤشرات العولمة الاقتصادية، إلا أن القطاع العام ظل مسيطرا على 40% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن تدخل الحكومة في الاقتصاد كان واسعا، ولعل من بين الأسباب الداخلية للأزمة التي تمر بها اليوم التوسع في الإنفاق العام، وكانت الرعاية الاجتماعية أولى القطاعات التي تستحوذ على ذلك الإنفاق، إذ أن ضعف التنسيق بين مؤسسات الدولة ووزاراتها جعل الإدارات المحلية وصناديق التأمين والمستشفيات وغيرها تحدد ميزانياتها بنفسها تحت رقابة حكومية مخففة، وهو ما سمح باستمرار الحفاظ على وتيرة تراجع معامل جيني إلى حين، ذلك أن أزمة ديونها بسبب الإنفاق العام أوشكت على إعلان الإفلاس رغم الجهود الأوروبية بهذا الشأن، وقد وصل مجمل ديونها سنة 2012 إلى 948 مليار يورو منها 270 مليار يورو على القطاع العام.[2]

أما في تايلاند فتبدو العلاقة واضحة بين مسار البطالة وتوزيع الدخل، حيث أن الانفتاح على الاقتصاد الحر والمشاريع الاستثمارية والصناعات التصديرية كان مدعوما بسياسات تجعل البطالة تصل إلى بعض مستوياتها الأدنى في العالم 1%، مع الحفاظ على معدلات النمو

---

[1] غانم، إبراهيم، الاقتصاد السياسي التركي والإصلاح، مجلة شؤون الأوسط، العدد 123، 2006، ص 180.

[2] درويش، عبد اللطيف، الأزمة المالية اليونانية، جذورها وتداعياتها، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2012، (20/03/2013).
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012611135511179908.htm
وانظر كذلك: http://www.aljazeera.net/ecoverage/pages/19a2e31e-fdf7-4f42-9871-bb676887f4de (20/03/2013).

الإجمالي رغم آثار الأزمة المالية التي لحقت بدول شرق آسيا أواخر تسعينيات القرن الماضي، وكذا الكوارث الطبيعية التي تجعل النمو مضطربا لكن لفترات قصيرة، وتشير البيانات إلى أن معدل البطالة طول الفترة 2001 ـ 2012 لم يزد عن 5.7 المحقق في يناير 2001 ليصل إلى 0.5 كمستوى قياسي أدنى في نوفمبر 2012.[1]

والبرازيل التي تحقق أكبر نسبة في جيني بين دول المجموعة 56.7%، فقد تماشت فيها سياسات الانفتاح الاقتصادي مع إصلاحات سياسية جعلت مؤشر الديمقراطية يصل إلى مستوى الدول شبه كاملة الديمقراطية في 2010، عكس ما كانت عليه أغلب الدول النامية، وفي ظل أرقام الفقر العالية في البرازيل فقد سمح هذا المزج بالتوجه نحو الموازنة بين حرية السوق ونهج الخصخصة والانفتاح في قطاعي التجارة والمال مع تكثيف البرامج الاجتماعية الموجهة للفقراء وتشجيع القطاع الخاص والعام على الاستثمار في المناطق الفقيرة، فضلا عن أشكال متنوعة من الإعانات الاجتماعية المالية للأسر الفقيرة.[2]

3 ـ ما يمكن ملاحظته في مصر أن ما لعب دوره في الإبقاء نسبيا على تزايد عدالة التوزيع (0.34 نسبة التزايد) هو السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة لإعادة توزيع جزء من الثروة من الأغنياء إلى الفقراء بطريقة مستترة تتمثل في دعم المواد الأساسية، وكثيرا ما كان الدعم الغذائي مثلا يفيد الفقراء وذوي الدخل المنخفض بدرجة أكبر مما يفيد ذوي الدخل المرتفع،[3] فبالرغم من الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته مصر منذ بداية السبعينيات إلا أن ذلك كان مقرونا بسياسات

---

[1] http://www.tradingeconomics.com/thailand/unemployment-rate (22/03/2013).
وانظر كذلك: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/th.html (22/03/2013).

[2] معتمد، عاطف، وآخرون، البرازيل: القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ط 1، 2010، ص 81، 82.

[3] كريم، كريمة، الفقر والعولمة، مصر والدول العربية، ترجمة: كريم، سمير، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط 1، 2005، ص 275.

تعيق تمركز الثروة بالحرية التامة بأيدي الرأسماليين، على أن ذلك لا يعني بالضرورة القضاء على مستويات الفقر، لكن ما يخفف حدة التفاوت هو الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية الأساسية.

أما الأردن التي تسجل نسبة ضئيلة في تزايد عدالة التوزيع 0.37% سنويا، فيبدو أن لارتفاع الضرائب أثرها على هذا التراجع، وأكدت على ذلك دراسة اقتصادية حاولت رصد أثر ضريبة الدخل في توزيع الدخل فكانت النتيجة أنها تؤثر بنسبة 3%، وقد أدت بعض الإعفاءات أيضا من قبيل إعفاء المعالجة الطبية والدراسة الجامعية وبعض القروض السكنية إلى استفادة ذوي الدخل المحدود منها.[1]

وخلاصة القول أن تزايد عدالة التوزيع في هذه المجموعة يرتبط بالعولمة نسبيا، ذلك أن جملة من المتغيرات الأخرى تجعل العلاقة أكثر تأثيرا، على أن المتغير الأكثر تأثيرا يختلف من دولة لأخرى حسب الخصائص الاقتصادية لكل منها، ففي حين أن النمط الديمقراطي والشفافية والنظام الضريبي كانت مترافقة مع عمليات العولمة في الدول المتطورة، فإن النظام الضريبي ودعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية أو التوسع في الرعاية الاجتماعية كان الجانب الأهم في توزيع الدخل في الدول الأقل تطورا أو الدول النامية.

المطلب الثاني: الدول التي تتراجع فيها عدالة التوزيع.

في هذا المطلب نتناول الدول التي يتجه معامل جيني فيها نحو الزيادة، أي التي تشهد تراجعا في عدالة توزيع الدخل نحو التفاوت أكثر.

تتمثل هذه المجموعة في 12 دولة، وهو ما يعادل 40% من المجموع الكلي لعينة الدراسة، وتقع دولتان منها (هنغاريا وسنغافورة) ضمن المجموعة الأولى عالية العولمة، و4 دول ضمن

---

[1] الشمايلة، عادل، أثر ضريبة الدخل على توزيع الدخل في الأردن، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، 2011، ص 355.

المجموعة الثانية متوسطة العولمة (الولايات المتحدة، كرواتيا، جنوب إفريقيا، وكوستاريكا)، و6 دول ضمن المجموعة الثالثة منخفضة العولمة (نيجيريا، ألبانيا، الهند، إثيوبيا، تنزانيا وأوزباكستان)، أي النسبة الأغلب هي لدول المجموعة الثالثة، والتي تمثل 50% من مجموع الدول التي تتراجع فيها عدالة التوزيع.

وتختلف نسب التراجع بين مدى يبدأ من 0.73% سنويا المحقق في دولة جنوب إفريقيا، وينتهي في 0.06% المحقق في إثيوبيا، وتعد نيجيريا من بين الدول التي تتسارع فيها الوتيرة 0.70% بعد جنوب إفريقيا، أما الولايات المتحدة فقد كانت نسبة تقدم جيني فيها تصل إلى 0.60%، ولا تختلف النسب بين دول كرواتيا وألبانيا وتنزانيا والتي تحوم حول 0.50%، أما باقي الدول فتشهد تقدما بوتيرة أضعف لا تتعدى 0.25% سنويا، وأدنى نسبة بعد إثيوبيا هي لكوستاريكا 0.08%.

والملاحظ أيضا أن متوسطات معامل جيني لهذه المجموعة في فترة الدراسة (2000 - 2012) كانت مختلفة بين المستويات الثلاث في عدالة التوزيع، فبينما سجلت دولة جنوب إفريقيا متوسطا يصل إلى مستويات عالية التفاوت 0.64، سجلت كل من سنغافورة وكوستاريكا نسبا متوسطة تميل إلى عالية التفاوت، فمثلا يصل المتوسط في كوستاريكا إلى 49.08، أما في الولايات المتحدة ونيجيريا والهند وتنزانيا وأوزباكستان فقد كانت المتوسطات تدور حول 45 و 37 نقطة، أما بقية الدول فقد سجلت نسبا مقبولة تراوحت ما بين 27.94 نقطة المحققة في هنغاريا وبين 32 نقطة المحققة في كل من كرواتيا وألبانيا.

ولو حاولنا الربط بين العولمة وعدالة التوزيع في هذه المجموعة لوجدنا أن العلاقة غير متضحة بينهما، ذلك أن هذه المجموعة تحتوي على المستويات الثلاث للعولمة من جانب، وأن النسبة الأغلب وسطها (50%) والتي تنتمي إلى منخفضة العولمة غير كافية للتعبير عن العلاقة

التأثيرية، وهذا يعني **أن العلاقة نسبية**، لكن ما يمكن افتراضه أن هناك جملة من المتغيرات تتوسط هذه العلاقة.

عند العودة إلى الجانب السياسي وجدنا أن أنظمة هذه الدول متنوعة في درجات تطبيق النمط الديمقراطي، فبينما تقع الولايات المتحدة وكوستاريكا ضمن الدول ذات الديمقراطية العالية، فقد تدرجت بقية الدول بين درجات السلطوية والمختلطة، أما من حيث متغير الفساد فقد أوضحت البيانات أن كل دول المجموعة باستثناء الولايات المتحدة وسنغافورة تعاني من معضلة الفساد، فلم يتحصل أي منها على أكثر من أربع نقاط في سلم الشفافية، وهو ما يعني أن هناك علاقة بين اتجاه عدالة التوزيع نحو الاختلال وفساد الأنظمة الذي يعطي فرصا للاحتكارات وتوجيه قوى السوق نحو تركيز الثروة عند أصحاب النفوذ والبورجوازيين، وهو ما يمنع الطبقات الفقيرة من الاستفادة من الدخل، أي أن دول المجموعة التي تشهد معدلات فساد عالية هي تلك التي لم تندمج في مجتمع العولمة فعليا، فبالإضافة إلى انغلاقها النسبي أمام فرص النمو التي تجلبها ميكانيزمات العولمة، فقد حرمتها أنماط أنظمتها الداخلية من جسر الهوة بين الفئات الاجتماعية.

ورغم الإقرار باختلاف وتعدد أسباب عدم المساواة بين دول المجموعة، إلا أن الملمح الاقتصادي العام بين دول أغلب دول المجموعة والتي تعد ضعيفة اقتصاديا، يدفع إلى البحث عن تلك الأسباب الاستثنائية للدول الكبرى أو المتطورة اقتصاديا كالولايات المتحدة وجنوب إفريقيا وسنغافورة وهنغاريا.

يميز الولايات المتحدة عن هذه المجموعة قوتها الاقتصادية ونمطها الديمقراطي وشفافية نظامها الاقتصادي والإداري الذي يجعل من فرص الفساد ضئيلة، لكن المدخل الأساسي في تفسير اتساع الفوارق بين الطبقات واستمرارية اللامساواة يبدو جليا في المنافسة الشرسة التي تتعرض لها الشركات الأمريكية من قبل الشركات الأجنبية خاصة الصينية والهندية، حيث أن العمالة الرخيصة

التي تعتمد عليها هذه الأخيرة دفع الشركات الأمريكية بغية الصمود أمام المنافسة للجوء إلى تقليل عدد الموظفين والعاملين، بل حتى من ساعات عملهم والاعتماد على الموظفين المؤقتين والمتعاقدين، وقد خسرت الولايات المتحدة بسبب المنافسة 20% من وظائف العمل في المصانع جراء جلب التكنولوجيا الفائقة التي ساعدت على التحول إلى وظائف الخدمة، والملاحظ أن وظائف الصناعة هي أعلى أجرا، ولم يقف التأثير عند هذا الحد فحسب، بل إن جشع أرباب المشاريع الأمريكيين كثيرا ما دفعهم إلى جلب العمالة الصينية الرخيصة ولو بطرق غير شرعية. [1]

وتدل الأرقام على أنه في الفترة التي زاد فيها الإنتاج بنسبة 15%، وارتفعت نسبة أرباح الشركات الأمريكية إلى 13%، فقد زاد مستوى الفقر بنسبة 15%، أي أن تقديم الشركات عامل الربح على رفاه العمال جعل الفوارق بين الطبقات أكثر اتضاحا، ففي فترة 2000 إلى 2006 كان هناك 33 مليون عامل لا يتحصل إلا على 20 ألف دولار سنويا في حين أن متوسط دخل الفرد كان يساوي الضعف 42000 دولار، كما أن معظمهم لا يتحصلون على خدمات التأمين الصحي أو تعويضات أيام المرض ولا يتمتعون بخطط المعاشات التقاعدية.[2]

أما في سنغافورة التي يتجسد فيها التفاوت بشكل أوضح من الدول عالية العولمة، حيث كان جيني يصل إلى 48 نقطة في حين أن أغلب دول المجموعة كانت معدلاتها مقبولة دون 30 نقطة، فقد لعبت سياسات تحرير النشاطات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة من خلال خفض الإجراءات البيروقراطية والجمركية والضرائب على الأرباح دورها في إغراء الشركات والعمال الوافدين، وسجلت سنغافورة أولى المراتب عالميا في مؤشر قلة القيود على التدفقات الفعلية، حيث كانت الأقل في عرقلة التجارة والاستثمارات الأجنبية (مثلا ما بين 2008 - 2010 كان معدلها

---

1 Kimberly, Amadeo, Income Inequality in America Causes of Income Inequality, on website, http://useconomy.about.com/od/suppl1/a/income-inequal.htm, (28/03/2013)

2 Kimberly, Amadeo, Income Inequality in America Causes of Income Inequality, op. cit.

يصل إلى 97%)،[1] وهو ما سمح بزيادة نسبة الأجانب بـ 6 إلى 8 أضعاف نسبة نمو السكان المحليين ما بين 2004 إلى 2007، مما أدى إلى نتيجتين أثرتا على توزيع الدخل، تتمثل أولاهما في تفاقم التحويلات المالية للأجانب الوافدين إلى بلدانهم الأصلية، والثانية في تراجع أجور العمال بسبب المنافسة بين الشركات وتضاعف الطلبات على العمل خاصة في ميادين البناء والتشييد والصناعة.[2]

ورغم اختلاف نسبة التفاوت بين سنغافورة وهنغاريا، لكن السبب في زيادة الفجوة يبدو متقاربا، فهنغاريا التي استفاقت في تسعينيات القرن الماضي على أنقاض النمط الاشتراكي الذي حافظ على معدل المساواة أكثر من معدلات الاستثمار والنمو والمشاريع، فقد كان الانفتاح مدفوعا بإلغاء واسع للقيود على التجارة والتدفقات المالية والاستثمارات وهو ما أثر على توزيع الدخل من ناحيتين، تتمثل الأولى في التحويلات المالية للعاملين والشركات الأجانب إلى بلدانهم الأصلية، والثانية في التركيز على اليد العاملة المؤهلة والخبرات العلمية على حساب العمال نصف المهرة أو ما دونهم،[3] على أن نسبة التفاوت لا تزال مقبولة لا تتعدى 27 نقطة في جيني، كما أن معدل زيادة التفاوت يبدو بنسبة ضئيلة تساوي 0.02% سنويا.

وفي جنوب إفريقيا فقد ساهم إرث الفصل العنصري من النظام السابق في إدامة ضعف الدخل وتفاقم عدم المساواة ليصل إلى أعلى مستوياته في العالم، فبينما يمثل الأفارقة 79% من السكان عام 2008، فإنهم لا يتحصلون إلا على 44% من إجمالي الدخل و41% من إجمالي النفقات الحكومية، أما البيض الذين يمثلون 9.2% فقط من السكان فإن دخلهم يساوي 40.3%

---

[1] http://globalization.kof.ethz.ch/query/showData (20/03/2013)

[2] Leong, Chan Hoong, and Kang, Soon Hock, Report on Singapore Perspectives 2012, Singapore Inclusive Bridging Divides, 16 January 2012, Institute of Policy Studies, Singapore, 2012, P 2.

[3] Medgyesi, Márton, Evolution of Income Inequality in Hungary, on website http://www.inequalitywatch.eu/spip.php?article91&id_mot=27&lang=en (31/03/2013).

وحصيلتهم من النفقات تعادل 40.9%، وتعليل ذلك أن البيض كانوا الأقدر والأكثر كفاءة على المنافسة في ظل الانفتاح الذي تشهده جنوب إفريقيا، حيث أن الفترة السابقة سمحت لهم بالاستحواذ على رؤوس الأموال والأراضي ومهارات التعليم والتكنلوجيا، فساعدهم ذلك على الاستثمارات في المشاريع الضخمة، على عكس أغلب الزنوج والآسيويين الذين جرّدوا من أراضيهم، وهم يواجهون صعوبة في الحصول على العمل بسبب نقص كفاءتهم، والملاحظ أن عدم المساواة كانت تزيد بنسبة 0.73% في الوقت الذي ينمو فيه الناتج المحلي بنسبة تقرب عن 3.5% سنويا.[1]

وفي الهند حيث يجتمع أكبر عدد من فقراء العالم، ففي 2010 هناك ما يقارب 390 مليون فقير يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، ويبدو أن المشكلة تتمحور حول ثلاث قضايا لها علاقة بتوزيع الدخل، أولاها هي أن النسبة المخصصة للرعاية الاجتماعية من إجمالي الناتج المحلي غير كافية حيث أنها لا تتعدى 5%، كما أن انخفاض الضرائب جعل الدخول أكثر تركزا لدى أرباب الأعمال والمشاريع الكبرى، وكان لاختلال توزيع الأراضي أثره في تعزيز التفاوت بين الطبقات،[2] والخطر المتصور في ظل هذه المتغيرات هو أن صعود الهند كقوة اقتصادية ناشئة سيجعل من الفوارق أكثر وضوحا، وعلى النقيض من ذلك لو تم الرجوع إلى بعض نماذج الدول المتطورة سيتجلى بوضوح أن الانفتاح الاقتصادي كان مصحوبا بعمليات توازن بها الاقتصادات القومية بين النمو وامتصاص الآثار التي يحدثها على الهوة بين الطبقات عن طريق نظام الضرائب أو دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة والمزارعين، والتوسع في الرعاية الاجتماعية، وهو ما تفتقر إليه السياسة الاقتصادية الهندية.

---

[1] Sudhansh, Sharma, Rising inequality in South Africa: Drivers, trends and policy responses, on website, http://www.consultancyafrica.com/index.php?option=com_content&view=article&i

[2] OECD, a report on: Special Focus: Inequality in Emerging Economies (EEs), on website http://www.oecd.org/els/soc/49170475.pdf , (31/03/2012)

وما يمكن قوله في خلاصة هذا الربط أن الانغلاق أمام العولمة يؤدي إلى تناقص عدالة التوزيع نسبيا، إذ تلعب بعض المتغيرات دورها في جعل العلاقة أكثر عمقا، على أن تلك المتغيرات تختلف من دولة لأخرى، بينما يسود الفساد أغلب الدول المنغلقة على العولمة والتي تتناقص فيه عدالة التوزيع.

المطلب الثالث: الدول التي تتذبذب فيها عدالة التوزيع.

نتناول في هذا المطلب الدول التي لم يعرف معامل جيني فيها استقرارا في اتجاهه طول فترة الدراسة.

تتمثل هذه المجموعة في 4 دول اثنتان منها بولندا والبيرو تنتميان إلى مجموعة الدول متوسطة العولمة، و اثنتان هما الصين وفنزويلا تنتميان إلى المجموعة منخفضة العولمة.

وتختلف متوسطات جيني بين الدول الأربع، حيث أن بولندا ما زالت تحافظ على مستوى مقبول لا يتعدى 34 نقطة في مدى يبدأ من 33 وينتهي في 35 نقطة، أما الصين وفنزويلا فالنسبة أعلى من ذلك، ففي الصين كان المدى محصورا في فترة الدراسة بين 42 إلى 46 نقطة بمتوسط يصل إلى 45 نقطة، وفي فنزويلا بقيت النسب تدور بين 44 إلى 49 نقطة بمتوسط يزيد عن 46 نقطة، أما البيرو التي كانت من الدول عالية التفاوت فقد كان متوسط جيني فيها 51 نقطة، وكانت النسب محصورة بين 49 إلى 51 نقطة.

والملاحظ بهذا الصدد أن نسب التذبذب في كل دول المجموعة محدودة لا تزيد عن 5 نقاط، وأنها دول كانت اشتراكية ثم انفتحت على العولمة، ويبدو أن منحى المساواة لم يزل مرهونا بسياسات تجمع بين توجهات المرحلة السابقة وبين الآثار التي يحدثها الانفتاح الاقتصادي في بداياته، فلو حاولنا البحث عن ما كان يرافق عمليات الانفتاح في كل دولة على حدة لوجدنا ما يلي:

1. كانت قيم العدالة مسيطرة على النخب البولندية الشيوعية طيلة فترة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية سنة 1989، ورغم ما آل إليه الاقتصاد البولندي من ركود في نهايات سبعينيات القرن الماضي، إلا أن الملاحظ أن المساواة ظلت في أحسن حال، وكانت أول قفزة لمستوى اللامساواة سنة 1993 حيث ارتفعت نسبة معامل جيني من 26 نقطة سنة 1992 إلى 32 نقطة، ويبدو أن آثار الإصلاحات المتمثلة في رفع الرقابة على الأسعار وفرض الانضباط المالي وقطع الإعانات الضخمة على السلع الاستهلاكية الأساسية كانت سببا في جعل خمس سكان بولندا يعيشون تحت خط الفقر في السنتين الأوليين من الإصلاح، وتؤكد الدراسات أن ارتفاع معدل البطالة سنة 1993 كان سببا رئيسيا في زيادة الهوة بين الطبقات،[1] لكن طوال السنوات التالية حافظت بولندا على معدلات مقبولة خاصة إذا تم مقارنتها بأغلب الدول التي تعيش مرحلة انتقالية، وقد لعبت الاختلافات الإقليمية دورها في توزيع الدخل، فحيث أن معدل النمو كان بشكل جيد ومتواصل فإن القطاعات الحضرية والسكان الأفضل تعليما كانوا أكثر قدرة على التكيف مع الحقائق الاقتصادية الجديدة، أما سكان المدن الصغيرة والمناطق الريفية والعمال الأقل تعليما ومهارة كانوا أكثر تعرضا لمشاكل الفقر والبطالة.

2 . بالنسبة للصين فإن الرجوع إلى ثمانينيات القرن الماضي بعد التحديثات الأربعة التي تبنتها الحكومة الصينية عام 1978 يسمح بتتبع مسار جيني، فبعدما كانت النسبة في أواخر الثمانينيات تصل إلى 29 نقطة، تقدمت لتصل إلى 35 نقطة سنة 1993، ثم استمرت في التقدم إلى غاية سنة 2000 أين وصلت إلى 42 نقطة، ثم بدأت بالتذبذب بعد ذلك، أي أن اللامساواة كانت تزيد طول فترة العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ثم أخذت تتذبذب في فترة الدراسة، وما يفسر

[1] Agnieszka, Paczynska, Inequality, Political Participation, and Democratic Deepening in Poland, Published by: SAGE, on website, http://eep.sagepub.com/content/19/4/573.full.pdf+html (31/03/2013).

التذبذب الحالي هو عدم الموازنة بين استمرار نمو الشرق من جهة، وبين الخطط التنموية التي من شأنها تخفيف حدة الفقر بمناطق الأقليات العرقية ومناطق القواعد الثورية القديمة والمناطق الحدودية والمعوزة وسط وغرب البلاد من جهة أخرى،[1] ففي حين أن معدلات نمو القوة الاقتصادية الصينية ظل يتراوح ما بين 7 إلى 12% سنويا، فإن التنمية كانت لحساب مناطق الشرق أكثر من مناطق الغرب، وفي الوقت الذي كانت شنغهاي وبكين وشننتشن تشهد نموا هائلا في متوسط الدخل وتدفق المشاريع الكبرى، لا تزال العديد من الأجزاء الغربية الصينية متأخرة عن التنمية اقتصاديا واجتماعيا.[2]

3 ـ أما بالنسبة للبيرو وفنزويلا فالجدير بالتنبيه أن الدولتين تنتميان إلى إقليم هو الأعلى بين أقاليم العالم في مستوى التفاوت بين الدخول، فبينما يسجل معامل جيني في جنوب آسيا 33 نقطة، فإنه يصل إلى 55 نقطة في أمريكا اللاتينية، ويبدو أن خلل التوزيع في دولة البيرو التي استطاعت أن تجعل من معدلات الفقر المدقع تنزل من 23% سنة 2002 إلى 11.5% سنة 2009 يكمن في عدم القضاء على الجهوية في توزيع الخدمات، وعلى المركزية الشديدة التي مازال النظام الإداري يتسم بها، فحتى 2013 هناك مثلا في البيرو 760 ألف شخص لا يستفيدون من برامج المساعدة في مجال التعليم والرعاية الصحية وهم غير مسجلين في ملفات الحكومة، وتتمركز الخدمات في العاصمة ليما أكثر من المناطق الريفية التي يصل الفقر في بعضها إلى حدود 60%، وحيث أن لكل 10 آلاف شخص في ليما وأريكويبا 26 طبيبا، ففي منطقة ريفية كهوانكافيليكا لا يتعدى العدد 5.7 أطباء لنفس العدد من الأشخاص، وبينما لا يتحصل 7.4% من المنازل في ليما على خدمات المياه وقنوات الصرف الصحي، فإن النسبة تصل في هوانكافيليكا إلى 80%، كما أن

---

[1] Jiang, Shixue, Emerging Income Inequalities in China, on website http://www.adbi.org/conf-seminar-papers/2003/09/29/303.income.distribution.latinamerica/emerging.income.inequalities.i/n.china (02/04/2013).

[2] Jiang, Shixue, Emerging Income Inequalities in China, op.cit.

هناك اختلافات صارخة في معدلات المعرفة والقراءة والكتابة وفي متوسطات الأعمار المتوقعة بين أجزاء البلاد، فمثلا يصل العمر المتوقع عند الولادة في ليما إلى أكثر من 70 سنة، لكن المعدل لا يزيد عن 60 سنة في مناطق أخرى.[1]

ومن جانب آخر فقد فشلت الحكومات المتعاقبة في رفع الضرائب على الصناعات الاستخراجية رغم أن الاقتصاد يعتمد بشكل أساس على هذه الصناعات، حيث تمثل تلك العوائد 0.15% فقط من إجمالي الناتج المحلي،[2] وهو ما ساعد الشركات الأجنبية خاصة الأمريكية في التغلغل في البيرو، ثم أصبح وجودها المركزي في الاقتصاد أداة ضغط على تلك الحكومات، حيث أصبح التهديد بتحويل الفروع إلى البلدان الأخرى يوقف كل قرار يرفع من تكاليف الصناعة في مجال تلك الشركات.

4 . أما ما يفسر التذبذب الحاصل في عدالة التوزيع في فنزويلا فيكمن في عدم الموازنة بين البرامج الاجتماعية والإصلاحات الاقتصادية التي ترصدها الحكومات المتعاقبة خاصة في ظل إدارة هوغو شافيز Hugo Chavez وبين مظاهر النظام السياسي والاقتصادي منذ خمسينيات القرن الماضي، فمن ناحية سياسية عانت فنزويلا من مختلف أشكال التمرد والانقلابات العسكرية والاحتجاجات والصراعات الأهلية، وهو ما جعل الشركات الكبرى تكثف من نشاطاتها في المناطق الأكثر استقرارا ولا ترغب بالاستثمار في أغلب مناطق فنزويلا التي تعرف معدلات عنف عالية، وقد أثر ذلك على تمركز الثروة بمناطق محدودة على غرار أغلب دول أمريكا اللاتينية،[3] وإذا أضفنا إلى ذلك معدلات الفساد العالية التي تشهدها فنزويلا فإن هناك علاقة واضحة بين الفشل

---

1 Andean, Air, UNDP: Regional inequities persist in Peru despite economic growth On website , http://www.peruviantimes.com/11/un-extreme-poverty-declines-but-inequality-persists/8048/ (02/04/2013).

2 Andean, Air, UNDP: Regional inequities persist in Peru despite economic growth , op.cit.

3 Naomi, Beezy, Income Distribution in Venezuela, Post hugo Chavez, California Polytechnic University, Pomona, 2008, pp 64 – 68.

في القضاء على الفوارق وبين استمرار نسبة الشفافية في التناقص من 2.9 سنة 2001 إلى 1.9 سنة 2009 رغم الجهود الحكومية المبذولة بهذا الشأن،[1] أما من ناحية اقتصادية فمن المعلوم أن فنزويلا تعد من البلدان الأولى عالميا في إنتاج النفط، لكن الأثر الذي خلفته هذه الصناعة الاستخراجية على توزيع الدخل في ظل اعتماد شبه كامل للاقتصاد الفنزويلي عليه يتمثل في عائقين: الأول هو محدودية الوظائف التي يوفرها هذا القطاع الرئيس ومشروطية الكفاءة والمستوى العلمي العاليين للمتقدمين عليه، وهو ما جعل معدلات البطالة في صفوف العمال غير المهرة تزداد بشكل جعل الهوة بين الصنفين أكثر اتساعا، والعائق الثاني يتمثل في استفادة العمال والشركات الأجانب من الأجور العالية ومن التحويلات المالية إلى بلدانهم،[2] ويمكن الإضافة إلى ذلك أن تقلبات سعر النفط عالميا أبقت دخول الفئات والأشخاص غير مستقرة.

ومن خلال الفقرات السابقة يمكن استنتاج أن الدول التي تعرف تذبذبا في عدالة التوزيع فترة الدراسة قد أثر عليها الانفتاح على العولمة في جعل النمو مختلفا بين أقاليم بلدانها، حيث تتمركز أغلب الصناعات والخدمات في مدن معينة، وهو ما جعل معدل العدالة يتراجع في بداية الانفتاح، ثم بدأ في التذبذب مع الخطط التنموية للمناطق المهمشة، أما نسب التذبذب فكانت بسيطة وبالمقابل فإن النمو الإجمالي ظل يحقق تقدما مستمرا، وهو ما يعني أن الجهود المبذولة لتخفيف حدة اللامساواة غير كافية لامتصاص أثر العولمة على توزيع الدخول.

---

[1] http://www.transparency.org/research/cpi/overview (03/04/2013).

[2] Naomi, Beezy, Income Distribution in Venezuela, Post hugo Chavez, op.cit, p 65.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين العولمة وعدالة التوزيع استنادا إلى معامل الارتباط "بيرسون":

باستخدام بمعامل الارتباط بيرسون Pearson correlation coefficient[1] يتم في هذا المبحث ربط متوسطات العولمة في دول العينة أثناء فترة الدراسة 2000 ـ 2012 وفقا لمعطيات الجداول رقم 3، 4، 5 في الفصل الأول، مع متوسطات معامل جيني لقياس عدالة التوزيع في دول العينة وفقا لمعطيات الجداول رقم: 6، 7، 8 في الفصل الثاني.

وبغية التدقيق في كشف العلاقة بين العولمة وعدالة التوزيع وفقا لمعامل الارتباط، تم اعتماد مستويين من القياس، ففي الأول تم قياس كل مجموعة من مجموعات العولمة الثلاث على حدة، أما في المستوى الثاني فتم قياس العلاقة في دول العينة الثلاثين مجتمعة، وقبل عرض نتائج القياس ينبغي التذكير بأن ارتفاع متوسط جيني يعني تناقص عدالة التوزيع، والعكس صحيح، ما يعني أن طبيعة علاقة الارتباط بين العولمة وجيني تعني الطبيعة المعاكسة بين العولمة وعدالة التوزيع، فإذا كانت الإشارة مثلا في معامل الارتباط بين العولمة وجيني موجبة، فإن ذلك يعني أن العلاقة سلبية بين العولمة وعدالة التوزيع، أما إذا كانت سالبة بين العولمة وجيني فمعنى ذلك أن العلاقة طردية بين العولمة وعدالة التوزيع، وفيما يلي نتائج الارتباط:

1 ـ المستوى الأول: قياس العلاقة بين المتغيرين في كل مجموعة على حدة.

يهدف القياس في هذا التقسيم الثلاثي لتبيين مدى وجود تشابه بين اتجاه المعامل في ارتباط المتغيرين العولمة وعدالة التوزيع وقوتها، إذ أن التماثل في الإشارة يساعد على معرفة

[1] يقيس معامل ارتباط بيرسون قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين متصلين، ويدلل على مدى وجود أهمية إحصائية للارتباط بينهما، وتتراوح قيم معامل الارتباط بين −1 و +1، فبالنسبة لقوة العلاقة فإنه كلما اقتربت القيمة من الواحد، فإن ذلك يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين، وتخف قوتها بالابتعاد أكثر عن الواحد، أما بالنسبة لاتجاه العلاقة فالإشارة + أو − هي التي تحدد طبيعة هذا الاتجاه، فإشارة + تعني وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرين، وإشارة − تعني وجود علاقة سلبية بينهما.

الاتجاه العام الذي تتخذه العلاقة، على أن اختلاف قوة العلاقة عند اختلاف الاتجاه بين المجموعات الثلاث يجعل العلاقة أقل تأثيرا وحدّة.

1 ـ المجموعة الأولى: الدول عالية العولمة.

Correlations[a]

		متوسط العولمة	متوسط جيني
متوسط العولمة	Pearson Correlation	1	,292
	Sig. (2-tailed)	.	,414
	N	10	10
متوسط جيني	Pearson Correlation	,292	1
	Sig. (2-tailed)	,414	.
	N	10	10

a. الفئة = الأكثر 01

يوضح الجدول أعلاه قيمة الارتباط بين متوسطات العولمة ومتوسطات معامل جيني في الدول عالية العولمة، وكانت هذه القيمة تعبر عن علاقة إيجابية بين العولمة ومعامل جيني، أي أنها علاقة سلبية بين العولمة وعدالة التوزيع، فكلما زادت العولمة نقصت عدالة التوزيع في المجموعة، ويعني ذلك أنه كلما زاد الصعود في سلم العولمة نقصت عدالة التوزيع أكثر، غير أنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن قوة هذه العلاقة ضعيفة 0.29.

2 ـ المجموعة الثانية: الدول متوسطة العولمة:

Correlations[a]

		متوسط العولمة	متوسط جيني
متوسط العولمة	Pearson Correlation	1	-,632*
	Sig. (2-tailed)	.	,050
	N	10	10
متوسط جيني	Pearson Correlation	-,632*	1
	Sig. (2-tailed)	,050	.
	N	10	10

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

a. الفئة = المتوسطة 01

يبين هذا الجدول وجود علاقة سلبية بين متوسطات العولمة ومتوسطات معامل جيني، أي علاقة إيجابية طردية بين العولمة وعدالة التوزيع، فكلما زادت العولمة زادت عدالة التوزيع في المجموعة متوسطة العولمة، أي أن التدرج عبر سلم العولمة صعودا يزيد من تحسن عدالة التوزيع، أما عن قوة العلاقة فتظهر أكثر من المجموعة الأولى، حيث وصلت إلى 0.63.

3 ـ المجموعة الثالثة الدول منخفضة العولمة:

Correlations[a]

		متوسط العولمة	متوسط جيني
متوسط العولمة	Pearson Correlation	1	,531
	Sig. (2-tailed)	.	,115
	N	10	10
متوسط جيني	Pearson Correlation	,531	1
	Sig. (2-tailed)	,115	.
	N	10	10

a. الفئة = الأقل 01

تتجه العلاقة بين متوسطات العولمة ومتوسطات جيني في المجموعة منخفضة العولمة حسب معطيات الجدول أعلاه في اتجاه إيجابي، أي كلما زادت العولمة زاد مستوى جيني، ويعني ذلك وجود علاقة سلبية بين العولمة وعدالة التوزيع في هذه المجموعة، فكلما زادت العولمة نقصت عدالة التوزيع، والصعود عبر متوسطات العولمة في المجموعة يجعل من عدالة التوزيع أكثر تناقصا، وهذا بقوة علاقة تصل إلى 0.53.

وفي الخلاصة فإن اتجاه العلاقة **غير متماثل** بين المجموعات الثلاث عالية ومتوسطة ومنخفضة العولمة، وبالرغم من أن الاستثناء عن الاتجاه العام للعلاقة يبرز في المجموعة الثانية، إلا أن قوة العلاقة فيها تجعل الاتجاه العام أقل وضوحا، أي أن تماثل الاتجاه في المجموعتين العالية والمنخفضة بين العولمة وعدالة التوزيع سلبيا لا يكفي للحكم على الاتجاه العام، لأن قوة

العلاقة فيهما (0.2 و 0.5 بالتوالي) تبدو أضعف من قوة العلاقة في المجموعة متوسطة العولمة والتي وصلت إلى 0.6.

2 ـ المستوى الثاني: قياس العلاقة بين دول العينة مجتمعة.

Correlations

		متوسط العولمة	متوسط جيني
متوسط العولمة	Pearson Correlation	1	-,438*
	Sig. (2-tailed)	.	,016
	N	30	30
متوسط جيني	Pearson Correlation	-,438*	1
	Sig. (2-tailed)	,016	.
	N	30	30

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

تمثل قيمة – 0.43 العلاقة بين متوسطات العولمة ومتوسطات معامل جيني لدول العينة مجتمعة، فالعلاقة عكسية بين العولمة وجيني، وهو ما يعني أنها علاقة طردية بين العولمة وعدالة التوزيع، فكلما زادت العولمة زادت عدالة التوزيع وفقا لهذا المعامل، ورغم أن الدلالة الإحصائية لا تقترب إلى الواحد كثيرا، إلا أنها تعبر عن علاقة نسبية وليست تامة.

وإذا حاولنا الربط بين هذه النتيجة وبين نتائج قياس كل مجموعة على حدة، فإن التباين في نتائج القياس باستخدام معامل بيرسون يشير إلى أن العلاقة بين العولمة وعدالة التوزيع هي علاقة نسبية، فلم تؤكد سيادة افتراضات الليبراليين المتحمسين للعولمة، ولم تؤكد بالمقابل فعالية افتراضات خصومهم، وهذا وفق ما يأتي:

1ـ استنادا إلى النظرية الليبرالية فإن العولمة تقود إلى تحسين عدالة التوزيع، لكن من خلال القياس الكمي تبين لنا أن صحة هذه الفرضية هي نسبية، بدليل أن الارتباط بين العولمة وعدالة التوزيع في المجموعتين عالية ومنخفضة العولمة أكدت على علاقة معاكسة رغم أن نتيجة قياس العلاقة للدول مجتمعة تعمل في صالح أنصار هذا التيار.

2ـ من ناحية أخرى عند القياس الكمي للتأكد من صحة فرضية خصوم العولمة بأنها تقود إلى سوء توزيع الدخل تبين أيضا أن النظرية صحيحة نسبيا، حيث أنه رغم كون نتيجة قياس المجموعتين عالية ومنخفضة العولمة تصب في صالح افتراضات أنصار هذا التيار، إلا أن نتائج قياس الدول مجتمعة من جانب، وقوة العلاقة المعاكسة في المجموعة متوسطة العولمة من جانب آخر تفند صحة هذا الافتراض.

المبحث الرابع: المتغير الوسيط في العلاقة بين العولمة وعدالة توزيع الدخل.

بناء على المعطيات السابقة في المبحثين الأوليين من هذا الفصل فإن العلاقة بين العولمة وعدالة توزيع الدخل إحصائيا علاقة نسبية، ما يعني تدخل متغير وسيط لعب دوره في جعل العلاقة بينهما أكثر أو أقل حدة وعمقا، وقد تم افتراض عامل النظام السياسي ممثلا في مدى ديمقراطية نظام الحكم في الدول قيد القياس كمتغير وسيط، حيث أن النمط الديمقراطي يقوم على فكرة العدالة السياسية والمساواة الاقتصادية، وهو ما تعبر عنه مؤشرات الديمقراطية في نموذج وحدة الاستخبارات الاقتصادية Economist Intelligence Unit .

يقيس هذا المؤشر حالة الديمقراطية لـ 167 دولة، ويتفرع عنه 60 مؤشرا فرعيا تتدرج كلها تحت 5 مؤشرات رئيسية وهي العملية الانتخابية والتعددية، والحريات المدنية، والأداء الحكومي، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية.[1]

قد يبدو الأمر للوهلة الأولى أنه شأن سياسي محض، لكن العلاقة بعدالة التوزيع تبرز في أن العملية السياسية بمواصفات مؤشر الديمقراطية تتيح الفرص للجميع دون التمييز بين طبقاتهم أو مرجعياتهم الاجتماعية أو دخولهم وثرواتهم في المشاركة في توزيع الموارد الاقتصادية بين أفراد

[1] http://www.economist.com/media/pdf/DEMOCRACY_INDEX_2007_v3.pdf (2013/04/11).

الشعب، وحيث أن نزاهة الانتخابات وحريتها تجعل التمثيل معبرا عن الشعب بمختلف شرائحهم الاجتماعية، ومع وجود حريات مدنية ومشاركة سياسية فعالة، فإن وصول ذوي الدخل المحدود إلى السلطة سيكون أكثر احتمالية من جانب، ما يعني أن قيم التوزيع لن تكون بمنأى عن التوجه نحو سياسة ضريبية توازن بين مداخيل الفئات ونحو برامج الرعاية الاجتماعية التي يجد فيها المحرومون جزءا من رفاهيتهم، ومن جانب آخر فإن فعالية التمثيل والأداء الحكومي يجعلان فرص الفساد الاقتصادي والسياسي أقل، حيث أن استحواذ كبار رجال الأعمال والرأسماليين والمقاولين على مقاعد البرلمانات وحقائب الوزارات يبقي على سياسة توزيعية تغلّب مصالح الشركات والقطاع الخاص بشتى الطرق القانونية وغير القانونية، وهو ما ينعكس في سن القوانين وممارسات الضغوط على النواب والوزراء وذوي المناصب القيادية.

وقد أثبتت المعطيات الإحصائية صحة هذه الفرضية، فبعد تقسيم دول العينة إلى دول ديمقراطية ودول شبه ديمقراطية ودول سلطوية وفقا لتقسيم مؤشر الديمقراطية، تم استخدام معامل بيرسون للربط بين المتغيرين عدالة التوزيع والديمقراطية في كل مجموعة، وذلك بناءا على معطيات متوسطات معامل جيني من جانب، ومتوسط المؤشر الكلي للديمقراطية بين سنوات 2006، 2008، 2010، 2011 من جانب آخر (الجدول رقم 9 أدناه)، وكانت النتيجة أن هناك علاقة سلبية في المجموعات الثلاث بين الديمقراطية ومعامل جيني، أي أنها علاقة طردية بين الديمقراطية وعدالة التوزيع، فكلما ارتفعت نسبة الديمقراطية ارتفع ارتباطها بعدالة التوزيع، وحيث أن الدلالة الإحصائية كانت في المجموعة الثالثة والتي تضم الدول السلطوية تساوي 0.18، فإنها ارتفعت إلى 0.23 في المجموعة الثانية التي تضم الدول شبه الديمقراطية، وزادت ارتفاعا مع الصعود إلى المجموعة الأولى التي تضم الدول الديمقراطية لتصل إلى 0.44، مما يعني أنه كلما ارتفعت نسبة مؤشر الديمقراطية ارتفعت معه نسبة العدالة في توزيع الدخل.

وما يؤكد على هذه العلاقة هو أن أقوى دلالة إحصائية بين المجموعات الثلاث هي للمجموعة الأولى والتي تضم 19 دولة، ما يعني هامش الخطأ كان الأقل في هذه المجموعة، ذلك أنها تضم العدد الأكبر.

وخلاصة القول فإن ما يفسد أو يحسن العلاقة بين العولمة وعدالة توزيع الدخل هو حضور أو غياب الديمقراطية.

الجدول رقم 9: العلاقة بين مؤشر جيني ومؤشر الديمقراطية.

	متوسط جيني	متوسط الديمقراطية	معامل الارتباط
السويد	22.60	9.68	
النرويج	25.19	9.70	
ألمانيا	26.99	8.59	
هنغاريا	27.94	7.30	0.442−
سلوفاكيا	28.14	7.35	
فرنسا	30.10	7.92	
كندا	30.80	9.07	
كرواتيا	32.37	6.90	
اليونان	32.74	7.95	
المملكة المتحدة	33.66	8.13	
أيرلندا	34.34	8.84	
بولندا	34.46	7.19	
الهند	37.20	7.51	
تايلاندا	41.42	6.39	
الولايات المتحدة	44.39	8.18	
البيرو	51.02	6.35	
البرازيل	56.74	7.25	
جنوب إفريقيا	64.23	7.85	
كوستاريكا	49.08	8.05	
تركيا	40.50	5.71	
سنغافورة	48.00	5.89	0.236−

ألبانيا	32.79	5.87	
تنزانيا	37.51	5.43	
فنزويلا	46.78	5.25	
إثيوبيا	30.00	4.17	0.187-
الأردن	36.32	3.87	
مصر	31.48	3.70	
الصين	45.00	3.07	
نيجيريا	54.58	3.58	
أوزباكستان	37.69	1.76	

الخلاصة والنتائج:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر العولمة على عدالة توزيع الدخل خلال الفترة 2000 ـ 2012، وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول المتغير المستقل العولمة بمفهومها وأبعادها، وتم التطرق إلى أشهر منهجين في قياسها وهما كوف وكيرني مع إجراء مقارنة بينهما للتعرف على اعتبارات الأهمية التي يوليها كل منهما لجوانب العولمة، وتم قياس مؤشرات كوف في دول العينة مقسمة إلى ثلاث مجموعات عالية ومتوسطة ومنخفضة العولمة.

كما تناولت الدراسة أيضا المتغير التابع عدالة توزيع الدخل في الفصل الثاني، من حيث المفاهيم النظرية للدخل القومي وطرق توزيعه، وكيفية قياس عدالة التوزيع استنادا إلى معامل جيني، مع قياس عدالة التوزيع في مجموعات العينة الثلاث بناءا على معطيات البنك الدولي.

وبغية تحليل أثر العولمة على عدالة التوزيع تم الربط بين بيانات كل منهما بمعامل الارتباط بيرسون في الفصل الثالث، وبعد تحليل العلاقة نظريا من حيث الاتجاهات الفكرية التي تناولت الموضوع، وإحصائيا بين المتغيرين وفقا لبيانات العينة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا: في الجانب النظري فإن الصراع الفكري مازال قائما بين تيارين رئيسين، حيث تعمل الشواهد التي يسوقها الليبراليون المتحمسون للعولمة على دعم فكرة أن العولمة تزيد من المساواة الاقتصادية، إذ أن المكاسب التي تجلبها عمليات تحرير النشاطات الاقتصادية من التجارة ورؤوس الأموال والاستثمارات والانخراط في المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية يحسن من ثروة الطبقات الفقيرة من خلال تقديم فرص العمل والتبادل والتخصص والكفاءة، وبالمقابل يرى خصوم العولمة أن الخلل ليس في النمو الاقتصادي بقدر ما هو في منطق النظام الرأسمالي الذي يعتبر الجانب الاقتصادي للعولمة، حيث أن ممارسات الداعين إلى الانفتاح وتحرير الأنشطة الاقتصادية

تدل على أن تلك الدعوة قائمة على أساس التبعية، وأن الفقراء سيزدادون فقرا كلما ازداد الأثرياء ثراء في مجتمع موحد تسوده القيم الليبرالية.

ثانيا: عند نقل الموضوع إلى الجانب الإحصائي لم تؤكد نتائج الارتباط سيادة أحد الرأيين على الآخر، وحيث أن ارتباط المتغيرين في المجموعتين عالية العولمة ومنخفضة العولمة دلت على وجود علاقة عكسية سالبة بين العولمة وعدالة التوزيع فقد أيدت نسبيا رأي خصوم العولمة، لكن نتيجة الربط بين المتغيرين في المجموعة متوسطة العولمة دلت على وجود علاقة موجبة بينهما وهو ما يؤيد نسبيا رأي أنصار العولمة ويفند رأي الخصوم، وهو ما دفعنا إلى البحث عن المتغير الوسيط الذي يلعب دوره في جعل العلاقة بين العولمة وعدالة التوزيع أقل أو أكثر حدّة.

ثالثا: تم افتراض عامل الديمقراطية كمتغير وسيط بين متغيري الدراسة الأساسيين، وقد أكد الربط الإحصائي بين مؤشر الديمقراطية وعدالة التوزيع وجود علاقة بينهما، حيث أنه بعد تقسيم دول العينة الثلاثين إلى ثلاث مجموعات ديمقراطية وشبه ديمقراطية وسلطوية حسب بيانات مؤسسة الاستخبارات الاقتصادية (الإكونوميست) تم الربط بين مؤشر الديمقراطية ومعامل جيني لعدالة التوزيع في كل مجموعة، فأكدت معاملات الارتباط أن العلاقة موجبة في المجموعات الثلاث، وأن قوة المعامل ترتفع كلما ارتفع مستوى الديمقراطية، أنه كلما زاد مستوى الديمقراطية زاد مستوى عدالة التوزيع، وهو ما يعني أن العولمة بوجود النمط الديمقراطي تؤثر في عدالة التوزيع وفق هذه المعادلة: كلما زاد مستوى العولمة وزاد مستوى الديمقراطية زاد مستوى عدالة التوزيع.

رابعا: لم تؤكد نتائج التحليل على الصحة الكاملة لفرضية الدراسة والتي ترى أن هناك علاقة عكسية سالبة بين العولمة وعدالة التوزيع، حيث أن نتائج الربط بين المتغيرين في مجموعات العولمة الأولى والثالثة أيدت الفرضية نسبيا، بينما فندتها نتيجة الربط في المجموعة الثانية.

قائمة المراجع:

1ـ المراجع بالعربية:

أ ـ المصادر:

الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الجزء الخامس، الطبعة الأولى، 1987.

ب ـ الكتب:

1. الأشقر، أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2002.

2. الأصبحي، أحمد، تطور الفكر السياسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2000.

3. الإقداحي، هشام، معالم الاستراتيجية، التنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

4. آلان بيرت، المعجزة في الاقتصاد من المدن الفينيقية إلى اليابان، ترجمة حجار، بسام، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1997.

5. أمين، سمير، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، ترجمة: شرف الدين، فهيمة، وأبو شقرا، سناء، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.

6. أوهمي، كنيشي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية، تحديات وفرص في عالم بدون حدود، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.

7. إيمانويل، فالرشتاين، الرأسمالية التاريخية، ترجمة: مستجير، محمد، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.

8. بالوا، كريستان، الاقتصاد العالمي المرحلة الاحتكارية والإمبريالية، ترجمة: عادل، عبد المهدي، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الأولى، 1978.

9. بريجنسكي، زبيغنيو، أمريكا الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: الأيوبي، عمر، دار النشر العربي، بيروت، 2004.

10. بوكسبرغر، جيرالد، وكليمانتا، هارالد، الكذبات العشر للعولمة، بدائل ديكتاتورية السوق، ترجمة: سليمان، عدنان، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1999.

11. بيل، روبرت، الإمبريالية الجديدة أزمات وتناقضات في العلاقات بين الشمال والجنوب، ترجمة: الحسيني، مازن، دار التنوير للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2007.

12. تشانج، هاجون، ركل السلم بعيدا، استراتيجيات التنمية والتطور قديما وحديثا، ترجمة: دولارماني، سجيني، والرفاعي، عمر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007.

13. تيلور، بيتر، وفلنت، كولن، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة: عبد السلام، رضوان، عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى، 2002.

14. الجابري، محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، والعودة إلى الأخلاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2003.

15. جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.

16. جوزيف، ناي، ودوناهيو، جون، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: الطرح، محمد، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2002.

17. جيدنز، أنتوني، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة: زايد، أحمد، ومحيي الدين، محمد، المجلس الأعلى للثقافة والتربية والفنون، الكويت، 1999.

18. جيدنز، أنتوني، عالم منفلت، كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا، ترجمة: محيي الدين، محمد، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.

19. حدان، طاهر، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2009.

20. حسين، منى، الوصول إلى الرفاهية، علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.

21. حمزة، حسن، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2011.

22. خبابة، عبد الله، وبوقرة، رابح، الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

23. خلف، فليح، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

24. خلف، فليح، الاقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

25. داود، حسام، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2010.

26. دانيال، مارك، عالم محفوف بالمخاطر، ترجمة: عضيمة، أدهم، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2002.

27. روبرت، جاكسون، ميثاق العولمة سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، ترجمة جكتر، فاضل، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2003.

28. روبرتسون، رونالد، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد، محمود، ونورا، أمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998.

29. ريستون، ولتر، أفول السيادة كيف تغير ثورة المعلومات عالمنا، ترجمة: نصار، عزت، دار النسر للنشر والتوزيع، عمّان، 1994.

30. السامرائي، هناء، الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، 2002.

31. السيرتي، السيد، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة مصر، الطبعة الأولى، 2008.

32. سوتو، هرناندو، سر رأس المال، لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في مكان آخر، ترجمة: كمال، السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.

33. شدود، ماجد، العولمة، مفهومها مظاهرها، سبل التعامل معها، دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق، الطبعة الأولى، 2002.

34. شوسودوفسكي، ميشل، عولمة الفقر، تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة: السوداني، جعفر، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، 2001.

35. صن، أمارتيا، التنمية حرية، ترجمة: شوقي، جلال، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010.

36. الطاهر، أسمهان، وأبو مغلي، عامر، وشقر، عامر، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمّان، 2005.

37. العاني، عماد، اندماج الأسواق المالية الدولية أسبابه، انعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، 2002.

38. العايد، حسن، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2009.

39. عبد الحي، وليد، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمّان، 2002.

40. عبد الحي، وليد، انعكاسات العولمة على الوطن العربي، مركز الجزيرة للأبحاث، الدوحة، الطبعة الأولى، 2011.

41. عبد الحي، وليد، تحول المسلمات في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1994.

42. عبد الله، عبد الله عثمان، أيديولوجية العولمة من عولمة السوق إلى تسويق العولمة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.

43. عريقات، حربي، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، 2005.

44. العساف ، أحمد، والوادي، محمود، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، الطبعة الأولى، 2011.

45. العيسى، نزار، وقطف، إبراهيم، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد، عمّان، الطبعة الأولى، 2006.

46. غليون، برهان، وأمين ، سمير، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1999.

47. غيلبين، روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2004.

48. القريشي، محمد، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2010.

49. القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2007.

50. كريم، كريمة، الفقر والعولمة، مصر والدول العربية، ترجمة: كريم، سمير، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.

51. كيركبرايد، بول، العولمة الضغوط الخارجية، ترجمة: الأبرش، رياض، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2003.

52. المحجوب، رفعت، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1973.

53. معتمد، عاطف، وآخرون، البرازيل: القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2010.

54. منصور، ممدوح، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003.

55. ناصف، إيمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.

56. نعمة الله، أحمد، وعايد، عفاف، وناصف، إيمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2004.

57. نوربيرغ، يوهان، دفاعا عن الرأسمالية العالمية، ترجمة: قباعة، نور، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2007.

58. الوادي، محمود، وخريس، إبراهيم، والحواري، نضال، والعتيبي، ضرار، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2007.

59. وودز، نجير، الاقتصاد السياسي للعولمة، ترجمة: محمود، أحمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.

جـ ـ فصل في كتاب:

1. إيمانويل، فالرشتاين، صعود النظام الرأسمالي وزواله المقبل، في العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، تحرير: لتشنر، فرانك جي، وبولي، جون، ترجمة: جكتر، فاضل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.

2. توز، روجر، الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة، في: عولمة السياسة العالمية، تحرير: بيليس جون، وستيف سميث، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.

3. الجابري، محمد، العولمة والهوية الثقافية، في العرب والعولمة، ، تحرير: يسين، السيد، وأسامة، الخولي، مركز دراسات الوحدة ، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000.

4. روبرتسون، رونالد، رسم خارطة للوضع العالمي، العولمة كفكرة محورية، في: ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحداثة، تحرير: فيذرستون، مايك، ترجمة: علوب، عبد الوهاب، مكتبة الأسرة، مصر، 2005.

5. شولت، جان آرت، التجارة والموارد المالية العالمية، في عولمة السياسة العالمية، تحرير: بيليس، جون، وسميث، ستيف، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.

6. عتريسي، طلال، الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة، في: العولمة وأثرها على المجتمع والدولة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002.

7. كارولين، توماس، الفقر، التنمية والجوع، في كتاب: عولمة السياسة العالمية، تحرير: بيليس، جون، وسميث، ستيف، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.

8. محيي الدين، عمرو، تعقيب على مفهوم العولمة، في العرب والعولمة، تحرير: يسين، السيد، وأسامة، الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000.

9. هوبدن، ستيف، وجونز، ريتشارد وين، نظرية النظام العالمي، في كتاب: عولمة السياسة العالمية، تحرير: بيليس، جون، وسميث، ستيف، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.

د ـ المجلات والدوريات:

1. إبراهيم، عز الدين، الهيمنة الاقتصادية وسياسة التجارة الدولية، بحث في الاتجاهات الجديدة لسياسة التجارة الأمريكية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 01، 1994.

2. إبراهيم، عز الدين، موقف التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي من التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مكتبة جامعة عين شمس، مصر، العدد 44، 2002.

3. الشمايلة، عادل، أثر ضريبة الدخل على توزيع الدخل في الأردن، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، 2011.

4. بركات، محمد، ثقافة المجتمعات في مواجهة العولمة، مجلة شؤون الأوسط، العدد 120، 2005.

5. حسين، مصطفى، مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية، عرض وتحليل وتقويم، مجلة آفاق اقتصادية، الإمارات، العدد 69، 1997.

6. رشيد، أمين، تطورات الجات، أسبابها وآثارها على الأقطار العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 88، 1996.

7. عبد الحي، وليد، أثر العولمة على حقوق الإنسان والحريات العامة، مجلة الرسالة، عمّان، العدد 05، 2006.

8. العكش، فوزي، الشركات متعددة الجنسية ودورها في نقل التكنولوجيا، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 2، 1989.

9. غانم، إبراهيم، الاقتصاد السياسي التركي والإصلاح، مجلة شؤون الأوسط، العدد 123، 2006.

10. قرم، جورج، الشركات متعددة الجنسيات ومنفذ العالم الثالث إلى التكنولوجيا الحديثة، مجلة الفكر العربي، بيروت، العدد 2، 1979.

هـ ـ الإنترنيت:

1. بخاري، عبلة، تنمية وتخطيط، www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/DP4.pps.

2. بن جليلي، رياض، مؤشرات قياس عدم العدالة،

www.arab-api.org/course29/pdf/P5618-3.pdf

3. درويش، عبد اللطيف، الأزمة المالية اليونانية، جذورها وتداعياتها، تقارير مركز الجزيرة للدراسات،

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012611135511179908.htm

4. http://www.aljazeera.net/ecoverage/pages/19a2e31e-fdf7-4f42-9871-bb676887f4de

2 - المراجع بالانجليزية:

أ - المصادر:

1. Robertson, R, Scholt, J, Encyclopedia of Globalization, MTS Publishin,. New York, 2007,
2. Webester,Webesters Third New Ineternational Dictionary of English Language Unabridged, Springfield, Mass, Marriam, 1961.

ب - الكتب:

1. Clark, Iam, Globalization and Fragmentation International Relation in The Twentith Centurey, Oxford, Oxford University Press, 2010.
2. Giddens , A, The Consequenes of Modernity, London, Cambridg Polity. 1990.
3. Hirst ,Pual, and Thompson, Grahame, Globalization in Question, London, Cambridg Polity Press, 2009
4. Jonatham, Haughton, and Shalidur, R, Khandker, Handbook on Poverty and Enequality, The International Bank for Reconstruction and Development, Washington, 2009.
5. Naomi, Beezy, Income Distribution in Venezuela, Post hugo Chavez, California Polytechnic University, Pomona, 2008.

6. Ohmae , Kenci, The End of Nation State. The Rise of Regional Economics, The Free Press,New York, 1995.

جـ ـ المجلات والدوريات:

1. Julie A. Litchfield, Inequality: Methods and Tools, Text for World Bank's Web Site on Inequality, Poverty, and Socio-economic Performance.
2. Leong, Chan Hoong, and Kang, Soon Hock, Report on Singapore Perspectives 2012, Singapore Inclusive Bridging Divides, 16 January 2012, Institute of Policy Studies, Singapore, 2012, P.

د ـ الانترنيت:

1ـ مواقع مؤسسات:

1. http://www.mrglobalization.com/globalisation/292-measuring-globalization.
2. http://www.atkearney.com/index.php/Publications/globalization-index.html
3. http://databank.worldbank.org/databank/download/GDP.pdf
4. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2004.htm
5. http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf
6. http://www.transparency.org/cpi2011/results/ [1]
7. http://www.worldbank.org/poverty/inequal/index.ht
8. http://ar.wikipedia.org/wiki /
9. http://www.cnbc.com/id/47290212/page/4
10. http://www.tradingeconomics.com/thailand/unemployment-rate

2 ـ مقالات:

1. Agnieszka, Paczynska, Inequality, Political Participation, and Democratic Deepening in Poland, Published by: SAGE, http://eep.sagepub.com/content/19/4/573.full.pdf+html
2. Amit K. Bhandari, Almas Heshmati, Measurement of Globalization and Its Variations Among Countries, Regions and Over Time, http://ftp.iza.org/dp1578.pdf
3. Andean, Air, UNDP: Regional inequities persist in Peru despite economic growth, http://www.peruviantimes.com/11/un-extreme-poverty-declines-but-inequality-persists/8048
4. Jiang, Shixue, Emerging Income Inequalities in China, http://www.adbi.org/conf-seminar-papers/2003/09/29/303.income.distribution.latinamerica/emerging.income.inequalities.in.china
5. Kimberly, Amadeo, Income Inequality in America Causes of Income Inequality, on website, http://useconomy.about.com/od/suppl1/a/income-inequal.htm
6. Medgyesi, Márton, Evolution of Income Inequality in Hungary, http://www.inequalitywatch.eu/spip.php?article91&id_mot=27&lang=en
7. OECD, a report on: Special Focus: Inequality in Emerging Economies (EEs), on website http://www.oecd.org/els/soc/49170475.pdf
8. Sudhansh, Sharma, Rising inequality in South Africa: Drivers, trends and policy responses http://www.consultancyafrica.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1142:rising-inequality-in-south-africa-drivers-trends-and-policy-responses-&catid=87:african-finance-a-economy&Itemid=294